وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس

كود المذكرة:
MEI48

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الموسومة بعنوان:

دراسة مقارنة لواقع التنمية المستدامة في مجموعة من الدول العربية (الجزائر، مصر، السعودية) خلال الفترة 2005-2020

من إعداد الطالبين:

- ✓ عيشاوي عبد النور
- ✓ كريم مسينيسا

تحت إشراف الأستاذ

د. شعبان محمد

=

السنة الجامعية: 2021_2022

إهداء

الحمد الله والصلاة على المصطفى وأهله ومن وفى اما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهدة الى الوليدين الكريمين حفضهما الله وادمهما نورا لدربي.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال، من إخوة وأخوات إلى

رفاق المشوار اللذين قاسموني لحظاتهم رعاهم الله ووفقهم:

"أ"، ماسي نيسا، رامي، ايمن، عبد النور، انيس، وجميع دفعة 2022 جامعة احمد بوقرة، بومرداس.

الى كل قسم الاقتصاد الدولي، قسم اقتصاد الكمي، والتسيير وجميع التخصصات.

عيشاوي عبد النور

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى:

نور عيني أمي أطال الله في عمرها وأرضاها عني

الى كل شخص قرأ هذا العمل وترحم على أبي "رحمه الله"

جمعني الله وإياه في جنة الفردوس

الى زوجتي وبناتي

الى إخواني وأخواتي

الى كل عائلتي الصغير والكبيرة

الى أستاذي الكريم "شعبان محمد"

الى كل الأساتذة الكرام في قسم العلوم الاقتصادية

الى زملائي في الدراسة اهدي هذا العمل

والى كل من كان له الفضل في مساندتي

بالأخص اهدي هذا العمل الى صديقي وزميلي عيشاوي عبد النور.

كريم مسينيسا

شكر وتقدير

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، تباركت يا رب وتعاليت قال تعلى في محكم تنزيله "سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا أنك أنت العليم الحكيم" سورة البقرة الآية 32.

ونصلي ونسلم على خير نبي أرسل للعالمين سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم وعلى آله وصحبه الطاهرين.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر لأستاذنا المشرف "شعبان محمد" الذي تفضل علينا بجهده ووقته ومنحنا من علمه وأرشدنا بتوجيهاته ونصحه.

والى كل أستاذنا في التخصص وفي كلية العلوم الاقتصادية والتسيير الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم جزاهم الله كل الخير.

والى كل من ساعدنا من الزملاء في هذا العمل المتواضع ولو بالكلمة الطيبة.

نشكر كل من قدم لنا الدعم المعنوي لإتمام هذا العمل.

كما لا ننسى في الأخير أن نتقدم بشكر الجزيل لكل من ساعدنا بمعلومة، نصيحة، توجيه، أو بكلمة طيبة في أي مكان.

الملخص

تعتبر التنمية المستدامة مفهوما حديث نسبيا شهد العديد من التطورات منذ ظهوره الى يومنا هذا، حيث يعمل على تحقيق التوازن بين الموارد واحتياجات المجتمع مع ضمان الحفاظ على البيئة والحرص على العدل بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد تطورات التنمية المستدامة وتناول مختلف مفاهيمها، أهدافها، مبادئها ومؤشراتها، وتحديد معيقات تجسيدها في الدول العربية، وكذا وإبراز واقع التنمية المستدامة في كل من الجزائر، مصر والسعودية لمعرفة التباين الموجود بين هذه الدول، وهذا من اهم السبل التي تمكننا من تحديد ما يجب القيام به بغرض تعزيز مفهوم وممارسات التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة، وفي الجزائر على وجه التخصيص.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج وأساليب التفكير المختلفة؛ على غرار المنهج الوصفي، والتحليلي في الجانب النظري بهدف توضيح بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة وما جاورها من مفاهيم. كما تم اعتماد المنهج المقارن في الدراسة الميدانية لوصف وتحليل عدد من مؤشرات التنمية المستدامة المأخوذة بالأساس عن البنك الدولي.

خلصت الدراسة الى عدد من النتائج؛ من بين أبرزها هو أن اقتصاديات الدول محل الدراسة تتميز بقلة التنوعها واعتمادها على قطاعات محدودة؛ مايجعلها متذبذبة وغير مستقرة نسبيا، بالاضافة الى شدة تأثرها بالصدمات الخارجية. اما البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الدول موضوع الدراسة فيتميز بتواضع جل مؤشراته؛ وهذا راجع لعدم تناسق البرامج والإصلاحات مع احتياجات المجتمع. اما فيما يخص البعد البيئي فتركزت الدراسة على مؤشرين أساسيين، مساحات الغابات والتي تميزت نسب تطورها بالثبات لارتباطها بالمناخ والموقع الجغرافي ومؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبط بالصناعات التحويلية والاستخراجية. فكانت السعودية الأكثر تلويثا بصفتها هي الاكثر استخراجا وتحويلا للنفط مقارنة بالجزائر ومصر. وعليه؛ وبناءا على تحليل نتائج الدراسة خلصنا الى أن المملكة العربية السعودية هي الأفضل في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة مقارنة مع الجزائر ومصر.

الكلمات المفتاحية: ***التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، البيئة.***

Abstract :

Sustainable development is a relatively recent concept that has witnessed many developments since its appearance to this day, as it works to achieve a balance between resources and the needs of society while ensuring the preservation of the environment and ensuring justice between current and future generations.

The current study aims to identify the developments of sustainable development and address its various concepts, objectives, principles and indicators, and to identify the obstacles to their embodiment in the Arab countries, as well as to highlight the reality of sustainable development in Algeria, Egypt and Saudi Arabia to know the disparity that exists between these countries, and this is one of the most important ways that enables us to Determine what needs to be done in order to promote the concept and practices of sustainable development in the countries under study, and in Algeria in particular.

The study relied on a set of different approaches and methods of thinking; Similar to the descriptive and analytical approach, in the theoretical aspect, with the aim of clarifying some basic concepts related to sustainable development and its surrounding concepts. The comparative approach was also adopted in the field study to describe and analyze a number of sustainable development indicators taken mainly from the World Bank.

The study concluded a number of results; among the most prominent of them is that the economies of the countries under study are characterized by their lack of diversity and dependence on limited sectors; this makes it relatively volatile and unstable, in addition to being highly vulnerable to external shocks. As for the social dimension of sustainable development in the countries under study, it is characterized by the modesty of most of its indicators; this is due to the inconsistency of programs and reforms with the needs of society. As for the environmental dimension, the study focused on two main indicators, the forest areas, whose rates of development were characterized by stability due to their relationship to climate and geographical location, and the carbon dioxide emissions index associated with the manufacturing and extractive industries. Saudi Arabia was the most polluter, as it is the most extractive and transformer of oil compared to Algeria and Egypt.

Based on the analysis of the results, we concluded that the Kingdom of Saudi Arabia is the best in embodying the dimensions of sustainable development compared to Algeria and Egypt.

Keywords: ***Sustainable Development, Economic Growth, Economic Development, Environment.***

الفهرس

البيان	الصفحة
الاهداء	IX _ II
الشكر	III
الملخص	IV-V
قائمة المحتويات	VI-VII
قائمة الجداول والاشكال	VIII
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وأبعادها	
تمهيد	2
المبحث الأول: أساسيات التنمية المستدامة	3
المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة وتطورها التاريخي	3
الفرع الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة	3
الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	9
المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة وخصائصها	12
الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة	12
الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة	17
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة ومتطلباتها	18
الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة	18
الفرع الثاني: متطلبات التنمية المستدامة	23
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة مؤشراتها	24
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة	24
الفرع الأول: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة	24
الفرع الثاني: الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة	29
الفرع الثالث: الترابط بين أبعاد التنمية المستدامة	31
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة	32

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية	**32**
الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية	**34**
الفرع الثالث: المؤشرات البيئية	**36**
الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية	**39**
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة العربية	**39**
الفرع الأول: ميلاد مؤشرات التنمية المستدامة العربية	**39**
الفرع الثاني: ميزات مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربي	**41**
المبحث الثالث: عقبات التنمية المستدامة والحلول المقترحة في الدول النامية	**42**
المطلب الأول: عقبات التنمية المستدامة في الدول النامية	**42**
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية	**45**
خلاصة الفصل الاول	**48**
الفصل الثاني: دراسة مقارنة لواقع التنمية المستدامة (الجزائر، مصر السعودية)	
تمهيد	**50**
المبحث الاول: مقارنة واقع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر، مصر والسعودية	**51**
المطلب الاول: تحليل مؤشر النمو الاقتصادي خلال فترة 2005 إلى 2020	**51**
المطلب الثاني: تحليل مؤشر البطالة فترة 2005 إلى 2020	**57**
المطلب الثالث: تحليل مؤشر التضخم خلال فترة 2005 إلى 2020	**62**
المبحث الثاني: مقارنة واقع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر، مصر والسعودية	**67**
المطلب الاول: تحليل مؤشر الفقر خلال فترة 2005 إلى 2020	**67**
المطلب الثاني: تحليل مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد خلال فترة 2005 إلى 2020	**77**
المطلب الثالث: تحليل مؤشر الزيادة السكانية خلال فترة 2005 إلى 2020	**82**
المبحث الثاني: مقارنة واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر، مصر والسعودية	**88**
المطلب الاول: تحليل مؤشر انبعاث أكسيد الكربون خلال فترة 2005 إلى 2020	**88**
المطلب الثاني: تحليل مؤشر مساحات الغابات خلال فترة 2005 إلى 2020	**92**
خلاصة الفصل الثاني	**97**
الخاتمة العامة	**99**
قائمة المراجع	**103**

قائمة الجداول والاشكال

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	تغيرات معدلات الفقر خلال الفترة 2005_2020	67

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
1	التمثيل البياني للنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005 إلى2020	51
2	التمثيل البياني لتغير نسب البطالة خلال الفترة 2005الى2020	58
3	التمثيل البياني لتغير نسب التضخم خلال الفترة 2005الى2020	63
4	التمثيل البياني لتغيرات معدلات العمر المتوقع عند الميلاد خلال الفترة 2005_2020	77
5	التمثيل البياني لتغيرات نسب الزيادة السكانية خلال الفترة 2005_2020	83
6	التمثيل البياني لتغيرات نسب انبعاثات أكسيد الكربون خلال الفترة 2005_2020	88
7	التمثيل البياني لتغيرات مساحات الغابات خلال الفترة 2005_2020	92

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يشهد العالم مؤخرا جملة من التطورات في مختلف المجالات والتي نتج عنها مخلفات ومشاكل عديدة أدت إلى تدهور الجانب البيئي ونشوب أزمات عالمية (كالأمراض، الأوبئة...) أثرت سلبا على الاقتصاد العالمي ومختلف جوانب الحياة بصفة عامة، حيث سعت الهيئات والمنظمات الدولية والعالمية المختصة إلى فهم الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور، وهذا ما دفعها لعقد قمم ومؤتمرات عديدة كلفها وقت وجهد كثير إلى أن توصلت لسبب الرئيسي الذي يكمن في التنامي السريع للإنتاج، دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبي الذي يخلفه هذا الاخير على الموارد الطبيعية والبيئية عامة والإنسان خاصة، ما أدى إلى تبلور مجموعة من الافكار التي كانت مخرجتها التنمية المستدامة، وكان ميلادها في 1980 من طرف الصندوق العالمي للطبيعة.

ومنذ دخول القرن الواحد والعشرين وزيادة الحاجيات والمتطلبات الأساسية للمجتمعات والسعي الى الحصول على أعلى درجات الرفاهية، خاصة في ظل التوجه نحو الديمقراطية، أصبح من الضرورة سد تلك الاحتياجات المتزايدة لهذه المجتمعات، وذلك لن يتحقق إلا من خلال تبني سياسات وخطط واستراتيجيات بعيدة المدى، تسعى للاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية والاستغلال العقلاني لها لتحقيق التوازن البيئي، الاجتماعي والاقتصادي الدائم، بمعنى تجسيد التنمية المستدامة وحتى تتمكن من ضبطها وإرسائها تم وضع مجموعة من المبادئ والأهداف الموزعة على أبعاد أساسية، اقتصادية اجتماعية وبيئية التي تقيسها مجموعة من المؤشرات التي تبين وضعياتها ومدى تقدمها في تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى هذا الأساس أصبحت الدول العربية كغيرها من الدول النامية تتجه نحو تبني الخيارات الجديدة لتلبية المتطلبات والحاجيات الأساسية المتزايدة في مجتمعاتها، من خلال توجيه مداخيل مواردها الاقتصادية نحو تحقيق الرفاه في سبيل تنمية مستدامة تضمن الاستمرارية والاستقرار الدائم. فالجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، هي من بين الدول التي تحاول بدورها اعتماد سياسات تنموية تضمن المحافظة

على مواردها الحالية وموارد الأجيال القادمة، كما بادرت بإتباع والسير مع الدول المتقدمة التي انتهجت سياسة التنمية المستدامة إلا أن هذه الدول بعيدة كل البعد لتنفيذ هذه السياسة. رغم كل الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة، سعيا لتدعيم وتجسيد التنمية المستدامة في مختلف المجالات الحيوية لاسيما في المجال البيئي.

وفي ظل تفاقم المشاكل البيئية التي تزداد يوما بعد يوم بسبب الاستغلال الغير العقلاني للموارد الطبيعية، إضافة إلى انعدام الوعي والثقافة البيئية من خلال اللامبالاة واللامسوؤلية التي يتمتع بها كل أفراد المجتمع والمؤسسات والهيئات الفاعلة مما أوجب التفكير في مستقبل الأجيال الحالية والأجيال المقبلة و حقها في أن تحيا حياة صحية، وهذا ما يدعو لضرورة الوقوف على دراسة وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة للتخفيف من المشاكل التي تهدد الحياة البشرية والحيوانية والنباتية وتمكين أصحاب القرار من معرفة ما إذا كانوا على المسار الصحيح، كما تساعدهم هذه المؤشرات في تحقيق التقدم والاستمرار في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ومن أجل فهم التنمية المستدامة ومعرفة مدى تطبيقها في الجزائر، مصر، والسعودية، تتمحور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة والتي يمكن صياغتها كما يلي:

ما هو واقع التنمية المستدامة في كل من الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى سنة 2020؟ وهل هناك تباين واضح في مستواها بين الدول المدروسة؟

الأسئلة الفرعية:

حتى نتمكن من الإحاطة بالموضوع أكثر تم التطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم التنمية المستدامة وماهي أبعادها؟

2- كيف يتم قياس التنمية المستدامة؟

3- ماهي وضعية التنمية المستدامة في كل من الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية؟

4- هل هناك تباين في وضعية التنمية المستدامة بين الدول محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

1- التنمية المستدامة هو الاستغلال الأمثل للموارد مع الحفاظ على موارد الأجيال القادمة وتكمن أبعادها الأساسية في البعد الاقتصادي الاجتماعي والبيئي؛

2- يتم قياس التنمية المستدامة من خلال مجموعة من المؤشرات؛

3- أوضاع للتنمية المستدامة في كل من الدول الجزائر، مصر والسعودية متذبذبة وحرجة؛

4- يوجد تباين نسبي في حالة التنمية المستدامة بين كل من الجزائر، مصر كما أن المملكة العربية السعودية هي الدولة التي تحقق أكبر قدر من التنمية المستدامة بين الدول.

أسباب الدراسة:

هناك عدة عوامل مجتمعة تستدعي منا التطرق إلى دراسة هذا الموضوع، والمتمثلة في الاسباب التالية:

1- التخصص في مجال الاقتصاد الدولي كان سبب في تناولنا هذا الموضوع؛

2- الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة ودراسة موضوع التنمية المستدامة، التي أصبحت التحدي الأكبر الذي تواجهه دول العالم في الوقت المعاصر؛

3- إثراء الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

تتمثل الاهداف التي سعت إليها هذه الدراسة إلى محاولة ابراز ما يلي:

1- تطور مفهوم التنمية المستدامة؛

2- توضيح وتبيان دور مؤشرات التنمية المستدامة؛

3- تحديد مستوى التنمية المستدامة في كل من الدول الجزائر، مصر والسعودية خلال الفترة 2005 إلى 2020.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الحديثة والمتجددة التي يهتم بها العالم كله، فقد عقدت من اجله القمم والمنتديات العالمية ومن هنا تتضح أهمية هذا الموضوع حيث يهتم بالقضايا البشرية والبيئية التي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية.

كما أصبحت مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف، في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال الحالية وبين الأجيال الحالية والمستقبلية وتؤكد على الاستخدام الأمثل للموارد، لذلك تتجلى أهمية وأحقية دراسة الموضوع.

الدراسات السابقة:

من خلال اعداد دراستنا والبحث فيها تطلعنا على مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع من بين هذه الدراسات نذكر:

اولا: سالمي رشيد، عزي هاجر (2018) بعنوان "**واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول "استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

درست تجارب بعض الدول يومي 23-24 أفريل 2018، جامعة البليدة هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المتبعة ومعرفة الأفاق التي تحذو نحوها من أجل الدفع بالاقتصاد الوطني.

وقد تم التوصل إلى نتائج مفادها أن البرامج التنموية في الجزائر قد سعت لتحقيق نمو اقتصادي يساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد.

ثانيا: بالقاسم رابح، متطلبات **تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015/2014 وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز، الأهمية التي تحضى بها التنمية المستدامة خاصة في الفترة الحالية، وإبراز أهم التحديات التي تواجه تحقيق هذه الأخيرة في ظل العولمة على كل الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالموضوع نظرا للآثار السلبية التي تحدثها العولمة على مختلف دول العالم خاصة النامية منها، وضرورة مواجهة هذه الآثار من خلال ترشيد استغلال الموارد والتحسيس بالمخاطر البيئية، من خلال تفعيل دور المجتمع المدني الذي يعمل على إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة الكفيلة برقابة نشاط كل من القطاع العام والخاص، لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة سوريا نموذجا، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سنة 2015 تهدف هذه الدراسة الى تحديد مفهومي الاستثمار والتنمية المستدامة وتطور ظهور كل منهما وعلاقة كل واحد بالأخر، أين توصلت الدراسة الى عدم وجود اتجاه واحد يربط بينهما وإنما تتعدد اليات تأثير كل واحد على الأخر. وتمحوره إشكالية هذه الدراسة حول دراسة واقع سياسة الاستثمارات الداخلية والأجنبية في سوريا، والسياسات المنتهجة لتطوير الاستثمار الخاص والعام هناك، وكذا أثر الاستثمارات على التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة على فترات من 1990 الى 2010 في سوريا.

مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن سابقاتها لكونها تتمحور بشكل رئيسي حول واقع التنمية المستدامة وتحليل بعض مؤشراتها ومعرفة نسبة التباين بين مجموعة الدول (الجزائر، مصر، السعودية) وإبراز وضعية كل دولة تجاه التنمية المستدامة بمعنى أشمل وأدق خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2020؛ وهذا ما يجعل الدراسة الحالية تتميز بحداثتها.

فقد اتفقت دراستنا مع هذه الدول في بعض النقاط والمحاور لكن اختلف معها في طريقة التحليل والمقارنة.

منهج الدراسة:

وتم الاعتماد على المنهج التاريخي، الوصفي، والتحليلي في الجانب النظري وذلك بغرض توضيح بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة وما جاورها من مفاهيم. كما تم اعتماد المنهج المقارن في الدراسة الميدانية.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى قسمين أساسيين كما يلي:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للتنمية المستدامة الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول: أساسيات التنمية المستدامة، المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها، المبحث الثالث: معوقات التنمية المستدامة وأهم الحلول المقترحة في الدول النامية

الفصل الثاني بعنوان دراسة مقارنة لواقع التنمية المستدامة (الجزائر، مصر والسعودية)، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول واقع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر، مصر والسعودية، المبحث الثاني واقع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر، مصر والسعودية، المبحث الثالث واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر، مصر والسعودية.

قائمة المختصرات

- **WWF :** World Wildlife Fund
- **UNEP :** United Nations Environnent Programme.
- **IUCN :** Union internationale pour la conservation de la nature.
- **KPSAR:** king abdullah petroleum studies and research center
- **SDGCAR**: The SDG Centre of Excellence for the Arabe Région
- **EDA**: EMIRATE DIPLOMATIC ACADEMY
- **SDSN**: The Sustainable Development Solutions Network

الفصل الأول

الإطار المفاهمي للتنمية المستدامة وأبعادها

تمهيد:

لقد أدى النمو المتسارع والغير متوازن للتقدم الصناعي ومختلف التطورات الغير المضبوطة المصاحبة لهذا التطور في خلق مجموعة من المشاكل المتداخلة والمترابطة ذات طبيعة بيئية، حيث برزت قضايا التدهور البيئي بشكل واضح (التصحر. الضغوطات الإنسانية على البيئة . الفقر والبطالة . نسبة اكسيد الكربون...) وهذا يصف واقعا مؤلما وملازما للحياة في العصر الحديث، ومما لا شك فيه أن جل هذه المشكلات ناتج عن سوء استغلال الإنسان لموارده البيئة، وهذه المشكلات لم تبقى محدودة في الإطار المحلي بل توسعت وتفاقمت حتى تصبح انشغالا إقليمية ودوليا.

وبسبب تعاظم خطر تلك المشاكل من جهة وتقلص الموارد على الأرض وإضعاف قدرة الموارد على تجديد ذاتها جراء استنزافها، دفع بالدول والمنظمات والهيئات ...إلى العمل والبحث وطرح افكار جديدة وتبني ما يعرف حاليا بالتنمية المستدامة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: اساسيات التنمية المستدامة؛

المبحث الثاني: ابعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها؛

المبحث الثالث: معوقات التنمية المستدامة وأهم الحلول المقترحة في الدول النامية؛

المبحث الأول: أساسيات التنمية المستدامة

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من المواضع التي تشمل كل من الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وهذا ما قد أثار اهتمام العالم خلال العقود السابقة، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية منتشرة في معظم الدول النامية والصناعية على حد سواء لكونها مترابطة وشاملة، وهذا ما أدى لعقد القمم والمؤتمرات والندوات ومن خلال هذا المطلب سنحول إبراز أهم المحطات التاريخية لتنمية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة وتطوراتها التاريخية

الفرع الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

بدأت فكرة التنمية المستدامة بالتبلور خلال النصف الثاني من القرن العشرين، في شكلها البسيط ويظهر ذلك من خلال الاهتمام بقضايا البيئة، ثم أخذت تتطور بمرور الزمن كالآتي:

في عام 1951 نشر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN[1]) أول تقرير عن حالة البيئة في العالم، ليكون بذلك أول تقرير يشير للعلاقة بين البيئة والاقتصاد، وفي فترة الستينيات من القرن الماضي اتضحت الاثار الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الحديثة.

سنة 1968 تم انشاء نادي روما وضم مجموعة من العلماء والاقتصاديين ورجال الأعمال بغرض إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

سنة 1972 نادي روما ينشر تقريرا مفصلا بعنوان "**حدود النمو**" حول التطور الحاصل في المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الاقتصادية، وقد تناول هذا التقرير علاقة البيئة بالإنسان، فالأنشطة

[1]**IUCN** : Union internationale pour la conservation de la nature.

البشرية تلحق أضرارا قاسية وغالبا غير قابلة للإصلاح، فلهذا يجب تصحيح وتدارك هذا الأمر[1]، فإن لم يتم ذلك فلن يعيش المجتمع البشري المستقبل الذي يتمناه، وقد يغير استنزاف الموارد نمط الحياة إلى الأسوأ.

في نفس السنة وبتاريخ 5 جوان 1972 ينعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية وحماية البيئة تحت شعار "أرض واحدة" كأول مؤتمر دولي يتناول موضوع البيئة، حضره ممثلون عن 113 دولة، ورئيسة وزراء كل من النرويج والهند، وخرج المؤتمر بإعلان ستوكهولم الذي اعتبر بمثابة شهادة ميلاد لملامح التنمية المستدامة، وتمت الاشارة فقط إلى مصطلح "eco-développement" وهي تعني التنمية البيئية، حيث حدد مؤتمر ستوكهولم أنه يجب على كل دولة رسم سياستها البيئية، ويجب على كل دولة أن تعلن عن سياستها البيئية للمجتمع الدولي، وجعل الاهتمام بالبيئة على جدول أعمال الحكومات الوطنية.

كما أن هذا المؤتمر تمخضت عنه منظمة دولية جديدة أطلق عليها تسمية برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP[2] التي اهتمت بتنسيق وتنفيذ ومتابعة التوصيات الواردة في خطة عمل مؤتمر ستوكهولم من أجل حماية البيئة[3].

عام 1980 صدور أول وثيقة من طرف منظمة دولية غير حكومية تدعى[4]: (WWF[5]) الصندوق العالمي للطبيعة حيث أشارت حرفيا لمصطلح التنمية المستدامة دون أن توضحه، وكانت عبارة عن تقرير بعنوان "استراتيجية لحماية العالمية (world conservation strategy) وقد تبنت مبادئ ستوكهولم، وتم نشرها لاحقا من طرف منظمة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى.

[1]منى منصوري، **واقع وافاق التنمية المستدامة في الجزائر:دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية**، أطروحة دوكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدا،الجزائر، 2020/2019،ص 04 .

[2]UNEP: United Nations Environment Programme.

[3]منى منصوري، مرجع سبق ذكره، ص05.

[4]سميرسالمي، **إدماج مبادئ التنمية المستدمة كأداة لتحسين تنافسية القطاع السياحي لدول حوض المتوسط**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020/2019، ص، 7 . 10.

[5]WWF: World Wildlife Fund.

عام 1982 انعقاد مؤتمر "نيروبي" عاصمة كينيا من طرف منظمة الأمم المتحدة لمتابعة ما تم تحقيقه من بعد مؤتمر ستوكهولم، وشهد المؤتمر خلافات خاصة مع الولايات المتحدة حول دعم المساعدات لتحقيق التنمية في هذه الدول أو توجيهيها لأجل حماية البيئة، لهذا أنشأت منظمة الأمم المتحدة سنة 1983 مجموعة عمل باسم "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية برئاسة "برونتلاند" رئيسة الوزراء السابقة للنرويج، الغرض منها اقتراح استراتيجيات على المدى الطويل فيما يتعلق بالبيئة من أجل ضمان تنمية مستدامة بحلول سنة 2000 وما بعدها.

في عام 1987 صدر تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك"، حيث عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية والأجيال المقبلة"

وقد نجح تقرير لجنة "**برونتلاند**" في تقديم حجج مقنعة بأن التنمية والبيئة هما عنصرين مرتبطين ولا يمكن الفصل بينهما، وتمثلت نتائجه بناء قاعدة موارد بيئية مستقرة مع حساب تكاليف التدمير البيئي.

عام 1988 أصدرت المنظمة العالمية للتغذية والزراعة FAO[1] التعريف التالي للتنمية المستدامة: "التنمية المستدامة هي ادارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار ارضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية وتحافظ هذه التنمية المستدامة على الأراضي والموارد المائية والنباتية والحيوانية، بحيث تكون مواتية بيئيا، ومناسبة تقنيا، وقابلة للبقاء اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا".

عام 1991 نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا بعنوان "اهتمام بالأرض": استراتجية لسبل عيش مستدام، وعرف التنمية المستدامة بأنها: "تحسين نوعية حياة البشر ضمن قدرة الأنظمة البيئية على الاستيعاب والتحمل".

[1] FAO : Organisation Des Nations Unies Pour l'alimentation et l'agriculture.

عام 1992 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والذي يعرف "بقيمة الأرض" في "ريودي جانيرو" بالبرازيل ليشهد إضافة البعد الاقتصادي والاجتماعي لمفهوم الاستدامة، حيث حضره أكثر من 120 رئيس دولة، وكان هدف المؤتمر هو وضع استراتيجيات ومقاييس لكبح استنزاف الموارد البيئية على المستو الوطني والدولي، وخرج المؤتمر بإعلان "ريو" الذي ضم مجموعة من المبادئ (27 مبدأ) التي تدعم التوجه نحو التنمية المستدامة (سميت ايضا "دستور الأرض")، إضافتا إلى وضع مخطط أعمال خاص بالقرن الحادي والعشرين أو ما يعرف "بالأجندة 21 " (Agenda21)[1]

واعتمد المؤتمر أيضا الاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي والتي وفرت الإطار القانوني الدولي لسياسة المناخ، وقد اتفق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مع ما جاء في تقرير برونتلاند خاصة فيما يتعلق بإدماج الاهتمامات البيئية في نموذج التنمية التقليدية كما نص عليه المبدأين الثالث والرابع من إعلان "ريو"؛

في شهر سبتمبر من سنة 2000 وقعت 147 دولة على وثيقة إعلان الألفية (الاهداف الإنمائية للألفية)، وأجمعت هذه الدول على دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة المنبثقة عن مؤتمر "ريو دي جانيرو"، وقد جاء الهدف السابع للألفية بعنوان "ضمان الاستدامة البيئية" والذي ينص على دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتلافي الخسارة في الموارد البيئية، ووضع برنامجا زمنيا لتحقيق هذا الهدف يمتد لغاية سنة 2020[2].

عام 2002 انعقدت قمة الأرض الثانية بـ "جوهانسبورغ" في جنوب إفريقيا "ريو10" لمناقشة التقدم المحرز منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المنعقد عام 1992 قمة "ريو"، وقد وسلطت هذه القيمة الضوء على تغير انماط الإنتاج والاستهلاك، وضرورة الحفاض على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.

[1] الملحق رقم 01.

[2] سمير سالمي، مرجع سبق ذكره، ص10

وقد نجحت قمة جوهانسبورغ الثانية في إضافة فكرة العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر لمفهوم التنمية المستدامة، واقترحت القمة على الجمعية العامة للأمم المتحدة جعل الفترة من 2005 إلى 2014 لتكون "عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة".

16 جانفي 2005 أهم محطة في تاريخ التنمية المستدامة، بحيث وقعت روسيا على بروتوكول كيوتو للحد من انبعاث الغازات، وهي التي كانت تتسبب في 17% من تلك الانبعاثات في الغلاف الجوي، ليدخل بذلك هذا البروتوكول حيز التطبيق على نطاق أوسع.

سنة 2007 قمة "ريو +15" المنعقدة في بالي (إندونيسيا) تطرح تحدي التنمية الشاملة المستدامة، وتقترح تدعيم الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى العالمي في ظل احترام التنوع الثقافي، كما ركزت على ارتفاع درجة حرارة الارض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري، ودعت الى التجديد في عملية تسيير الموارد الطبيعية والمكتسبات العالمية مثل السلام والثقافة[1].

سنة 2010 انعقاد قمة المناخ بكوبن هاغن، بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازالت في تدهور مستمر برغم من عقد العديد من القمم، والمؤتمرات، والاتفاقيات، وقد ناقشت قيمة المناخ التغيرات المناخية الاخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، وقد اكتفى الأعضاء بتحديد خطوط عريضة من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري[2].

من 20 إلى 22 جوان 2012 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (المعروف باسم ريو +20) في ريو دي جانيرو بالبرازيل، بعد 20 عاما عن انعقاد مؤتمر ريو الأول وكان الغرض الرئيسي من المؤتمر هو تعزيز جهود المجتمع الدولي لتعزيز التنمية المستدامة، إلا أن عدم قدرة المندوبين على التوصل

[1] العربي حجام، سميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر:قرأة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة الشدلي بن جديد، جامعة بسكرة (الجزائر)، المجلد 06 /العدد2، ديسمبر 2019، ص121 . 141 ،ص129.

[2] الساسي هلال وأخرون، **مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة تيسمسيلت(الجزائر)، المجلد05/العدد01، 2021 ، ص417 . 437 ص421.

إلى الاتفاق على إطار يحدد التزامات وأهداف العمل على المدى الطويل وتم تصنفه في خانة المؤتمرات الفاشلة.

وكانت أهم نتائج مؤتمر ريو +20 اعتماد "الاقتصاد الأخضر" كآلية مرنة للنهوض بالاستدامة، إذ يقدم تقرير مؤتمر ريو +20 المعنون ب "المستقبل الذي نصبوا إليه" تصورا ايجابيا عن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وحسب هذا التصور فإن كل دولة لها نماذجها وقدراتها وأداتها في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وفي هذا الصدد، فإن الاقتصاد الأخضر يشكل أحد الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة.

في الفترة من 25 إلى 27 سبتمبر 2015 عقدت قمة الأمم المتحدة في نيويورك واعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015 كجلسة عامة رفيعة المستوى للجمعية العامة، وجاءت هذه القمة لتقييم أهداف الألفية وإعادة صياغة أهداف الفترة القادمة تحت تسمية "تحويل عالمنا": خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وتمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض من أجل تعزيز السلام العالمي والقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وقد وضحت هذه الخطة أهداف التنمية المستدامة للعقود القادمة والبالغة 17 هدفا وغاياتها البالغة 169 غاية.

بتاريخ 12 ديسمبر 2015 توصلت الدول 195 المجتمعة ضمن "قمة المناخ" بالعاصمة الفرنسية باريس إلى اتفاق تاريخي يقضي بالتعهد بالحد من ارتفاع حرارة الكوكب وزيادة المساعدات المالية لدول الجنوب من أجل التصدي للفقر وحماية البيئة ودعم الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة، وقد حدد عام 2025 كتاريخ اجراء أول تقييم حول درجة الالتزام بما جاء في اتفاق باريس.

في جانفي 2017 شكلت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة لدولة الإمارات العرابية المتحدة قرارا صادرا من مجلس الوزراء يضطلع بالمسؤولية عن التنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة[1].

سنة 2018 قيمة بولندا للمناخ انعقد مؤتمر المناخ بمدينة كاتو فيتشي في بولندا خلال الفترة من 2 الى 15 ديسمبر 2018 شمل المؤتمر حضور الهيئات الرئاسية الثلاث لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس، وقد ركزة هذه القيمة على استكمال العمل في برنامج عمل اتفاق باريس[2].

من خلال العرض السابق يمكن القول إن مفهوم التنمية المستدامة قد مر عبر مجموعة من المحطات التاريخية التي ساهمت في إثراء هذا المفهوم وتوضيح أبعاده المختلقة، ويمكن اعتبار محطات "برونتلاند – مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بجوهانسبرغ –ريو + 20 –أهداف ما بعد عام 2015" أهم هذه المحطات التي شكلت فوارق مهمة في تاريخ التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة:

إن التدهورات البيئية الناتجة عن أسلوب التنمية التقليدي الذي يقوم على التنامي السريع لوتيرة الإنتاج في أسرع وقت ممكن والذي لا يراعي لآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي السريع على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة هو ما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة، فتحركت اليونيسكو الدولية ونادي روما ليحذرا من استمرار التدهور واستنزاف الثروات الطبيعية، وتم تداول هذا المصطلح لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي لحماية البيئة سنة 1980 ليشهد بعدها العالم انطلاقة برامجه للتنمية المستدامة.

[1] الساسي هيلال، مرجع سبق ذكره، ص422.

[2] سعاد خطوف، **رأس المال البشري وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.2021/2020، ص42.

وفيما يخص مفهوم التنمية المستدامة فقد اكتسب التعريف الذي صدر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غروهارلم برونتلاند سنة 1987 شهرة دولية إذ عرفت التنمية المستدامة على أنها "نمط جديد للتنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها". كما عرفت التنمية المستدامة على أنها التنمية التي لا تلوث البيئة المحيطة بها ولا تستنزف مواردها وتقوم على الإدارة البشرية المثلى للموارد الطبيعية وتدعم المشاركة الشعبية في جميع مراحل التنمية والمساواة بين كل الأجيال في حق الاستفادة من الموارد الطبيعية.

وقد عرفها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) "على أنها تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة".

انتهت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها المعنون ب "مستقبلنا المشترك "إلى أن هناك حاجة إلى سبيل جديد للتنمية، سبيل يستديم التقدم البشري ليس في مجرد أماكن محدودة، أو لبضع سنوات قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد. "فالتنمية المستدامة حسب هذه اللجنة تعمل على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

تعريف تقرير الموارد العالمية حصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر سنة 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب عشرون (20) تعريفا للتنمية المستدامة[1].

وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربع مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثه كما يلي:

تعريفات ذات طابع اقتصادي: حيث أن التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة يعتبر إجراء لتقليص مستديم الاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع إحداث ميكانيزمات للتغيير الجذري للأنماط

[1]نوال شنافي، رابح خوني، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأدوات قياسها**، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر المجلد 03 العدد 01، جوان 2020، ص 67 . 78، ص، 68

الاستهلاكية والإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول النامية فإن التنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد من أجل التخفيض من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.

تعريفات ذات طابع اجتماعي وإنساني: تهدف التنمية المستدامة إلى الاستمرار في النمو السكاني وتقليص الهجرة نحو المدن من خلال تحقيق الرعاية الصحية وإنشاء المدارس وتوفير مناصب الشغل. [1]

تعريفات متعلقة بالبيئة: التنمية المستدامة تمثل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والأرض والماء لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء.

تعريفات متعلقة بالجانب التقني: التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرة بالبيئة والمحيط في الصناعة، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون.

من التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المستدامة هي عملية معقدة ومتكاملة لها أبعاد لا يمكن فصلها عن بعضها البعض لتداخلها، ومن أبرز هذه الأبعاد: البعد البيئي، البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، وتختص التنمية المستدامة بتلبية احتياجات الأجيال وتعمل على تطوير الجوانب الثقافية والمحافظة على الحضارات الخاصة بكل مجتمع[2].

[1] عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، اسراء عبد الرحمان خيضر، **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد**، مجلة ديالى، جامعة ديالى العراق، العدد 67، 2015، ص 356/338 ص 340.

[2] عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، عبد الرحمان اسراء خيضر، مرجع سبق ذكره، ص 423.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة وخصائصها

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة عقيدة بيئية ذات أسس ومبادئ تسهل من عملية التنمية في مفهومها الشامل لجوانب حياة البشرية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، وقد تم توضيح هذه المبادئ من قبل "البنك العالمي للإنشاء والتعمير"

المبدأ الأول: تحديد الأولوية بعناية

اقتضت مشكلات البيئية وندرة الموارد الطبيعية، التشديد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية ولإنتاجية والإيكولوجية للمشكلات، ومن أهم هذه المشاكل التلوث بالرصاص الناتج عن استخدام البنزين، والتصدي لهذه المشاكل بفعلية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل وحدة نقدية

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية، ومن ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل (التشيك، المكسيك، الشيلي)، بمعنى تحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة، والحد من الفقر، ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة منها: خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية، هو سياسة لتحقيق الربح للجميع[1].

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حينما يكون ممكنا

استخدام الضرائب كوسيلة لتحكم في نسب التلوث وذلك من خلال تخفيضها او رفعها، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول بفرض رسوم الانبعاثات الغازية وتدفق النفايات أو فرض رسوم على الوقود وتشجع استعمال الغاز الخالي من الغازات الملوثة وذلك بالتخفيض من سعره، لتقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (co2) والنفايات[2].

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل فرض رسوم على قيود الاستراد وأنواع معينة من المبيدات الحشرية وإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصر أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الايزو 14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة بالإضافة إلى توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

[1] بلقاسم رابح، متطلبات **تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015/2014، ص،56.

[2] رابح بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

المبدأ السابع: الاشتراك الكامل للمواطنين (المشاركة الشعبية)

التنمية المستديمة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقات في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، فالتنمية المستديمة تبدأ في مستوى المكاني المحلي أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى، وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل وهي شكل من أشكال اللامركزية، تنمية تبدأ من أسفل المستوى من المواطنين إلى الرأي العام.

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

يجب على الحكومات أن تعمل على إيجاد طرق لتحقيق مختلف هذه العناصر:

- ❖ معدلات استغلال الموارد يجب ألا تتجاوز معدلات تجددها الطبيعة؛
- ❖ الملوثات والنفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب ألا تزيد عن معدلات القدرة البيئية على التخلص منها وإعادة استغلالها بعقلانية؛
- ❖ التحول من استدامة الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة؛
- ❖ استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة؛
- ❖ إنتاج البضائع التي يمكن أن يعاد تدويرها وتصنيعها من جديد؛
- ❖ المساواة في توزيع عوائد النمو والتنمية مكانيا وطبقيا[1].

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

[1] جيلالي بن حجاج، فتيحة مغراوة، **التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، العدد الحادي عشر، 2015، ص 152 . 165، ص157.

فبوسع الإداريين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، ومن أمثلتها دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60% إلى 80% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل مع قليل من الاستثمار.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية

وذلك بإدماج البيئة من البداية كعنصر استراتيجي في مختلف النشاطات الاقتصادية والبشرية يهدف أساسا هذا المبدأ إلى محاولة تقليص انبعاثات المواد الضارة للبيئة، أو إلغائها قبل صدورها إن كان ذلك ممكنا وكذلك تطوير المنتجات بشكل ملائم بيئيا وترقية الإجراءات الاقتصادية المختلفة بشكل لا يلوث البيئة من البداية[1].

مبدأ الحادي عشر: الملوث الدافع

هذا المبدأ يفرض على السلطات الحكومية لمختلف الدول وعلى المؤسسات الدولية أن تتخذ إجراءات وتدابير من أجل إلزام المتسببين في التلوث البيئي بتحمل مسؤولياتهم اتجاه ذلك سواء كانوا مؤسسات أو دول.

مبدأ الثاني عشر: التضامن

منصوص عليه في المبدأين 1 و3 من تقرير ريو دي جانيرو 1992 ويكون بين مختلف الجهات الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة محليا ووطنيا ودوليا ومؤسساتها بين الأجيال الحالية المستقبلية حيث يعتبر هذا المبدأ أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل عدم المساواة في توزيع الثروات الاقتصادية بين الأجيال الحالية ونظيرتها المستقبلية.

مبدأ الثالث عشر: التعاون والمشاركة بين الدول

[1] جيلالي بن حجاج، فتيحة مغراوة، مرجع سبق ذكره، ص157.

من أجل محاربة الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان وتقليص الفروقات الاجتماعية حيث يعتبر شرطا أساسيا لبلوغ التنمية المستدامة.

مبدأ الرابع عشر: التعاون الدولي

لمنع نقل المواد الملوثة للبيئة بشكل خطير، والتي تشكل خطرا كبيرا على صحة الإنسان من دولة إلى أخرى من خلال برام اتفاقيات جماعية صارمة وملزمة[1].

مبدأ الخامس عشر: الإفصاح

أي إلزام المؤسسات أن تكون ذات شفافية في تعاملاتها، وتعطي التقارير الصحيحة التي تبين حقيقة مختلف النشاطات التي تقوم بها، بمختلف الأطراف ذات المصلحة المتعلقة بها.

مبدأ السادس عشر: الاستثمار في الأبحاث

لتطوير الطاقة غير الكربونية البديلة كاستراتيجية للتغيرات المناخية الضارة وتقليل الغازات، بمعنى إيجاد البدائل الأقل تلوثا.

مبدأ السابع عشر الاستبدال: حيث يمكن استبدال عمل مضر بالبيئة بأخر يكون أقل ضررا عليها[2].

[1] سعاد خطوف، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2] سعاد خطوف، مرجع سبق ذكره، ص50.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة[1] [2]

أولا: مفهوم التنمية المستدامة أشمل من مفهوم التنمية الاقتصادية الذي يركز على النظرة الثابتة للنمو الاقتصادي، فالتنمية المستدامة لها أبعاد تتجاوز الحدود الاقتصادية لتشمل الجوانب الصحية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، البيئية وغيرها من الجوانب ذات الصلة بحياة الأفراد.

ثانيا: مراعاة المساواة بين الأجيال، فهي تنمية تراعي حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية. وإذ أننا نجد أن الإنصاف في هذا السياق نوعان، الأول يكون بين أفراد الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي والجيل اللاحق.

ثالثا: تنسيق جديد بين الهيئات الدولية والهيئات المحلية، فهناك رؤية موحدة مبنية على عمليات تعاون في عالم يشتد بالتنافسية.

رابعا: هي تنمية طويلة المدى، وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية ينصب اهتمامها على مصير ومستقبل الأجيال القادمة.

خامسا: هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب، وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديموغرافي العالمي والتنمية.

سادسا: هي عملية تسيير بيئي قصد المحافظة على الرأس المال الطبيعي وتوازن النظام البيئي كالهواء والماء والأرض وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى.

[1] هاجر بريطل، **دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقة المتجددة في الجزائر**، دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية، اقتصاديات النقود والبنوك، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2016/2015، ص، 58

[2] العربي بن حجام، سميحة طري، مرجع سبق ذكره، ص128.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة ومتطلباتها

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة[1] [2]

نتطرق في هذ المطلب إلى تحديد الغايات العامة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وحل المشكلات المرتبطة بكل هدف وفق تصور الأمم المتحدة.

الهدف الأول: القضاء على الفقر التام

يسعى هذ الهدف الى القضاء على الفقر بكل أشكاله، والغاية من هذا الهدف القضاء على الفقر بجميع اشكاله وفي كل مكان بحلول سنة 2030 وضمان الحماية الاجتماعية للفقراء ودعم المتضررين من النزاعات الحربية والكوارث المرتبطة بالمناخ؛

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والزراعة المستدامة

يتعلق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بإنهاء مشكلة الجوع في العالم، وتحقيق الأمن الغذائي ودعم الزراعة المستدامة، وهو ما تسعى إليه منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع مختلف الدول عبر تعزيز جهود دعم الإنتاج الزراعي المستدام؛

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

تسعى الأمم المتحدة من خلال هذا الهدف إلى القضاء على أسباب الوفات المبكرة وتمكين الأسر الفقيرة من تغطية صحية شاملة، إضافة إلى القضاء على مرض الإيدز ومختلف الأوبئة التي لاتزال تحصد أرواح الآلاف عبر العالم؛

---

[1] أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن **تقرير منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة: 2022/05/07**
https://www.fao.org/sustainable-development-goals/goals/goal-2/ar/

[2] أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن **تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية:2022/05/08**
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد والعادل والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة

تسعى الجهود الدولية عبر تسطير هذا الهدف إلى تعزيز التقدم المحقق في هذا المجال خاصة بمنطقة افريقيا وجنوب الصحراء، رغم الجهود المبذولة إلى أن التقدم المحقق لا يزال منخفض في هذه المناطق، مقارنة مع المعدل العالمي المقدر ب 75% ويعتبر تعزيز هذا الهدف مهما كون أن فرص تلقي التعليم تزيد من إمكانية الحصول على فرص العمل وزيادة الانتاجية، كما أن الاهتمام بجودة برامج التعليم من شأنها أن تدعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام[1].

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

بحسب احصائيات الأمم المتحدة فإن 150 دولة في العالم لديها على الأقل قانون واحد يعامل الرجال والنساء بشكل مختلف، 63 دولة لديها 5 قوانين أو أكثر، وهو ما يؤكد أن ممارسات التمييز بين الجنسين لا تزال قائمة في العديد من الدول، هذه الممارسات تؤدي إلى حرمان النساء والفتيات من بعض حقوقهن الأساسية بسبب التحيزات المؤسسية والمعايير الاجتماعية البالية التي تؤدي إلى خلق فجوة اجتماعية بين الجنسين خاصة من الناحية المالية، الاقتصادية المرأة[2].

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

إن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي الآمنة وإدارة النظم الإيكولوجية للمياه العذبة بطريقة سليمة يعد من الأمور الضرورية لحماية الصحة المشتركة، ويسعى الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة إلى استدراك التأخر المسجل في المناطق الريفية على مستوى العالم.

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع على طاقة نظيفة وحديثة ومستدامة

[1] قويدر شعشوع، محمد بن علي، **الاعتراف الدولي بالحق في التنمية المستدامة**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت(الجزائر)المجلد 06 /العدد 01، 2021، ص118 . 134، ص08.

[2] كمال بايزيد، **التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدامات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019 . 2020، ص53 . 54.

تسعى الامم المتحدة عبر هذا الهدف إلى توسيع نطاق حصول الجميع وبتكلفة مقبولة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وتوسيع إمكانية الحصول على الكهرباء والوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي، فضلا عن تحسين كفاءة الطاقة وزيادة حصة الطاقة المتجددة، غير أن التقدم المحرز في جميع هذه المجالات لا يرقى إلى المستوى اللازم لتحقيق الهدف بحلول عام 2030، وهناك حاجة إلى زيادة التمويل والأخذ بسياسات أكثر جرأة.

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام

إن الحفاظ على نمو اقتصادي حقيقي مرتفع ليس بالأمر السهل، والتحدي الآخر يكمن في مصدر وطريقة حدوث هذا النمو الاقتصادي، ولا يكون النمو الاقتصادي بالضرورة مستدام عندما تستنفذ البلدان مواردها الطبيعية، وبالتالي تنقل عبء التدهور البيئي والأضرار البيئية إلى الأجيال المقبلة، ويسعى الهداف الثامن من أهداف التنمية المستدامة إلى دعم النمو الاقتصادي الذي يحمي قاعدة الموارد الطبيعية ويحافظ على البيئة ويضمن مناصب عمل لائقة ودائمة وتعزز من انتاجية الأفراد ومساهمتهم الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة.

الهدف التاسع: إقامة بني تحتية قادرة على الصمود وتحفيز الصناعة المستدامة وتشجيع الابتكار

تعمل الأمم المتحدة على تعزيز الاستثمار في البنية التحتية، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، ودعم التنمية التكنولوجية والبحث والابتكار باعتبارها ثلاث قوى دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبإمكانها أن تساعد البلدان على الحد من الفقر عن طريق إيجاد فرص عمل، وتحفيز النمو، وتشجيع بناء وتحسين المرافق المادية الضرورية لسير الأعمال التجارية والمجتمع.

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

يسعى هذا الهدف إلى تحقيق المساواة في توزيع الدخل، وفي الوقت نفسه، تستمر الحاجة إلى تعزيز صوت البلدان النامية في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الدولية، وتلفت الأمم المتحدة انتباه الدول الأقل نموا إلى أن تحويلات العمال والمهاجرين الدوليين يمكن أن تشكل شريان الحياة للأسر والمجتمعات المحلية في بلدانهم الأصلية، غير أن ارتفاع تكلفة تحويل الأموال لا يزال يقلل من الفوائد.

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود

تعرف وتيرة النمو الحضري زيادة مستمرة لم يسبق لها مثيل في التاريخ، تجاوز عدد سكان المدن عدد نظرائهم في المناطق الريفية، وتشير الإحصائية أن حوالي 4 ملايير شخص في العالم (54% من سكان العالم) يعيشون في المدن، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 5 ملايير شخص بحلول سنة 2030، وهذا التوسع السريع يشكل تحديات هائلة تشمل تزايد أعداد سكان الأحياء الفقيرة، وزيادة تلوث الهواء، وعدم كفاية الخدمات والهياكل الأساسية، وتعتبر المناطق الحضرية حسب الهدف 11محاور ديناميكية[1] للابتكار والمشاريع، ومن خلال التخطيط وإدارة الحضريين السليمين يمكن أن تصبح المساحات الحضرية في العالم شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود و الاستدامة[2].

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة

ويتطلب تحقيق هذا الهدف وجود أطر عمل وطنية قوية للاستهلاك والإنتاج المستدامين مدمجة في الخطط الوطنية والقطاعية، إلى جانب استدامة ممارسات الأعمال وسلوك المستهلك، والتقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة بمعنى أخر تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

[1] كمال بايزيد، مرجع سبق ذكره، ص53 . 54.

[2] كمال بايزيد، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

يمكن لتغيرات المناخية أن تعيد بعض الدول أو العالم إلى نقطة الصفر، وقد تعيد 100 مليون شخص عبر العالم إلى حدود الفقر المدقع بحلول سنة 2030، ويعتبر كل بلد عرضة لهذه التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية من خلال اضطراب المواسم وأنماط الطقس، ويسعى هذا الهدف إلى الحد من آثار هذه التغيرات المناخية خاصة على الزراعة وإمدادات المياه وانتاج الأغذية والنظم الإيكولوجية.

الهدف الرابع عشر: حفظ البحار والمحيطات والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام

ما يقارب 90% من رصيد الثروة البحرية العالمية أصبح الآن مستغلا بالكامل في ظل غياب أو عدم قدرة الأطر التنظيمية السليمة للحفاظ على هذه الثروة الطبيعية الحساسة، هذا فضلا عن التلوث الذي يصيب البحار والمحيطات وبفعل الممارسات البشرية، ويحاول هذا الهدف الحفاظ على المخزون الطبيعي والتنوع البيولوجي لهذه المحيطات عبر مجموعة من السياسات؛

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وإدارة النفايات على نحو مستدام ومكافحة التصحر

خلال السنوات الخمس وعشرون الماضية خسرت البرازيل حوالي نصف مليون كلم مربع من الغابات، بينما تميل دول شمالية أكثر إلى اكتساب المزيد من الغابات، وتتعاون الظروف المناخية مع النشاط البشري السلبي في العديد من الأحيان لتخلق تأثيرات على خسارة الغابات، ويتعهد هذا الهدف بخفض النتائج السلبية وتوفير منصة ايكولوجية أكثر ملاءمة للتنمية.

الهدف السادس عشر: إقامة مجتمعات مسالمة وإتاحة وصول العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة

ويقوم هذا الهدف بالمحاربة والقضاء على الإجراءات غير الشفافة في ممارسة الأعمال ومحاربة الرشوة وكشف الفساد عبر تعزيز الحكم الراشد والشفاف والمسؤول.

الهدف السابع عشر: تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة

حددت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المجالات التالية لتحقيق هذه الغاية باعتبارها حاسمة: تعبئة الموارد، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والتجارة، والتماسك في السياسات والمؤسسات، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، ورصد البيانات والمساءلة[1].

الفرع الثاني: متطلبات التنمية المستدامة

ومن أجل مسايرة التنمية المستدامة وتحقيق اهدافها لبد من البحث على متطلباتها ومعرفتها وعلى هذا الأساس تم حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة فما يلي:

- يقصد باستهلاك الثروات والموارد الطبيعية في التنمية المستدامة: حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد نجد من موارد مستقبلية؛
- سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية في المنطقة وأولياتها؛
- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكيات المحلية؛
- التنمية الاقتصادية الرشيدة تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة؛
- الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس المعرفة؛ مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة؛
- الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية أي توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المشابهة؛

[1] سمير سالمي، مرجع سبق ذكره، ص28 . 30.

- المتطلبات العامة تمثل الإطار العام لعملية التنمية المستدامة ويلزم تفسيرها وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجري فيها جهود التنمية، حيث تتأثر تلك المتطلبات بطبيعة المنطقة الحضارية والثقافية والفكرية[1].

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة تنمية بثلاثة أبعاد أساسية مترابطة ومتكاملة، تتمثل في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويضاف إليها بعدا رابعا يعتبره الكثير بعدا ثانويا وهو البعد التكنولوجي، والتي يجب التركيز عليها جميعا بنفس الأهمية، إذ انه من المطلوب إحراز تقدم متزامن في كل أبعاد التنمية المستدامة. وفيما يلي عرض لأبعاد التنمية المستدامة:

الفرع الأول: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

ونقصد بالأبعاد الأساسية تلك الأبعاد الأصلية لمفهوم التنمية المستدامة، والتي قام عليها المفهوم منذ البداية والتي لا يوجد اختلاف بخصوصها، وهي البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد الاجتماعي.

أولا: البعد الاقتصادي

يبنى البعد الاقتصادي على أساس الكفاءة الاقتصادية، والتي تتمحور حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة. ووفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالاعتبار التوازنات البيئية على المدى البعيد، وذلك بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى

[1] نوال شنافي، رابح خوني،مرجع سبق ذكره، ص75.

الحدود والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل[1]، ويندرج تحت هذا البعد، محاور أساسية تتمثل في كل من الآتي:

- النمو الاقتصادي المستدام؛
- كفاءة رأس المال؛
- إشباع الحاجات الأساسية؛
- العدالة الاقتصادية.[2]

يعتبر الاستقرار السياسي من العوامل المهمة في التنمية، كما يظهر اليوم في الدول المتقدمة وما تعرفه من رفاهية ونمو اقتصادي مستدام وتجلي العدالة الاقتصادية التي تستوفي إشباع الحاجات الأساسية. عكسها في الدول النامية التي تعاني من المشاكل التنموية التي تغرقها في المديونية، وكذلك استنزافا كبيرا للثروات الطبيعية والتدمير البيئي، كما أن الارتفاع الكبير لعدد سكانها يجعلها من أكثر الدول فقرا وارتفاعا لنسب البطالة، كما يلعب الفساد الاقتصادي والاجتماعي أكبر تهديد لتنمية هذه الدول في المستقبل. إن على هذه الدول إحداث تغييرات في السياسات الاقتصادية، ووضع خطط على المستوى البعيد، داخلية وإقليمية لمواجهة المشاكل البيئية والاقتصادية وصولا إلى التنمية المستدامة كما هو مقترح فيما يلي:

- إدماج البعد البيئي في الخطط الاستراتيجية الوطنية للتنمية؛
- خلق سياسات تنموية متوازنة إقليميا؛
- الاستخدام الأمثل والمتوازن للموارد الوطنية وخاصة الناضبة منها؛
- الحد من إنتاج النفايات وتطوير تكنولوجيا إعادة التدوير وفرض رسوم التلوث؛

[1] عبد الله جامع، **انعكاسات متطلبات التنمية المستدامة على الصناعة النفطية** –دراسة حالة الجزائر–أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيذر بسكرة، ص 19.

[2] رشيدة زاوية، **أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية**، الجلد 20، العدد 01، 11/01/ 2019، ص12

- تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لدعم القطاعات الإنتاجية من خلال زيادة المساعدات الفنية والمادية[1].

ثانيا: البعد البشري والاجتماعي

البعد البشري:

يتركز هذا البعد على أن الإنسان هو أساس التنمية وهدفها النهائي تحقيق الرفاهية وتحسين سبلها من خلال الحصول على الرعاية الصحية والخدمات التعليمية واحترام حقوق الإنسان وضمان الديمقراطية التشاركية[2]، ومن أهم عناصر هذا البعد ما يلي:

- تثبيت النمو السكاني؛
- أهمية توزيع السكان؛[3]
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية؛
- الاهتمام بدور المرأة؛
- الصحة والتعليم؛
- حرية الاختيار والديمقراطية[4].

نتناول في هذا العنصر العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبلها من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان. يعدُّ مواطنو

[1] عبد الكامل عطية وصلاح الدين هدوش، **التنمية المستدامة قراءة في الأسس والأبعاد والأهداف**، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر العدد 08 ماي 2020 ص 315 و316.

[2] **الديمقراطية التشاركية:** هي نظام يمكن من مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية ذات الأولوية بالنسبة إليهم عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة) حسب تعريف الأمم المتحدة) .

[3] الهام شيري، خالد قيرة، رابح بونمري، **أبعاد مفهوم التنمية المستدامة واليات تطبيقها بالمؤسسات الاقتصادية**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، عدد ديسمبر 2019، ص105 و106

[4] الهام شيري، خالد قيرة، رابح بونمري، مرجع سبق ذكره، ص 106.

الدول النامية عبئا ثقيلا على الدول المتقدمة، لذا وجب عليهم إعداد برامج توعية بالتنمية المستدامة، لذا يتطلب الأمر تفعيل برامج مختلفة لتعريف مواطني الدول النامية بمفهوم التنمية المستدامة من مختلف وجهات النظر، أين تعاني اغلب هذه الدول الفقر وانعدام المساواة الاجتماعية والعدل وتردي مستوى التعليم.

وفي هذا الإطار فان البعد الاجتماعي يلعب دورا مهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لذا يجب الأخذ بالأسباب واعتماد إجراءات سريعة لدى الدول النامية لمواكبة التطور العالمي لما تعرفه من تأخر كبير في هذا المجال، مما يقتضي منها:

- دعم خطط العمل للتخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل الفرد وتعزيز دور المرأة؛
- بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم والإدارة السليمة للمصادر البشرية؛
- التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية وتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص؛
- دعم المؤسسات الصحية التعليمية والخدمات الاجتماعية ماديا وفنيا لكي تمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي؛
- دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة؛
- تثبيت النمو الديموغرافي[1].

البعد الاجتماعي:

تهتم التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة الإنصاف بين الأجيال، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة النظر بجدية لضرورة عملية الإنصاف والعدل، والقيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة،

[1] عبد الكامل عطية وصلاح الدين هدوش، مرجع سبق ذكره، ص 316 و317.

وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي:

1- المساواة في التوزيع؛

2- الحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية؛

3- التنوع الثقافي؛

4- استدامة المؤسسات.[1]

ثالثا: البعد البيئي

إن الحفاظ على القدرات البيئية المختلفة من ركائز هذا البعد، وذلك بترشيد الاستهلاك وجعله ملائما مع النظام البيئي، إذ يجب أن يكون الاستغلال مدروسا بدقة، بمراعاة معدلات استهلاك الموارد المتجددة ضمن حدود تجددها ونموها الطبيعي، وكذلك بالنسبة للموارد غير متجددة فإن استغلالها الغير عقلاني يؤثر على المخزون المتاح للأجيال المقبلة، مع التأكيد على إعادة تدويرها واستخدامها، وضمان عدم نفاذ المورد قبل إيجاد بدائل مقبولة لها. أما فيما يخص التلوث في البيئة فيجب ألا يتجاوز القدرة الاستيعابية للبيئة وعدم الإضرار بها.

ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر هي:

- النظم الإيكولوجية؛
- الطاقة؛
- التنوع البيولوجي؛
- الإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيف؛[2]

[1] رشيدة زاوية، مرجع سبق ذكره، ص14 و15

[2] عبد الله جامع، مرجع سبق ذكره، ص21.

تعرف التنمية المستدامة على أنها تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة، ولتحقيق التنمية المستدامة علينا تبني مصطلح "التنمية البيئية المستدامة" التي تعني الحفاظ على الموارد الطبيعية. هذا المصطلح يعرف مشاكل كبير في عديد من البلدان خاصة النامية منها والتي تعاني التدهور البيئي، ما يستوجب تطبيق إجراءات سريعة وفعالة للخروج من هذا المأزق البيئي كما هو مبين:

- إشراك المؤسسات البيئية في اتخاذ القرارات وخاصة القرارات الاقتصادية والتخطيط وهذا ما يولد زيادة في الاستدامة الاقتصادية ويحد من التدهور البيئي؛
- الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة مما يمنحنا استغلال أمثل لاستهلاك المياه والطاقات المستخدمة في المجالات الزراعية والصناعية؛
- إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك، لتصبح المعايير البيئية أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في السلعة حتى تدخل الأسواق؛
- ضرورة تطوير المناهج المدرسية وإعطاء المفاهيم البيئية حيزا أكبر في الدراسة، وكذلك خلق تخصصات في مجال الاقتصاد البيئي على مستوى الجامعات والمدارس العليا[1].

الفرع الثاني: الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة

أولا: البعد التكنولوجي

ويتركز هذا البعد على:

1- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية:

تعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وينبغي أن يتمثل الهدف في الوصول إلى أنظمة تكنولوجية تكون مخرجاتها نظيفة وتقلل من مستوى النفايات ومعدل انبعاث أكسيد الكربون في المقام الأول، وتعيد تدوير

[1] عبد الكامل عطية وصلاح الدين هدوش، مرجع سبق ذكره، ص 317 و318.

النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، وفي بعض الحالات يجب الحفاظ على التكنولوجيات التقليدية لأنها الأنسب في تحقيق هدفها الرئيسي وتحقيق مستويات منخفضة في التلوث البيئي فينبغي الحفاظ عليها.[1]

2- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الرادعة:

إن التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من مثيلاتها المتاحة في البلدان الصناعية، لذا يجب الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- المحروقات والاحتباس الحراري:

إن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا، فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ.

والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها، فإن كانت مستمرة بمستويات متزايدة، ستكون أثارها مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم.

4- الحد من انبعاث الغازات:

ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر التقليل بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة (طاقات صديقة للبيئة) لإمداد المجتمعات الصناعية.

5- الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون:

[1] نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة-استغلال الموارد الطبيعة والطاقة المتجددة**، دار دجلة، الأردن، 2015، ص160

التنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، وهناك العديد من الإجراءات التي اتخذت من أجل تحقيق هذه التنمية، ومن بينها اتفاقية كيوتو التي جاءت للمطالبة بالتخلص التدريجي من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، ولكنها غير كافية ويجب زيادة التنسيق الدولي في هذا المجال خاصة من طرف الدول الصناعية الكبرى (G20)[1][2].

ثانيا: البعد الثقافي:

جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي، فمن هذا المنظور يكون التكيف مع الوضعيات الثقافية للمجتمعات في مسعاها التنموي أمرا ملحا. هذا ما دفع الباحثين في السنوات الأخيرة بدراسة العوامل الثقافية المرتبطة بديناميكية المجتمع من جهة، وبكيفية استثمارها لخدمة الأغراض التنموية من جهة ثانية، منطلقين من فكرة أساسية مفادها أن للقيم والمعتقدات والتقاليد والعادات بالإضافة للمظاهر الثقافية المادية وكل ما يرتبط بعناصر التراث الثقافي تأثير قوي على أنماط السلوك الإنساني والتنمية المستدامة[3].

الفرع الثالث: الترابط بين أبعاد التنمية المستدامة

أولا: العلاقة بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي

يتأثر البعدين الاقتصادي والاجتماعي كل بالآخر فمن جهة النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة مستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن مع توفير السلع والخدمات بشكل مستمر وبالتالي توفير حاجات ومتطلبات المجتمع. أما التنمية البشرية فتتمثل في التعليم الجيد والتغذية

[1] نزار عوني اللبدي، مرجع سبقه ذكره، ص 161 163

[2] **G20**: is an intergouvernemental forum comprising 19 countries and the Européen Union (EU).

[3] الهام شيري، خالد قيرة، رابح بونمري، مرجع سبق ذكره، ص 107.

الصحية والرعاية الصحية المثلى، مما ينتج عنه كفاءة الأفراد من الناحية الصحية والاقتصادية ومنه زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو.

ثانيا: العلاقة بين البعد الاجتماعي والبعد البيئي

أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1994 على الدعوة إلى التنمية الإنسانية المستدامة، التي تضيف للنمو الاقتصادي مبدأ توزيع المنافع بعدالة، وتعيد توليد البيئة بدلا من تدميرها، ولذلك يجب البحث عن موارد جديدة والعمل على زيادة إنتاجية الموارد الموجودة فعلا عن طريق البحث العلمي وتطوير سلوكيات المستهلكين، لتحقيق الاكتفاء مع الزيادة الكبيرة للنمو السكاني السريع الذي يؤدي إلى نقص في الموارد الطبيعية وبالتالي استنزاف الموارد وتحقق التدمير البيئي.[1]

ثالثا: العلاقة بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي

تقع العلاقة بين الاقتصاد والبيئة تحت قائمة العلاقات التبادلية، والتي يمكن التعبير عنها بأن البيئة تقدم للاقتصاد الموارد الطبيعية، التي تتحول عبر عملية الإنتاج والطاقة المستهلكة إلى سلع استهلاكية، ثم تعود هذه الموارد الطبيعية والطاقة في النهاية إلى البيئة في صورة مخلفات غير مرغوب فيها تتمثل في النفايات. من هنا يجب الاستخدام العقلاني للموارد وذلك للوصول لدرجة إنتاجية مثلى والتقليل من استنزاف البيئة، وكذا من انبعاث أكسيد الكربون الذي يؤثر في قدرة تجدد الأنظمة البيئية[2].

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

أولا: البنية الاقتصادية

[1] محمد. مسعودي، علي مسعودي، إبراهيم قعيد، **العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة، إطار تحليلي، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحوى رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية**، ديسمبر 2019، جامعة حمه لخضر الوادي. ص207.

[2] محمد. مسعودي، علي مسعودي، إبراهيم قعيد، مرجع سبقه ذكره، ص 208.

تعرف البنية الاقتصادية بالأداء الاقتصادي ووضعية التجارة والحالة المالية للدولة، أين نقوم بقياس هذه المؤشرات الفرعية لتحديدها كما موضح:

1- **الأداء الاقتصادي:** وبعبر عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛

2- **التجارة:** تقاس بوضعية الميزان التجاري للسلع والخدمات؛

3- **الوضعية المالية:** وتقاس من خلال احتساب نسبة المديونية الخارجية والداخلية مقابل الناتج الوطني الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية أو التي يتم تقديمها مقارنة بالناتج الإجمالي الوطني.

ثانيا: أنماط الاستهلاك

ليس بوسعنا أن نضمن بيئة صحية بدون تغيير أنماط استهلاكنا تغييرا جذريا، بالاستناد إلى تخطيط إداري طويل الأجل للموارد، والنفايات والمواد الكيميائية، والتقليل من التبذير في الأغذية، وتشجيع السياحة المستدامة وغيرها، وعلى هذا الأساس تم اختيار أربعة مؤشرات فرعية يمكن أن تحدد لنا ما سبق:[1]

1- **استهلاك المادة:** وتقاس بمعدل استخدام المواد الخام التي مصدرها الطبيعة في العملية الإنتاج؛

2- **استخدام الطاقة:** تحسب عن طريق نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة، ونسبة تجدد الطاقة من الاستهلاك السنوي؛

3- **توليد النفايات وإدارتها:** وهي عبارة عن كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة ونسب إعادة التدوير؛

4- **النقل والمواصلات:** وتقدر بالمسافة التي يقطعها الفرد سنويا مقارنة بكمية ونوع المواصلات.

[1] كمال بايزيد، **التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد خدمات، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2020/2019 ص56.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

تشمل هذه المؤشرات قضايا المساواة الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم والسكن والأمن كما هو موضح فيما يلي:

أولا: المساواة الاجتماعية

إن المساواة الاجتماعية تعتبر أساس هذا المؤشر، إذ انه يبين مدى درجة العدالة والمساواة في توزيع مختلف الموارد الموجودة لدى البلد وكذلك فرص الحصول على العمل والرعاية الصحية والعدالة والتعليم، ودرجة المشاركة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات وبصفة عامة تحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر، وأهم مؤشرين لقياس المساواة الاجتماعية هما:

1- إجمالي نسبة السكان تحت خط الفقر ونسبة البطالة لدى السكان في سن العمل؛

2- مقدار التفاوت بين المرتبات لدى الطبقات في المجتمع وكذلك لدى الجنسين[1].

ثانيا: الرعاية الصحية

تعتبر الصحة من أسس التنمية المستدامة، وكذا توفر مياه الشرب والغذاء الصحي والخدمات الصحية يؤدي لا محالة إلى تحقيق أهدافها، ومن أهم فروعه ما يلي:

1- **حالة التغذية:** وتقاس بنوعية الحالات الصحية لدى الأطفال؛

2- الوفاة: وتحسب بمعدل وفيات الأطفال تحت سن خمسة سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة وكذا معدلات وافيات الأمهات؛[2]

[1] كمال بايزيد، مرجع سبق ذكره، ص56.

[2] أحمد تي، الأخضر بن عمر، سارة بن موهوب، **التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية**، أعمال الملتقى الوطني الأول: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر-الأبعاد والتحديات-04 و05 فيفري 2020، ص291.

3- **نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات مياه شرب تدار إدارة مأمونة:** يقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بشبكات الصرف الصحي الموصولة بمرافق تنقية المياه؛

4- **الرعاية الصحية:** ويتم حساب هذا المؤشر بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية الأولية، ونسب التطعيم من الأمراض المختلفة لدى الأطفال وكذا معدلات انتشار وسائل منع الحمل[1].

ثالثا: التعليم

يعتبر التعليم أهم حق من حقوق الإنسان، ومكسبا أساسيا لتكوين الفرد لنجاح التنمية المستدامة ومن مؤشراته:

1- **مستوى التعليم:** يقاس بمعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي، أي بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي ونسبة الكبار الذين يصلون مستوى التعليم الثانوي والجامعات، مقارنة بمجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مستوى التعليم في بلد ما؛

2- **الأمية:** وتؤخذ على أساس متغيرين هما معدل محو الامية ونسب التسجيل في المراحل التعليمية.

رابعا: السكن

يعتبر السكن من ضروريات خلق الاستقرار لدى الإنسان، ومن أسباب الرفاهية والعيش الكريم، ومن الاهتمامات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يؤثر النمو السكاني السريع، والنزوح الريفي على تحقيق المنشود من التنمية المستدامة وعدم بلوغ تحقق التنمية الاقتصادية والعمرانية المستدامة، وأهم مؤشرين لقياس ذلك هما:

[1] أحمد تي، الأخضر بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص291.

1- معدل النمو السكاني: يوضح متوسط المعدل السنوي للتغيير في حجم السكان، وأهميته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان؛[1]

2- نسبة السكان في المناطق الحضرية: ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري ونصيب الفرد من الأبنية العمرانية وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.[2]

خامسا: الأمن

يقاس ذلك بمؤشر عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف فرد في المجتمع.[3]

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

أولا: التغير في الغلاف الجوي للأرض

ويندرج في هذا الإطار كل من التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، والتي لها تأثير على صحة البشر وكذا استقرار النظم البيئية وهو ما عبر عنه جدول أعمال قمة القرن الحادي والعشرين نهج متكامل لحماية الغلاف الجوي منها ما يلي:

1- معالجة التلوث الهوائي العابر للحدود؛

2- منع استنفاد الأوزون الستراتوسفيري؛

[1] علي عبودي نعمة الجبوري، **التنمية الصحية المستدامة: التحديات والاتجاهات المستقبلية مدخل بيئي اقتصادي اجتماعي**، مجلة تنمية الموارد البشرية والأبحاث، المركز الديموقراطي العربي المانيا، العدد 06، أكتوبر 2019، ص10.

[2] علي عبودي نعمة الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص10

[3] كمال بايزيد، مرجع سبقه ذكره، ص 57.

3- العمل على دعم التقدم الكبير في وتطوير الأساس العلمي لعملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بغازات الدفيئة والمواد الملوثة للغلاف الجوي[1]

ومن المؤشرات الفرعية للغلاف الجوي:

1- **تغير المناخ:** ويقاس بتحديد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو؛

2- **ترقق طبقة الأوزون:** وتقاس من خلال استهلاك المواد المؤثرة في طبقة الأوزون؛

3- **نوعية الهواء:** وتحسب من خلال تركيز مختلف ملوثات الهواء في المجال المحيط بالمناطق الحضرية، وتحسين نوعية الهواء من خلال بروتوكول كيوتو.

ثانيا: الأرضي

تعتمد الحياة البشرية على الأرض للمعيشة ولتوفير سبل كسب العيش، أين يعتمد عليها الإنسان في تحقيق أمنه الغذائي ويستمد منها ما يحتاجه في نشاطه الاقتصادي، ويتوفر مؤشر الأرض على أربعة مؤشرات فرعية محددة كما يلي:[2]

1- **الزراعةّ:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي الزراعية مقارنة بالمساحة الكلية ونسبة استخدام المبيدات والمخصبات الزراعية؛

2- **الغابات:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض وكذلك معدلات قطع الأخشاب في الغابات؛

3- **التصحر:** معبرة بمساحة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بالمساحة الكلية؛

4- **التحضر:** تتمثل بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

[1] كمال فراحتية، **التنمية المستدامة**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، سبتمبر 2018، ص291 و292.
[2] كمال بايزيد مرجع سبق ذكره، ص57 و58.

ثالثا: البحار والمحيطات والمناطق الساحلية

تعتبر المسطحات المائية من الأنظمة البيئية الأكثر تعقيدا ويضاف لها أنها تمثل 70 بالمائة من مساحة الكرة الأرضية، مما يجعلها من أكبر التحديات التي توجهها البشرية للحفاظ عليها وتسييرها بطريقة مستدامة، ولقياسها نعتمد على المؤشرات الفرعية التالية:

1- **المناطق الساحلية:** معبرة بمعدلات تركيز الطحالب في المياه الساحلية وكذا نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية؛

2- **مصائد الأسماك:** وهي كمية الصيد السنوي للأنواع الصيدية التجارية الرئيسية.

رابعا: المياه العذبة

تعتبر المياه المكون الأساسي للحياة على كوكب الأرض، إذ أن ندرتها أو تلوثها يؤدي لا محالة إلى اندثار الحياة والنظم الايكولوجية، وهذا ما يكرس أهميتها وإلزامية المحافظة عليها وترشيد استهلاكها، ونعتمد على مؤشرين فرعيين أساسين لقياس مؤشر المياه العذبة:

1- **نوعية المياه:** وتقدر بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه؛

2- **كمية المياه:** ويتم حسابها بمقارنة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم استهلاكها سنويا مع كمية المياه الكلية.

خامسا: التنوع الحيوي

تبرز أهمية الحفاظ على التنوع الحيوي في الوقت الحالي لتناقص أعداد أجناس الحياة، وان ضمان التنوع الحيوي يضمن بقاء الأنظمة وتوازنها واستقرار المناخ، نعتمد في قياس على:[1]

[1] كمال بايزيد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

1- **الأنظمة البيئية:** نعبر عنها بحساب المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذا مساحة الأنظمة البيئية الحساسة؛

2- **الأنواع:** ونستنتجها من عدد الكائنات الحية المهددة بالانقراض.[1]

الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية

نذكر أهم المؤشرات الفرعية ذات العلاقة بالمؤشرات المؤسسية ما يلي:

1- **الحصول على المعلومات:** يظهر هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد في الحصول على المعلومات والبيانات الرقمية والتقليدية المتاحة لهم، وسرعة الحصول على تلك البيانات ووجود تطبيقات رقمية لمعالجة هذه البيانات بالإضافة إلى إمكانية ربط نتائج التحليل هذه البيانات بتطوير واقع الخدمات والإنتاج؛

2- **عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي:** وهو ناتج أعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي والتطوير لكل مليون شخص؛

3- **الإنفاق على البحث والتطوير:** مؤشر يقيس إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير (في القطاع الحكومي، والأكاديمي، والقطاع الخاص) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر الاستثمار في البحث والتطوير من أهم محفزات النمو الاقتصادي المستدام.[2]

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة العربية

الفرع الأول: ميلاد أول مؤشر للتنمية المستدامة للمنطقة العربية

عرفة سنة 2019، ميلاد أول مؤشر للأهداف التنمية المستدامة العربي، وهو ثمرة أول تعاون كبير بين مركز التميز لأهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية (SDGCAR[3])، الذي استضافته أكاديمية

[1] كمال بايزيد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] معتصم محمد إسماعيل، **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة-سوريا نموذجا**-رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سنة 2015، ص64

[3] SDGCAR: The SDG Centre of Excellence for the Arabe Région

الإمارات الدبلوماسية (EDA[1])، وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (SDSN[2])، والغرض من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الإقليمية هو توفير أدوات فعالة لأصحاب القرار[3] من أجل تقييم الأداء على المستوى الوطني، وتحديد المجالات ذات الأولوية، واستنتاج النقائص المهمة في وجود البيانات.

يغطي مؤشر 2019 جميع الدول العربية البالغ عددها 22 دولة، ويتكوّن من 105 مؤشرات، لكل منها درجة مُعيّنة (0–100) ولون من ألوان إشارات المرور الضوئية (أخضر أو أصفر أو برتقالي أو أحمر) للإشارة إلى الأداء المتحقق، بالإضافة إلى ذلك، تشير الأسهم إلى الاتجاهات الراهنة في تحقيق أهداف المؤشرات التي تتوفر عنها بيانات لعدة سنوات. يحتوي على 30 مؤشرًا جديدًا، مقارنة بالمؤشر العالمي، أين تسعى هذه المؤشرات إلى تسليط الضوء على أبعاد التنمية المستدامة الخاصة بالمنطقة أو ذات الصلة بها، وتشمل على سبيل المثال، الالتحاق بالتعليم العالي، وانتشار مرض السكري، وزواج الأطفال، وكثافة الطاقة، وتركيز الصادرات، ودعم الوقود الأحفوري، وواردات الأسلحة، والاستقرار السياسي. وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة في الظروف بين مختلف الدول العربية، إلا أنها تشترك في عدد من تحديات التنمية المستدامة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بما يلي: الصراع والعنف، وسوء الإدارة، الموارد المائية ومصايد الأسماك، وسوء التغذية (الجوع والسمنة)، التخلص من الكربون والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، ودور المرأة في المجتمع، والبحوث والابتكار والتوظيف.

بالإضافة إلى ذلك، يشمل مؤشر المنطقة العربية لعام 2019 مؤشرات دولة فلسطين، والتي لم تُدرج حتى الآن في تقارير المؤشر العالمي لأهداف التنمية المستدامة. كما يعرض المؤشر درجة الإنجازات

[1]EDA: EMIRATE DIPLOMATIC ACADEMY

[2]SDSN: The Sustainable Development Solutions Network

[3] تقرير **مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة -المنطقة العربية 2019** -أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة، مقدمة.

الإجمالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبلدين لم يحصلا على درجة واحدة على المؤشر العالمي وهما ليبيا والصومال، بسبب قلة البيانات المتوفرة، نتيجة الأوضاع السياسية في البلدين.

على مدار السنوات القادمة، سيتطور مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية مع توافر المزيد من البيانات حول المؤشرات الحالية والجديدة. وقد كشفت عملية إعداد المؤشر العربي لعام 2019 عن وجود فجوات كبيرة في البيانات في جميع أنحاء المنطقة، ولاسيّما فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالفقر والدخل والثروة والعمل، حيث تتطلب السياسات الناجحة بيانات عالية الجودة، ويتطلب تنفيذها من قبل العديد من أصحاب المصلحة شفافية البيانات. وتُعتبر القدرات[1] لإحصائية مجالا جوهريًا آخر حيث ستحتاج البلدان الأكثر فقرًا في المنطقة على وجه الخصوص إلى الدعم من الشركاء الإقليميين والعالميين[2].

الفرع الثاني: المؤشرات الأساسية في مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربي

إن الغرض من مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المتابعة للمنطقة العربية هو أن تكون أداة تستخدمها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن عندما نمعن النظر في المؤشر العالمي، تلاحظ وجود اختلاف كبير بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية عن المؤشر العالمي ونلاحظ وجود ثغرات كبيرة تتعلق بتوفر البيانات عن 22 دولة عربية في بعض المجالات، كما يتواجد عدد من الأولويات والتحديات الخاصة بالمنطقة العربية، والتي لم يتم تغطيتها بشكل كاف، وهي :

1- شيوع مرض السكري (الهدف الثالث)؛

2- الالتحاق بالمدارس الثانوية ودرجات الاختبار المدرسي (الهدف الرابع)؛

3- معدل الفرق في الدخل بين الإناث والذكور (الهدف الخامس) ؛

[1] تقرير **مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة –المنطقة العربية 2019**، مرجع سبق ذكره، مقدمة التقرير.

[2] تقرير **مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة –المنطقة العربية 2019**، مرجع سبق ذكره، مقدمة التقرير.

4- درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (الهدف السادس)؛

5- إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة من إنتاج الكهرباء الكلي (الهدف السابع) ؛

6- درجة حرية العمل، البطالة بين الشباب، تركيز المنتجات الصادرة (الهدف الثامن) ؛

7- الدعم قبل اقتطاع الضريبة على الوقود الأحفوري (الهدف الثاني عشر)؛

8- سلامة المحيطات لمصائد الأسماك (الهدف الرابع عشر)؛

9- الوفيات المرتبطة بالمعارك، وضع المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، الاستقرار السياسي (الهدف السادس عشر).[1]

المبحث الثالث: عقبات التنمية المستدامة والحلول المقترحة في الدول النامية

المطلب الأول: عقبات التنمية المستدامة في الدول النامية

توجد العديد من العوائق التي تعرقل غالبية الدول النامية من تفعيل برامج التنمية المستدامة، وبما ان الدول العربية تعتبر دول نامية اعتمدنا تقسيم المعوقات على النحو التالي:

اولا: معوقات التنمية المستدامة في عموم الدول النامية

1. **الفقر:** يمثل الفقر أهم مشكلة التي تواجه مسيرة التنمية البشرية (التي هي اهم مؤشر في التنمية المستدامة) في العالم النامي والعقود القادمة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء ومنهم نحو 1,3 مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر[2]. ومع اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية، وتراجع مؤشرات المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية، سوف يترتب عليه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلاً على توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها.

[1] ماري لومي، **كيف نعكس موج التنمية في العالم العربي؟ نحو سياسات مرتكزة على البيانات**، تسارع بنا نحو أهداف التنمية المستدامة، مجلة دبي للسياسات العدد فيفري 2020.

[2] مرجع سبق ذكره، بلقاسم رابح، ص، 82 .

2. **الأمية:** تشكل الأمية خطرا داهما على شعوب الدول النامية، فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس الاحتياجات الأساسية أولاً من مأكل ومشرب وملبس، فإن الموارد المتبقية والتي من المفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معدومة بالنسبة لاحتياجاتها الفعلية، بمعنى اخر تصبح المجتمعات منشغلة في سبل العيش متجهلتا اهمية التعليم والتعلم، هذا فضلاً عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير.

3. **التلوث البيئي:** لا شك أن التلوث البيئي يهدد صحة شعوب البلدان النامية والعالم، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، وهذا راجع إلى افتقار الدول النامية والتواطأ في مفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث. وهذا يتم عن طريق عمليات إعادة التوطين للتقنية الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية ولم تجد وطناً لها أفضل من البلدان النامية، التي لا تتخذ إجراءات صارمة إتجاه هذه التقنيات، وهذا ما يقلل العبئ والتكاليف ويخدم مصالحها ومصالح دولهم، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها وتكلفهم عقوبات جد قاسية.[1]

[1] مرجع سبق ذكره، بلقاسم رابح، ص، 82 .

معوقات التنمية المستدمة في الدول العربية:

وفق الإعلان العربي المقدم من مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة (CAMRE)[1] [2] لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في عام 2002م؛ فإن المعوقات التي تواجه جهود تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي تمتد آثار بعضها لسنوات عدة. ومن أهمها:

1. مشكلة الفقر في بعض الدول العربية والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد لعدد للموارد الطبيعية.
2. استمرار الازدياد السكاني في المدن العربية واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية وتفاقم الضغوط على أنظمة التوازن الحيوي في الطبيعة (Ecology) وعلى المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
3. تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البخر والنتح مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال للنشاطات الزراعية المختلفة وتدهور نوعيتهما ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار العربية.[3]

[1] https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&nr=127&type=13&menu=35 تاريخ الاطلاع 2022/06/18

[2] CAMRE: Ministers Responsible for Environment Council of Arab.

[3] https://khair.ws/library/wp-content/uploads/2017/03/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A3%D9%85%D9%88%D9%84.pdf

4. ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العربية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم وخاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة في الوطن العربي.
5. حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.
6. عدم مواءمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي
7. عدم الاستقرار في المنطقة الناتج عن غياب السلام والأمن وعدم تمكن المجتمع الدولي من معالجة القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة على أساس من العدالة وفي إطار القرارات الدولية ذات العلاقة.
8. الحصار الاقتصادي على بعض الدول العربية دون إيجاد آلية دولية من خلال الأمم المتحدة للحد من معاناة المواطن العربي في تلك الدول.
9. نقص الموارد المالية وتدني وضع البنية التحتية في العديد من الدول العربية.[1]

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية[2] –[3]

يمكن أن نشير الى عدد من الحلول التي يمكن أن يترتب عن الأخذ بها التغلب على عدد من التحديات والعقبات في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية بشكل عام وفي الدول العربية بشكل خاص نحدد مجموعة من التحديات للتنمية المستدامة وهي :

[1] نفس المرجع السابق.

[2] سالمي راشيد، **واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدمة، 24/23 أفريل 2018، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2018، ص .....

[3] بوزيان العجال مرجع سبق ذكره ص305 . 308

1- توفير التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية المتقدمة بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح 1.5% من الناتج الوطني للتقليل من الفقر وتجنبا لمساوئه؛

2- إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نموا، فالدولة والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص، تشترك في مسؤوليتها المتعلقة برعاية الطفولة والأمومة وتأسيس البني التحتية والمرافق للنهوض بكل هذه المشاكل المطروحة وذلك من خلال تمويل برامج التنمية المستدامة؛

3- تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والدولية من خلال منظمة التجارة العالمية؛

4- إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية؛

5- نقل وتطوير التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثون في المجال التقني، وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أساليب تطوير العمل التنموي واستمراره، ويرتبط بذلك نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة وتطوير وسائل العمل في هذا المجال؛

6- حماية التراث الحضاري: حيث يساهم في تأكيد الثقافة والحفاظ عليها، ويحمي هويتها، ويمنح العمل التنموي دفعة ذاتية أقوى في الدفاع عن الشخصية الوطنية والدينية؛

7- تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافا واحتراما للقوانين المعمول بها؛

8- وضع إجراءات ملائمة يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية، وجعل مساعدة الدول النامية المتضررة مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الدراسة النظرية لهذا الفصل قد تبين أن مفهوم التنمية المستدامة حديث ومتجدد يضمن الاستغلال الأمثل للموارد ويحقق العدل والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية كما يركز على الجانب البيئي باعتباره محور التنمية المستدامة، ولتجسيد هذه الاخيرة تم وضع مبادئ تتقيد بها تشمل مفاهيم واسعة مثل المساواة بين الاجيال، العدالة الاجتماعية، الحفاظ على الموارد الطبيعية.... والسعي إلى تحقيق مجموعة من الاهداف المتمثلة في سبعة عشر هدف تغطي مجموعة من القضايا المتعلقة في (الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، تغير المناخ، المساواة بين الجنسين، الطاقة، البيئة) التي تصنفها ابعاد اساسية تتمثل في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، ويقاس اداء التنمية المستدامة من خلال مجموعة من المؤشرات التي تبين وضعيات الدول وتصنيفها.

الفصل الثاني

دراسة مقارنة لواقع التنمية المستدامة

(الجزائر، مصر والسعودية)

تمهيد:

إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأممية، يتطلب إتباع نهج متكامل، نظرا للارتباط الوثيق بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية ببعضها. وبما أن أبعادها ذات نطاق واسع؛ فيتوجب على صانعي السياسات التحلي بالقدرة على تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بطريقة سلسة ومتكاملة على المدى الطويل، كما يتوجب على كل بلد القيام بتقديم المعلومات الدقيقة على المستوى الوطني لكل من الأوضاع والخيارات المتعلقة بالسياسة العامة وهذا ما يسمح بتركيب المؤشرات وتحليلها، كما تسمح بالمقارنة فيما بين الدول.

وهنا تكمن أهمية مؤشرات التنمية المستدامة؛ والتي تتمثل في قياس مدى التطور والتقدم المنجز في إطار تحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة؛ فهي الأداة الرئيسية لمتابعة تحقيق هذه الأهداف سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

حيث سيتم من خلال الفصل الثاني، دراسة ومقارنة المؤشرات في ثلاث دول عربية هي: الجزائر، مصر، والسعودية، من حيث درجة التباين فيما بينها، اعتمادا على مجموعة معينة من المؤشرات المرتبطة بمختلف الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة ولتوضيح ذلك تطرقنا الى ثلاثة مباحث تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: واقع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر، مصر والسعودية؛

المبحث الثاني واقع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر، مصر والسعودية؛

المبحث الثالث واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر، مصر والسعودية.

المبحث الأول: مقارنة واقع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر، مصر والسعودية خلال الفترة 2005 _ 2020

المطلب الأول: تحليل النمو الاقتصادي خلال فترة 2005_2020 للدول محل الدراسة

يعتبر الناتج المحلي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة اهتلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

يمثل الشكل رقم (01) منحنى بياني يوضح تغيرات اجملي الناتج المحلي في كل من الدول الجزائر، مصر والسعودية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2020 كما هو موضح:

الشكل رقم (1): التمثيل البياني لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005 _2020

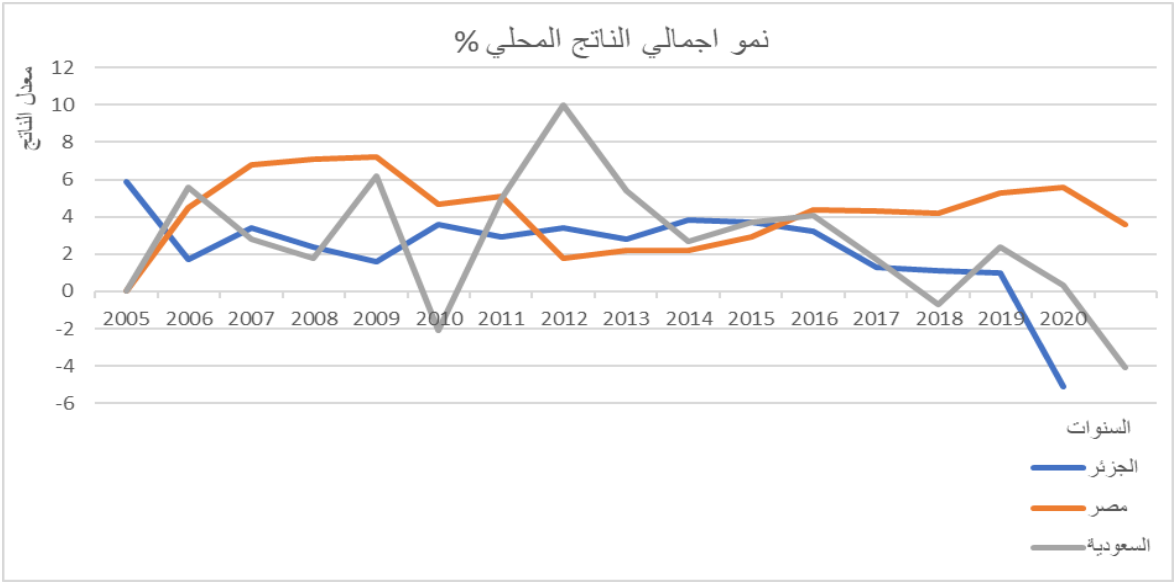

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

أولا: تحليل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

ارتفعت قيمة إجمالي الناتج المحلي أكثر من الضعف خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010، وسجلت الجزائر معدلات نمو معتبرة لعام 2005 بحيث بلغت 5.9% في الجزائر، وذلك لانتعاش اقتصادها، كما ساهم ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية بحيث عرف سعر برميل النفط قفزة نوعية من 25 دولار أمريكي إلى 60 دولار أدى إلى تحسن واضح في إجمالي الناتج المحلي الجزائري، يشهد إجمالي الناتج المحلي انخفاض حاد في عام 2006 أين حققت معدل نمو قدر بحوالي 1.7%، ووصل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر إلى حوالي3.4% لسنة 2007 ، مقابل% 2.4 في 2008 رغم أن العالم كان يشهد أزمة مالية عالمية (أزمة الرهن العقاري) حيث بلغ برميل النفط حوالي 142 دولار أمريكي.

كما أن النمو الذي تحقق في 2010 دعمها الزيادة في إنتاج المحروقات خلال فترة ارتفاع الأسعار، ومع انتعاش قطاع البناء والأشغال العمومية واستفاد القطاعان من برامج الاستثمارات العمومية في الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية من خلال استثمار فوائض الميزانية التي بلغت 15,9 مليار دولار أمريكي في 2007، كما مكنت الاحتياطات المهمة والمتراكمة للعملات والتي وصلت إلى ما يقارب 137 مليار دولار أمريكي في 2008، من إطلاق العديد من المبادرات، منها خطة دعم النمو على مدى 5 سنوات بقيمة قدرها 200 مليار دولار، إضافة إلى استراتيجية التنويع الصناعي الجديدة التي تركز على القطاعات الأساسية كالصناعة البتروكيماوية والصناعة التحويلية الزراعية والصناعة الإلكترونية[1].

وخلال الفترة الممتدة من 2011 _ 2013 عرف نمو الناتج المحلي الإجمالي العديد من التقلبات والصدمات الاقتصادية وبالنظر إلى خلفية هذه الصدامات نجد أن المتسبب الرئيسي فيها هو تقلب أسعار النفط في السوق العالمية،

[1] وليد عابي، **أثار سياسات التحرير التجاري على البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية دراسة مقارنة على بلدان مختارة: الجزائر، مصر، تونس، المغرب**، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، 2012، ص134 . 135.

ليرتفع إجمالي نمو الناتج المحلي مرة أخرى في عام 2014 ليحقق ما نسبته 3.8% وهي أكبر نسبة يصل إليها منذ 2006 إلى يومنا هذا، ليشهد هذا النمو انخفاض تدريجي خلال فترة 2014 _2016 بسبب الصدمة النفطية[1].

نلاحظ انخفاضا حاد جدا في مستويات النمو خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020 حيث تسجل الجزائر أرقاما قياسية في الانخفاض وصولا إلى معدل سالب في سنة 2020 قدر ب-5.1% بسبب تدهور الأوضاع السياسية واستقالة الرئيس السابق عبد لعزيز بوتفليقة في 2019 بالإضافة الى أزمت كوفيد19 في 2020 التي أدخلت العالم في ركود اقتصادي، أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة ، انخفاض قيمة العملة، تراجع في القدرة الشرائية ، كما أن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي بمعنى انه لا ينتج، يعتمد على المحروقات ب 98%، ويستورد اغلب السلع الاستهلاكية والسلع التي تدخل في إنتاج بعض المنتجات البسيطة أدى إلى غلق المصانع وتوقف العديد من التجار عن ممارسة نشاطهم...، هذا كله أثر تأثيرا سلبيا على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي فإن المساهمة النسبية للقطاعات تسيطر عليها مساهمة البترول بأكبر نسبة متأثرا بالصدمات الخارجية المتمثلة في انخفاض أسعار السوق العالمية للنفط.

كما يبين الشكل البياني أن هناك تباعد كبير بين سنة وأخرى وهذا دليل على أن الناتج المحلي الإجمالي الجزائري متذبذب وشديد التأثر بالصدمات التي تحدث في أسعار النفط.

ثانيا: تحليل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في مصر

[1] فتوح خالد، **قراء تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000 . 2016**، الافاق للدراسات الاقتصادية، 2017/12/20، 2018/03/01، ص22، ص30

والملاحظ على الناتج المحلي المصري هو الأداء الجيد للنمو، فقد حقق معدلات نمو متواصلة، وذلك راجع إلى ارتفاع حجم الطلب المحلي خاصة خلال عام 2005 إلى غاية 2008، حيث وصل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى معدل 7,2% في سنة 2008 وهذا النمو راجع إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات المختلفة بنسبة 28,5%، أغلبها في القطاع الخاص بنسبة(86%) من نسبة الزيادة، والذي حقق الجزء الأكبر من إجمالي الناتج الداخلي، ويعود هذا المعدل إلى الزيادة القوية في القيمة المضافة لقطاعات الصناعات التحويلية بنسبة 8%، وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 14%، قطاع الاتصالات بنسبة 14% كما سجلت هذه السنة نمواً قوياً لخدمات المطاعم والإيواء بنسبة 24,3%، يرجع تباطؤ النمو خلال الفترة 2009 إلى آثار الأزمة المالية العالمية التي كان لها وقع غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال تراجع وضح في المصادر الرئيسية للدخل، كالصادرات والسياحة والنقل[1].

ويضل النمو الاقتصادي المصري بطيئا خلال الفترة المتبقية، كما أن الحكومة استرعت في انخفاض احتياطات النقد الأجنبي لأكثر من 50% في عام 2011 و2012 لي دعم الجنيه المصري، كما أن هذه الفترة شهدت فيها مصر احتجاجات أسهمت في تراجع مؤشرات الاقتصاد المصري ناتجة تراجع الدخل في قطاعات السياحة والبناء والتشييد والاستثمار إلى أدنى مستوياته في ثلاث عقود وذلك كنتيجة للاضطراب السياسي والاجتماعي الذي أعقب سقوط النظام السابق.

عدم توفر المساعدات المالية الخارجية نتجت فشل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن قرض قدره 4.8 مليار دولار وهذا قد يعجل في الأزمة المالية المصرية.

[1] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص135.

في عام 2015 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 329.36 مليار دولار حيث عانى كثيرا الاقتصاد المصري في عام 2016 بسبب انخفاض عوائد السياحة تزامنا مع تحطم الطائرة الروسية، مما دفع البنك المركز لتعويم الجنيه حيث انخفض مباشر من 13 إلى 8.8 جنيه وأدت إلى تلقي سيولة دولاريه للبنوك.

تزايد القروض إلى ما قدره 55.7 مليار دولار في تلك الفترة 2016 _2017، كما تعمل مصر في السنوات الأخيرة على جذب الاستثمارات الأجنبة بحيث حققت ما قيمته 6.5 مليار دولار وتحاول الوصول إلى 10 مليار دولار في 2017 _ 2018.

لقد تم بناء استقرار الأمن الاقتصادي الكلي في مصر مؤخرا على أسس ضعيفة، كشفت عن هشاشتها جائحة كوفيد 19. وبالتالي عادت البلاد إلى نقطة البداية في موقف يشبه إلى حد بعيد ما كانت عليه قبل ثورة 2011 مستقر في الظاهر، ولكن في الدخل ثمة مشكلات بنيوية عميقة ومظالم اجتماعية محتدمة.[1]

ثالثا: تحليل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي السعودي

ما يظهره الشكل البياني أعلاه أن إجمالي الناتج المحلي السعودي متذبذب بين الارتفاع والانخفاض وصولا إلى العجز خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2005 إلى 2020 مسجلا النسب التالية:

عرفت سنة 2005 نسبة نمو لبأس بها في اجمالي الناتج المحلي بسبب زيادة كمية النفط المنتجة تزامنا مع ارتفاع أسعار برميل النفط في السوق العالمية، مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك. 2006 _ 2007 حققت تراجع في نسبة النمو من 2.8%إلى1.8%، لتراجع أسعار النفط. سنة 2008 قدرت نسبة معدل النمو لهذه السنة ب 6.2%، بحيث كان عاما مميزا للاقتصاد السعودي من خلال مسيرة النمو المدعومة بالعوائد القياسية للنفط، في سنة 2009 سجلت قيمة سالبة ب

[1] موقع ar مصر بعد فيروس كورونا: العودة إلى المربع الأول(Arab Reform Initiative (arab-reform.net – .

-2.1% وهذا راجع إلى اثأر الأزمة المالية العالمية، التي كان مصدرها الولايات المتحدة، وأكبر صادرات النفط السعودي تذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى علاقات اقتصادية واسعة.

ليقفز إلى ما نسبته 5% في 2010 و10% في 2011، لي ينخفض خلال فترة 2012 _2013 من 5.4% إلى 2.7% ثم يرتفع مجددا في 2014 _2015 ثم ينخفض في سنة 2017 بحيث تكبدت المملكة العربية السعودية عجزا في الميزانية يقد ب 8.3% من إجمالي الناتج المحلي، الذي تم تمويله من خلال مبيعات السندات وسحب الاحتياطات. وفي عام 2018 تعافى الاقتصاد السعودي من الانكماش الذي حدث في 2017 وهذا راجع الى تحسن إنتاج النفط وزيادة إنفاق المستهلكين. فقد وصل إنتاج النفط إلى 10.4 مليون برميل يوميا في 2018[1].

الفترة الممتدة من 2019 _2020 حسب الهيئة العامة للإحصاء في السعودية تشير الى تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.1% في سنة 2020 وجاء هذا التراجع بشكل رئيسي لانكماش في قطاع النفط بنسبة 6.7% وبالإضافة إلى معدل النمو السلبي في القطاع الغير نفطي، تقلص مداخيل السياحة الدينية في فترة الحج بسبب جائحة كورونا.

رابعا: مقارنة مؤشر الناتج المحلي الاجمالي للدول محل الدراسة

ما يظهر في اقتصاد الدول موضوع المقارنة هو تباين معدلات النمو الاقتصادي، وذلك راجع الى الخصائص القطاعية لاقتصاديات هذه الدول، فتختلف انعكاسات الصدمات الاقتصادية العالمية على (الجزائر-مصر-السعودية)، مثلا في سنة 2009، اختلفت نتائج أثار الأزمة العالمية على الناتج المحلي لهذه الدول، وهذا نتاج لهشاشة وضعف اقتصاديات هذه الدول، وقلة التنويع في مصادر الدخل. فالجزائر والسعودية تعتبران دولتين ريعيتان تتأثر موازنتها بأسعار النفط في الأسواق العالمية، فظهر جليا أن تأثير

[1] https://fanack.com/ar/environment-in-the-middle-east-and-north-africa/

الأزمة كان أكبر في السعودية بالمقارنة مع الجزائر ومصر، لارتباط صادراتها النفطية بالولايات المتحدة الامريكية، التي كانت مركز الأزمة في 2008، أما مصر فهي دولة يتأثر ناتجها المحلي بالقطاع السياحي، فانعكست عليها الأزمة بشكل غير مباشر، فبمجرد انكماش الاقتصاد العالمي، تراجعت مصادر الدخل المتمثلة في السياحة والنقل والصادرات.

وتأكيدا لما سبق، شهدت سنة 2014 وقوع صدمة بترولية انهارت فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية الى مستويات قياسية، وفي هذا الصدد عرفت الجزائر ومصر والسعودية تباينا وتذبذبا في الأداء من دولة لأخرى، فقد كان التأثير واضح على انخفاض عائداتها، ومنه عجز في ميزانياتها، فهي تتأثر حسب درجة الاعتماد على النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإرادات الحكومية وكذا حسب سعر النفط التعادلي للميزانيات. وهذا ما يبين اعتماد السعودية على العوائد النفطية أكثر بالمقارنة على ما تعتمده الجزائر ومصر، التي كان تأثير الأزمة السياسية فيها اقوى. وهذا ما أدى بهذه الدول لانتهاج سياسات تقشفية.

المطلب الثاني: تحليل مؤشر البطالة خلال فترة 2005_2020 للدول محل الدراسة

تشير البطالة إلى كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ولكن دون جدوى.

يمثل الشكل رقم (2) أعمدة بيانية تبين تغيرات نسب البطالة في كل من الجزائر، مصر والسعودية خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 الى غاية 2020 كما هو مبين في الشكل الاتي:

الشكل رقم (2): التمثيل البياني لتغير نسب البطالة خلال الفترة 2005_2020

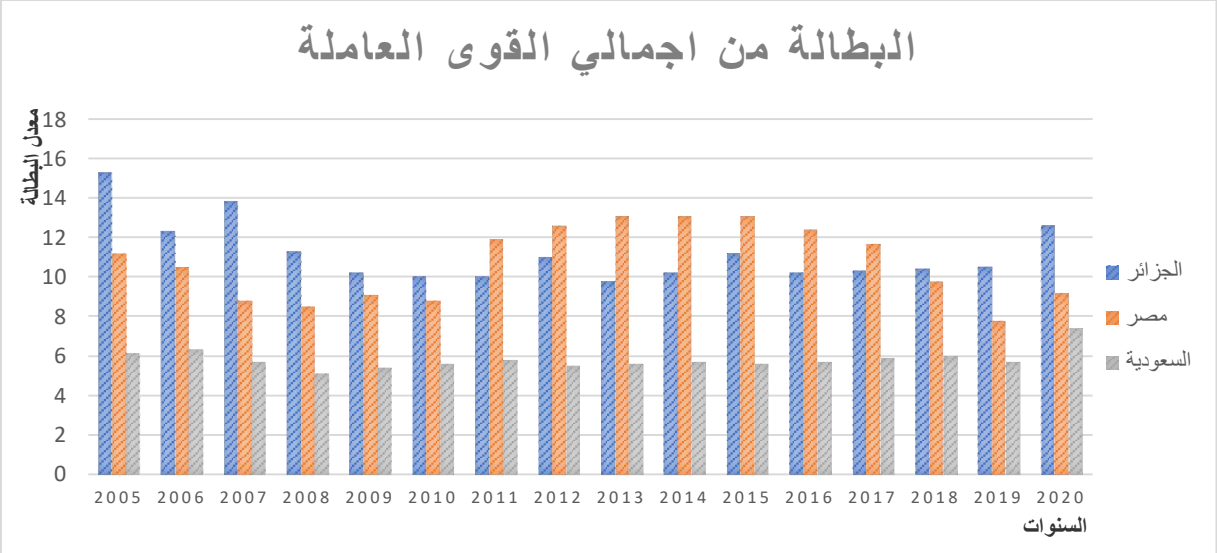

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

أولا: تحليل مؤشر البطالة في الجزائر[1]

ما نلاحظه في نسب معدلات البطالة الجزائري خلال هذه المدة الممتدة من 2005 إلى 2020 أنها تتغير تغير تدريجي بفوارق بسيطة، كما تبقى نسب معدلات البطالة مرتفعة في الجزائر.

كما نلاحظ أن نسب البطالة خلال الفترة المدرسة تتراوح بين 15% كأقصى نسبة في 2005 وأقل نسبة في 2013 قدرة ب 9.8% تقريبا ثابتة في نسبة 10% في معظم السنوات.

من خلال الشكل البياني أعلاه نستطيع القول بأن مؤشر البطالة قد عرف تغيرات بسيطة من سنة إلى أخرى طول الفترة الممتدة ما بين 2005 و2013 حيث سجل معدل البطالة بسنة 2005، 15.3 بالمائة لينخفض إلى 9.8% سنة 2013 بانخفاض قدره 5.5 بالمائة ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل تتمثل أساسا في ارتفاع أسعار النفط هذا الأخير مكن الجزائر من تبني مشاريع عديدة في ظل المخططات التنموية الممتدة ما بين 2000 و2014 المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو 2005 إلى 2009.

[1] فتوح خالد، مرجع سبق ذكره، ص31.

عرفت الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية 2014 انخفاض طفيف في نسبة البطالة وهذا راجع للاعتماد على البرنامج الخماسي، وهو من البرامج التي دعمت مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والخدامة وغيرها، والتي ساهمت في استحداث وخلق مناصب شغل ساهمت في تخفيض نسبة البطالة. كما نلاحظ أن نسبة البطالة تعود في الارتفاع من جديد 2010 إلى 2020 نتيجة الأوضاع السياسية المتدهورة وأزمة كوفيد19 العالمية هذه الأحداث كلها تصب في صالح زيادة البطالة.

ثانيا: تحليل مؤشر البطالة في مصر

تشكل البطالة تحديا هاما يواجه مصر لأكثر من عقدين من الزمن حتى اليوم بحيث نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010 تتميز بنوع من الانخفاض التدريجي في نسب معدلات البطالة بحيث انخفض من 11.2% سنة 2005 إلى ما نسبته 8.8 % سنة 2010.

في سنة 2011 تعود البطالة في مصر إلى الارتفاع من 11.9% إلى 13.1% في سنة 2015. و2016 . 2019 تنخفض بعض الشيء لي تعاود في الارتفاع سنة 2020.

تميزت السياسة الاجتماعية في مصر باعتماد برامج استراتيجية وإنشاء مؤسسات جديدة بهدف خلق فرص عمل لامتصاص البطالة ومن بينها: اعتماد برنامج رئاسي اشتملت أولوياته على توفير العمل وتحسين الأحوال المعيشية للسكان المهمشين وتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية العامة، اعتماد خطة تنموية تتضمن أهدافا قابلة للقياس بالأرقام في مجال توفير فرص العمل.[1]

كما نلاحظ أن متوسط معدل البطالة خلال 15 سنة المدروسة هي10.7% وهو معدل بطالة عالي يشير إلى عدم فعالية السياسات أو توقف المبادرات في البحث عن سبل السيطرة والتقليل من البطالة في مصر وهذا ما يظهره ثبات المعدلات في هذه السنوات.

ثالثا: تحليل مؤشر البطالة في السعودية

[1] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص142.

ما يتبين لنا من خلال المعطيات الشكل البياني أعلاه أن نسب البطالة في السعودية تقريبا ثابت وهذا الثبات تعبير عن توقف المبادرة في هذا المجال، عند النسبة 6% باستثناء 2020 فنلاحظ تغير محسوس بحيث ارتفعت النسبة إلى 7.4 %.

فنسب التباين المتقاربة تبين أن معدل البطالة ثابت وهذا الثبات دليل على عدم الاهتمام بهذا المؤشر وانعدام قدرتها في التخفيض من نسب هذه الأخيرة.

كما نلاحظ أن متوسط معدل البطالة خلال 15 سنة المدروسة هو 5.8% تقريبا 6 بالمائة وهذا معدل مرتفع نسبيا بالمقارنة.

لقد قدر عدد من الخبراء أن معدلات البطالة المعلنة غير دقيقة وأنها أعلى من ذلك حيث ذكرت وزارة العمل أن المتعطلون عن العمل أعلى من المعدلات المعلنة.

وتشير الكثير من الدراسات التي تطرقت إلى ارتفاع نسبة البطالة في السعودية إلى العديد من الأسباب أهمها:

- مخرجات التعليم من الناحية الكمية والنوعية لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص، ولاستمرار في التخصصات النظرية التي لاحتاجها السوق المحلي.
- العمالة الوافدة الكثيرة بأجورها المتدنية وإنتاجيتها المرتفعة نسبيا وسهولة استقدامها بسبب انخفاض مستوى المعيشة العالمي وانتشار الفقر في كثير من دول العمل.
- لا توجد هيئة متخصصة موحدة تعتني بتنظيم سوق العمل في السعودية توحد الطلب في القطاع الحكومي والخاص وهذا ما يطالب به المهتمين بهذا الشأن.
- الإحجام عن العمل المهني والعمل لدى القطاع الخاص مقارنة بالعمل الحكومي الأكثر أماناً والأقل دواماً وجهداً بالإضافة إلى غياب الشعور بالأمن لدى القطاع الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي.

- عدم رغبة القطاع الخاص في توظيف الخريجين السعوديين لسبب ارتفاع تكاليفهم الاقتصادية ولتدني مستوى الخبرة لديهم الناتج عن قلة البرامج التأهيلية والتدريبية الداعمة للتوظيف بالإضافة إلى غياب السياسة الواضحة للتوظيف أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة.
- تزايد أعداد الخريجين والخريجات من التخصصات العلمية المختلفة بالإضافة إلى النمو المطرد في الزيادة السكانية التي تعتبر في المملكة العربية السعودية من أعلى المعدلات حيث من المتوقع أن يصل إلى أكثر من 36 مليون عام 2020 م[1]
- وبالتالي ظهرت العديد من الجهود منذ عدة سنوات للحد من مشكلة البطالة منها استراتيجية التوظيف وظهور برامج وطنية كبرنامج حافز ونطاقات وبرنامج دعم عمل المرأة، وبرنامج رفع تكلفة العمالة الوافدة.[2]

رابعا: مقارنة مؤشر البطالة

تتباين معدلات البطالة في (الجزائر–مصر–السعودية)، سجلت الجزائر خلال الفترة 2005 إلى 2010 أعلى معدل للبطالة مقارنة بباقي الدول، كما هو مبين في الشكل أعلاه، حيث اتجهت معدلات البطالة للانخفاض بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، وذلك راجع الى معدلات النمو المسجلة وكذا ارتفاع الاستثمارات و أيضا بسبب الإجراءات العامة لإدماج العاطلين و تشجيع المقاولاتية، كما تختلف معدلات هذه الدول من فترة لأخرى، انخفض حاد لمعدلات البطالة بالنسبة للجزائر و اقل حدة بالنسبة لمصر و السعودية، و ما نلاحظه خلال هذه الفترة أن دولتي السعودية و مصر تسجلان معدلات بطالة اقل من معدلات البطالة في الجزائر. في الفترة 2011 إلى2018 عرفت معدلات البطالة في الجزائر والسعودية تغيرات طفيفة على عكس مصر التي كانت تشهد اضطرابات سياسية واجتماعية، انعكست نتائجها سلبا

[1] سارة صالح الخمشي، **واقع البطالة في المملكة العربية السعودية والمؤشرات التخطيطية لمواجهتها**، جامعة الامير نوره بنت عبد الرحمان، مجلة الخدمات الاجتماعية العدد 1،55/10/2015، 31/10/2017، ص5.

[2] سارة صالح الخمشي، مرجع سبق ذكره نفس الصفحة.

على معدلات البطالة، شهدت الفترة بين 2014 و2018 بعض الإجراءات التقشفية جراء الصدمة البترولية في الجزائر والسعودية وعدم الاستقرار الأمني في مصر حيث توجهت هذه الدول الى تجميد التوظيف في القطاع العام والخاص وانخفاض الاستثمارات الجديدة، مما يدل على انعدام المبادرة في خلق مناصب شغل جديدة، للتخفيض من معدلات البطالة المرتفعة عرفت سنة 2019إلى2020 أزمة صحية عالمية حادة تسببت في ركود اقتصادي عالمي أدى الى توقف كل القطاعات تقريبا مما رفع من نسب البطالة بشكل عام.

المطلب الثالث: تحليل مؤشر التضخم خلال فترة 2005_2020 للدول محل الدراسة

يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لا سبيرز.

يمثل الشكل رقم (3) أعمدة بيانية تبين تغيرات نسب التضخم في الفترة الممتدة من 2005 الى 2020 للدول الجزائر، مصر والسعودية

الشكل رقم (03): التمثيل البياني لتغيرات معدلات التضخم خلال الفترة 2005_2020

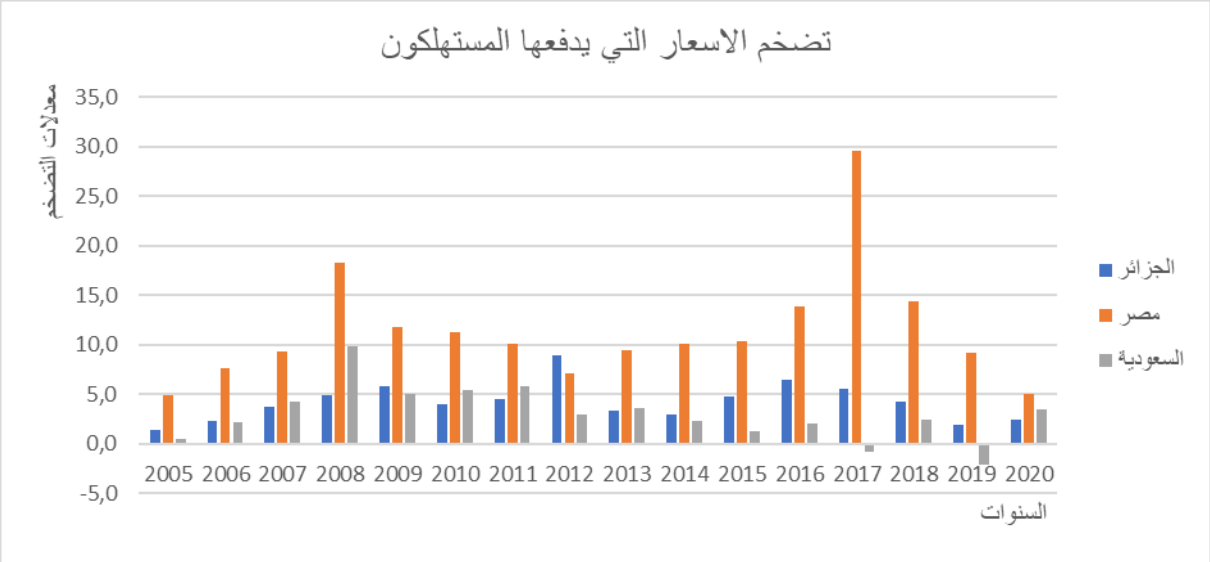

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

أولا: تحليل مؤشر التضخم في الجزائر

نلاحظ من الشكل السابق أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب خلال فترة 2005_2009 حيث ارتفع من 1.4 إلى 5.7 وذلك راجع إلى ظاهرتان لدفع الأسعار إلى الارتفاع، فمن جهة ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية ارتفاعا قويا ولا سيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، ومن جهة أخرى تأثرت المنتجات ذات المحتوى المستورد بكثرة بالزيادات الحادة في الأسعار العالمية، ولاسيما الحبوب ومنتجات الألبان التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة.

في سنة 2009 وصل معدل التضخم اتجاهه التصاعدي الذي بدأ في 2006 بينما تراجع في كل الدول المتقدمة تقريبا وصولا إلى معدلات سلبية لاسيما في الشركاء التجاريين الجزائريين سبب الزيادة في معدل التضخم5.7% عام 2009 ينسب إلى الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية[1]

انخفاض معدل التضخم في سنة 2010 على 3.9% يرجع إلى تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الأورو، تحسن سعر الصرف الحقيقي، لكن سرعان ما عاد معدل التضخم

[1] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص139.

للارتفاع سنة 2011 إذ بلغ 4.5% ويبرر هذا المعدل بالزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجارية أدى إلى ارتفاع الأسعار تزمنا مع الرفع المعتبر للأجور في هذه السنة.

في سنة 2013 _2014 انخفض المعدل إلى 3.2، 2.9 على الترتيب بسبب تراجع أسعار السلع المستوردة وتراجع معدل التضخم على مستوى الدول المصدرة.

أدت الأزمة النفطية غلى تسارع معدل التضخم مسجلا 4.5% في سنة 2015 ثم 6.4% في 2016 وهذا الارتفاع في التضخم يرجع إلى تدهور معدل الصرف، زيادة حجم الكتلة النقدية، ارتفاع أهم المنتجات الأساسية المستوردة، هذا يظهر نقائص في ضبط الأسواق.[1]

أما خلال الفترة (2017_2018) وبالرغم من نمو الكتلة النقدية إلى أن معدل التضخم تراجع إلى 4.3% سنة 2018 مقابل 5.6% في سنة 2017، ليبلغ 2% سنة 2019 هذا راجع إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الفلاحية.

سنة 2020 التدهور السياسي وأزمة كوفيد 19 ساهمة في ارتفاع معدلات التضخم العالمي بحيث تسجل الجزائر معدل تضخم 2.4%.

ثانيا: تحليل مؤشر التضخم في مصر:

تشير التغيرات في الشكل البياني إلى زيادة سريعة ومرتفعة في معدلات التضخم المصري خلال فترة 2005، 2009، انطلاقا من 4.9% إلى 11.8 %على الترتيب، ثم نلاحظ انخفاضا بسيط في السنوات 2010، 2011، 2012 بالنسب التالية على تسلسل 11.3 %، 10.1%، 7.1%.

ومن سنة 2013 إلى غاية 2017 ارتفع معدل التضخم في مصر ارتفاعا غير مسبوق محققا رقما قياسيا في عام 2017 قدر ب 29.5% لي يتراجع قليلا في 2019، 2020.

[1] فتوح خالد، مرجع سبق ذكره، ص30.

ترجع هذه التقلبات في نسب معدل التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية، والسلع الأساسية وأسعار الخدمات المدفوعة والسلع الاستهلاكية ضلت معظمها بدون تغيير في الفترة 2005 . 2009.

2011 _ 2012 نلاحظ انخفاضات طفيفة ترجع إلى ثبات بعض أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات المدفوعة بقية في معظمها دون تغيير، في سنة 2015 يرجع ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وأسعار الخدمات بنسب معتبرة.

سنة 2018 انخفاض المعدل السنوي بعد أن بلغ ذروته في 2017 وبالتالي فقد سجل المعدل السنوي لتضخم انخفاض لبأس به في الفترة الممتدة من 2018 الى 2020، وهذا جاء مدعوما بتقيد الأوضاع النقدية الحقيقية كما ساهمت تعديلات أسعار بعض السلع والخدمات المحدودة إداريا وتأثير فترة الأساس في تسارع وتيرة انخفاض المعدل السنوي لتضخم.[1]

ثالثا: تحليل مؤشر التضخم في السعودية

ما نلاحظه هو ارتفاع معدلات التضخم في السعودية خلال الفترة الممتدة من 2005الى2011، وبالخصوص 2008 صعود مفاجئ من 0.5% في 2005 إلى 9.9% في 2008 وهذا راجع إلى الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة، والرقم القياسي العام لأسعار الجملة، وكذلك على مستو الاقتصاد ككل (معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الغير النفطي)، وأهم العوامل ذات العلاقة بمعدل التضخم. كما يصرح البنك المركزي أيضا أن الاتجاه العام يشير إلى تراجع معدل التضخم خلال الربع الثاني من عام 2009 ذلك وفقا للمؤشرات الحالية والتنبؤات المستقبلية على الصعيدين المحلي والعالمي، كما تضيف أيضا انكماش القطاع النفطي، وارتفاع الطلب المحلي على السلع الغذائية بمناسبة شهر رمضان المبارك.

2011، نلاحظ انخفاضا بسيطا في معدلات التضخم السعودي ثم نلاحظ أن هذه النسب تنخفض محققتا نتائج لبأس بها خلال الفترة 2012، 2019

[1] البنك المركزي المصري، التحليل الشهري للتضخم.

2019 . 2020 يشهد التضخم ارتفاعا طفيفا خلال هذه الفترة مقارنتا بالعام السابق، وذلك نتيجة إلى ارتفاع أسعار البنزين وبالإضافة إلى تزامن شهر رمضان المبارك وعيد الفطر، مما قد يشكل ضغوط تضخمية موسمية تساهم في رفع المستوى العام للأسعار.[1]

رابعا: مقارنة مؤشر التضخم

تأثر التضخم في دول المقارنة بفعل الارتفاع الكبير للأسعار المواد الغذائية والمواد الأساسية والمحروقات في السنوات 2007_2008، ويعتبر تضخما مستوردا وهو نتيجة لارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق الدولية، أين حققت نسب التضخم في مصر سنة 2008 رقما قياسيا مقدرا ب 18.3، وهي نسب فلكية مقارنة بمعدلات التضخم في السعودية والجزائر أين كانت الزيادات متفاوتة، وهذا راجع أساسا للزيادة الجنونية في أسعار المنتجات الغذائية وأسعار الطاقة والنقل والإواء.

كما تختلف معدلات الدول من فترة لأخرى، إذ تعتبر معدلات التضخم اقل انخفاض في السعودية والجزائر مع بعض التغيرات الملحوظة في بعض السنوات، عكس ما نلاحظه في مصر أين تتجه معدلات التضخم لمعدلات قياسية في اغلب الأحيان، وهذا راجع لاختلاف السياسات المطبقة. في مصر أحدثت إجراءات الإصلاح الاقتصادي الخاصة بتحرير سعر صرف الجنيه، وإقرار ضريبة القيمة المضافة وتخفيض الدعم على المواد البترولية، والتي كانت من الطبيعي أن تساهم في ارتفاع الأسعار. وتبقى السعودية هي الأفضل بين هذه الدول في التحكم في معدلات التضخم، ويرجع ذلك الى تحديد سقف لأسعار البنزين ودعم السلع الأساسية، إلى جانب قوة الدولار وانخفاض الإيجارات.

[1] البنك المركزي السعودي، تقرير التضخم.

المبحث الثاني: مقارنة واقع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر مصر والسعودية

المطلب الأول: تحليل مؤشر الفقر خلال فترة 2005_2020 للدول محل الدراسة

المعدل الوطني للفقر هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر. وتستند التقديرات الوطنية إلى تقديرات المجموعات الفرعية المرجحة سكانيا والمستمدة من المسوح الاستقصائية للأسر المعيشية[1].

الجدول رقم (01): معدلات الفقر خلال الفترة 2005_2020

	2005	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	11.1	11.1	9.8	6.2	6.2	0.4	5.2	5.3	-	-	10.8	-	-	-	-
مصر	-	-	21.6	25.2	25.2	26.3	26.3	26.3	27	27.8	27.8	27.8	32.5	29.7	29.7
السعودية	بيانات غير متاحة														

المصدر:من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، والمراجع المذكورة في التحليل سلفا.

أولا: تحليل مؤشر الفقر في الجزائر

عرفت الجزائر مع بداية الألفية الجديدة بعض الاستقرار السياسي والأمني، أين تبنت الجزائر البرامج التنموية والتي من خلالها وضعت آليات اقتصادية واجتماعية لمكافحة الفقر، بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2000 إلى 2004 والذي وجه نحو العمليات والمشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين المستوى المعيشي والحد من الفقر، حيث خصصت 38.8% من مبلغ هذا

[1] الصفحة الرسمية لبيانات البنك الدولي.

البرنامج لما سبق ذكره، يضاف لها استمرار ارتفاع أسعار البترول، ما نتج عنها تراجع نسب الفقر في الفترة 2005_2008 الى 11.1% مقارنة بما سبقها.[1]

عرفت المرحلة بين 2009 و2011، تحسن الإطار المعيشي للشعب الجزائري، أين عرفت معدلات الفقر في هذه السنوات انخفاضا مقارنة بالفترة الأولى، ففي بسنة 2009 قدرت ب 9.8%، لتليها سنة 2010 بمعدل 6.2%، مع انخفاض في سنة 2011 قدر ب 5.5%، هذا التراجع في المعدلات في هذه المرحلة، راجع أساسا لسياسة رفع الأجور وتحصل اغلب الموظفين على مبالغ مالية متراكمة منذ سنة 2008[2]، وكذا تطبيق الدولة للبرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة الممتدة من 2005 الى 2009، ويقتضي لإنجازه غلافا ماليا شاملا يفوق 4200 مليار دج. حيث أن هذا البرنامج تحقق منه وضع استراتيجية تنموية اجتماعية، وهذا بترقية المناطق المحرومة، وتنمية المحيط الريفي، ومكافحة الفقر والتهميش ومشاركة المرأة في التنمية[3]، وإعادة تأهيل التنمية البشرية، وذلك بتحسين ظروف المعيشة، بدعم القدرة الشرائية للمواطن وتوفير الصحة والسكن والتعليم، ومن نتائجه كذلك دعم النمو الاقتصادي، من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، وذلك بدعم المؤسسات الاقتصادية المنشاة للثروة، الأمر الذي انعكس مباشرة على نصيب الفرد من الدخل الناتج عن الحركية الاقتصادية، والحركية الذي عرفه قطاع البناء والأشغال العمومية في خلق مناصب شغل جديدة.[4] ومع تحسن أسعار المحروقات، انتهجت الدولة بداية من 2010_2011 سياسة مالية توسعية لتلبية المطالب الاجتماعية الملحة فيما يتعلق بالقوة الشرائية، والوظائف والإسكان، إذ عرفت السياسة الاجتماعية للدولة سنة 2011، ارتفاعا في حجم التحويلات الاجتماعية الى أكثر من 770 مليار

1عبد القادر فرحاوي، **واقع الأمن الاقتصادي الجزائري من منظور النظرية الاقتصادية المؤسساتية الجديدة 2000-2020**، مجلة مدارات السياسة، العدد 02، 2021/12/27، ص32 و33.

[2]حاج قويدر قورين، **ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جوان 2014، ص19

[3]بن احمد لخضر، لباز الأمين، **الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عشور – الجلفة، العدد 20، ص92 . 94

[4]بن احمد لخضر، لباز الأمين، مرجع سبق ذكره ص97-102.

دج، أي ما يعادل 50% من جباية البترول، وعرفت انخفاض معدلات البطالة الى 10%. وكذلك اطلقت الحكومة برنامج الاستثمارات العمومية 2010_2014 والمقدر ب 286 مليار دولار، وهو برنامج تنموي يكمل ما سبقه من برامج تنموية، كانت من أهدافه القضاء على الفقر، كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40%، ما ولد تراجع في نسب الفقر في الفترة الممتدة بين 2011_2014، هذه المرحلة من البرنامج عرفت استقرار اقتصادي كبير، وصلت احتياطات العملة فيه الى 200 مليار دولار، تبنت فيه الدولة كذلك سياسات الدعم الاجتماعي، أين وصل في هذه السنة الى أكثر من 1200 مليار بالنسبة لدعم المواد الأساسية ما ساهم في انخفاض نسب الفقر في 2012 الى 5.20%، ليليه انخفاض في 2013 قدره 5.03%[1].

عرفت سنة 2014 بسنة الصدمة النفطية، حيث عرفت أسعار البترول انخفاضا كبيرا، وصلت الى 55.27 دولار للبرميل، حتى بلغ بين 2015 و2016 سعر 30 دولار للبرميل، ما أثر على السياسات والبرامج المطبقة من طرف الدولة، حيث اضطرت الى تطبيق سياسات تقشفية، حيث تم تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في اطار قانون المالية والميزانية لعام 2016، تم من خلالها رفع أسعار الوقود، ورفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة، ومراجعة بعض السلع المدعمة، ترتب عنها زيادة في أسعار السلع والخدمات، بالإضافة الى تدابير خفض التوظيف في القطاع العام[2].

أفاد تقرير صادر عن البنك الدولي، بان أعداد الفقراء في الجزائر عام 2015 ارتفعت الى 9 مليون شخص، لافتا أن 20% من هؤلاء الفقراء ينفقون اقل من 04 دولارات يوميا، واحصى البنك الدولي أكثر من 193 ألف عائلة فقيرة بالجزائر، لترتفع نسبة الفقر في سنة 2016 الى 10.8%.[3]

[1] مرغاد لخضر، حاجي فاطمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جوان 2013، ص 166، 168 و174.

[2] زرمان محمد، غردي محمد، **السياسات المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية ونحسين المناخ الاستثماري في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتسيير، العدد 01-2021، ص227 و233.

[3] ياسين بودهان، **التقشف يفاقم معاناة فقراء الجزائر**، موقع الجزيرة الإخبارية،2016/01/17.

بلغ عدد الجزائريين، الذين يعيشون تحت خط الفقر، حسب تقرير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، عام 2018 ما يقارب 15 مليون، ما يمثل 38% من العدد الإجمالي للسكان[1]،

بعد أن بدأت الحكومة سياسة طباعة الأوراق النقدية، نتيجة لتراجع أسعار البترول وانخفاض احتياطات العملة، ما زاد من نسب التضخم وانهيار مرعب للقدرة الشرائية للمواطنين. أدت جائحة كورونا إلى كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش بنسبة 5.5%، وسط إجراءات إغلاق صارمة لاحتواء كورونا، مع انخفاضٍ متزامنٍ في إنتاج المحروقات، والنزول بانخفاض الإنتاج إلى ما دون حصة أوبك الخاصة بالجزائر. وقد تأثرت القطاعات كثيفة العمالة، مثل الخدمات والبناء تأثراً عميقاً، مما أدى إلى فقدان العديد من الوظائف مؤقتاً أو بشكل دائم. وفي الوقت نفسه، تسبب الانخفاض المؤقت في أسعار النفط، إلى جانب تراجع حجم الصادرات، في هبوطٍ حادٍ في عائدات صادرات المحروقات. وتأتي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا بعد خمس سنوات متتالية من التباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي 2015_2019 في الجزائر، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب انكماش قطاع المحروقات، وإفلاس المؤسسات العمومية، والصعوبات التي يوجهها القطاع الخاص كي يكون المحرك الجديد لعجلة النمو الاقتصادي. وانخفضت مداخيل البترول، التي تمثل 20% من إجمالي الناتج المحلي و41% من إيرادات الموازنة، و94% من إيرادات الصادرات، تراجعاً هيكليا.[2] مما سيساهم في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع معدلات الغفر، رغم التستر على البيانات.

ثانيا: تحليل مؤشر الفقر في مصر

[1] عبد الحفيظ سجال، عبدالحفيظ سجال، **الفقر في الجزائر: 1 من بين كل 3 مواطنين يعيشون فقرًا مدقعًا**، موقع نون بوست الاخباري، 2022/05/03.

[2]. البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1

ارتفعت نسبة الفقراء في مصر من 19.6 % في عام 2005 الى 21.6 في الفترة 2008_2009، عرفت سنة 2010 ارتفاع طفيف لنسبة الفقر في مصر حيث وصلت إلى 25.2% وثبوت المعدل في عام 2011. إن التحسن الذي طرأ بين 2005 و2010 على الناتج المحلى الإجمالي ونموه السنوي، وارتفاع المتوسط السنوي لنصيب الفرد منه، وزيادة وتيرة الإصلاحات الاقتصادية سعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية، لم يرتب منها تغييرات إيجابية بشأن ظاهرة الفقر، وهذا لعدة أسباب:

1- رفعت الشريحة العليا من أغنياء المصريين نصيبها من الناتج المحلى الإجمالي إلى ما يقرب من 28%، (محددة بنسبة 10% من إجمالي السكان. أي 6 ملايين من إجمالي 63 مليون نسمة) على نسبة 25% من الناتج المحلى الإجمالي.

2- خرجت نسب التضخم عن سابق سيطرة الحكومة، في حين اقترب المعدل السنوي للبطالة من 10%.

3- استمرار غياب التوازن بين قطاع الخدمات من جهة وبين القطاعات الصناعية والزراعية من جهة أخرى. فعلى الرغم من السياسات الحكومية الرامية لتشجيع التصنيع. لم يزد إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلى بين عامي2005 و2009 سوى بنسبة 2.4% ليصل إلى 38% في مقابل 48% لقطاع الخدمات. بل وتراجع إسهام القطاع الزراعي في2009 الى حوالي 13%.

4- تزايدت معدلات الفقر على وقع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية[1].

بداية من 2011، كانت مصر تشهد عدم استقرار جراء الأوضاع السياسية وثورة يناير، حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي وخصوصاً بعد اشتعال الثورة حيث تعطل النشاط الاقتصادي، وانخفض مستوى الاستثمار المحلي سواء الخاص أو العام، وبطء تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية. تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي، فبلغ متوسط النمو 2.08% في الفترة (2010_2011-2012_2013)، كما تراجع قيمة الجنيه المصري أمام الدولار، وانخفض عدد السائحين وتراجع الدخل السياحي بنسبة 80%،

[1] عمر حمزاوي، مصر بين 2000 و2010-المؤشرات الاقتصادية، 2010/09/05

ووصلت الخسائر اليومية في هذا القطاع إلى نحو 40 مليون دولار[1]، حيث يعتبر هذا القطاع من اهم مصادر الدخل والتشغيل في البلاد. بالإضافة إلى انخفاض تحويلات العاملين في الخارج، ما نتج عنه تضرر الطبقة العمالية وازدياد معدلات البطالة والتضخم، وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين وتأثر نسب الاستهلاك المحلي، ما ساعد في زيادة معدلات الفقر.

تبنت الحكومة المصرية في تلك الفترة سياسة مالية توسعية لتحقيق مطالب الشعب، وتحقيق العدالة الاجتماعية، فزادت النفقات فبلغ متوسط النفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 31.13% وذلك خلال الفترة 2013/2010.رغم ذلك نواصل ارتفاع معدل الفقر ووصل إلى نسبة 26.3% من إجمالي السكان، وسجل العام 2013 نفس النسبة[2].

واستمر المعدل في الزيادة خلال العام التالي 2014، حيث وصلت نسبة الفقر إلى 27% وهي تعتبر من أعلى النسب التي وصلت لها مصر خلال آخر 10 سنوات، فخلال السنة المالية 2014 كان هناك نحو70% من العاطلين، البالغ عددهم 3.7 مليون عاطل وهو ما يساوي نحو 22.8 مليون نسمة، من أصل 86.77 مليون نسمة في يوليو العام 2014. وكان معدل التضخم السنوي مرتفعا في هذه الفترة، فبلغ المعدل الى 11%، مع انتقال هذه الارتفاعات الى جميع السلع الأساسية للطاقة والغذاء والنقل[3].

[1] https://democraticac.de/?p=40237

[2] https://democraticac.de/?p=40237 . مرجع سبق ذكره

[3] تقرير مجموعة البنك الدولي، إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، سيتمبر 2015، ص26 و27

وتساوت النسبة في العامين 2015 و2016 حيث وصلت إلى 27.8%، وهي نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ووصل وقتها متوسط إنفاق الفرد 36.7 ألف جنيه بحسب بحث الدخل والإنفاق لذلك العام.

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقريره عن بحوث الدخل والإنفاق، الذي يصدر كل عامين، معلنًا ارتفاع نسبة الفقراء إلى 32.5% في عام 2017_2018 مقارنة بـ 27.8% في البحث الصادر عام 2015. وهذا تأكيدا لبيان البنك الدولي، في2018، قال فيه إن 30% من المصريين تحت خط الفقر ونحو 60 % من سكان مصر إما فقراء أو عرضة للفقر. وتنفذ مصر برنامجا للإصلاح الاقتصادي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي منذ عام 2014، بدأ بتحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار، أين منح قرضاً لمصر بقيمة 2 مليار دولار مقابل رفع تدريجي لكافة خدمات الدعم في الوقود والمواصلات والصحة والتعليم، وتحرير سعر الصرف، ليقفز سعر الدولار خلال ثلاثة أعوام من 8 إلى 18 جنيه مصري[1]، سعيا لضبط المالية العامة.في الوقت نفسه تم توجيه المدخرات لرفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، مع مد شبكة حماية اجتماعية لتخفيف وطأة إجراءات الإصلاح عن الطبقات الدنيا من المجتمع. وأشار البنك إلى أن الإصلاحات الاقتصادية أثرت على الطبقة المتوسطة[2].

تراجع معدلات الفقر في مصر إلى 29.7% عام 2019–2020 مقارنة بـ 32.5% عام –2018 2017 بنسبة انخفاض قدرها 2.8%. مما يعكس نجاح جهود الدولة، لتحقيق العدالة الاجتماعية بالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية الذى نفذتها الدولة وركزت فيها على البعد الاجتماعي للتنمية ويمكن إرجاع ذلك إلى جهود الإصلاح الاقتصادي، و من اهم البرامج المطبقة برنامجي تكافل وكرامة عام 2015 كان عدد المستفيدين منه 2.5 مليون أسرة تضم 9،3 مليون فرد، 86٪ منهم استفاد ببرنامج تكافل و14٪

[1] https://economyplusme.com/11052/

[2] https://economyplusme.com/11052.مرجع سبق ذكره

ببرنامج كرامة بقيمة 6.7 مليار جنيه عام 2015/2014 وارتفع عدد المستفيدين ليصل إلى 3 مليون و370 الف أسرة عام 2021/2020 يضم نحو 14 مليون فرد من جميع محافظات الجمهورية بتكلفة 19مليار جنيه.

وكان عام 2019 بداية الانخفاض لمعدل الفقر في مصر تدريجيًا، حيث بلغت النسبة 32% من المصريين، وواصل الانخفاض خلال العام 2020 بالرغم من أزمة كورونا ووصل إلى 29.7%، مقارنة بنسبة 32.5% خلال العام المالي 2017– 2018[1].

كانت جائحة كوفيد19 تمثل صدمة هائلة للاقتصاد المصري. وسرعان ما انعكست تداعياتها من خلال التوقف المفاجئ للسياحة، التي كانت، في بداية الأزمة، تسهم بنحو 12% من إجمالي الناتج المحلي، وتوفر 10% من فرص العمل، و4% من إجمالي الناتج المحلي من الدخل بعملات أجنبية. فالإجراءات الاحترازية لاحتواء الفيروس ومنعه من الانتشار، بما في ذلك الإغلاق العام الجزئي والقيود على طاقة استيعاب الأماكن العامة، أدت إلى تراجع مؤقت في الأنشطة المحلية، بينما تعرضت موازنة الحكومة للضغوط لأن تباطؤ النشاط الاقتصادي أسفر عن انخفاض الإيرادات الضريبية. مع انسحاب المستثمرين من الأسواق الصاعدة بحثا عن الاستثمار المأمون. ومع هذا، كانت مصر من بلدان الأسواق الصاعدة القليلة التي حققت معدل نمو موجب في 2020، بفضل استجابة الحكومة في الوقت المناسب، والفترة القصيرة من الإغلاق العام وتنوع الاقتصاد المصري نسبيا[2].

إن الإصلاحات الهيكلية التي تمت منذ عام 2016 مكنت الاقتصاد المصري من الصمود في مواجهة التداعيات السلبية لجائحة كورونا، ما مكن في حصول التوافق بين مصر وصندوق النقد الدولي

[1] سمر مدحت، جريدة الدستور المصرية، **كيف واجهة مصر الفقر وما هي معدلاته؟** جانفي 2022، https://www.dostor.org/3683576.

[2] https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/07/14/na070621-egypt-overcoming-the-covid-shock-and-maintaining-growth

على تقديم دعم مالي، يهدف إلى مساعدة مصر على التكيف مع تحديات جائحة كوفيد من خلال دعم ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وقد ساعد ذلك البرنامج على حماية الاستقرار الاقتصادي الكلى الذى تحقق على مدار الثلاث سنوات الماضية، وكذلك دعم القطاعات الأشد تضررا مثل السياحة والصناعة التحويلية، وتأجيل سداد الضرائب، وتوسيع برامج التحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة.[1]

ثالثا: تحليل مؤشر الفقر في السعودية

للوهلة الأولى عند تَصفح قواعد البيانات الوطنية والدولية عن الفقر في السعودية، والتي تنعدم، يعتقد الدارس أنه لا وجود للفقر تماما في هذا البلد الغني بالنفط والمنتعش بالسياحة الدينية التي يربح منها مليارات الدولارات سنويا. لكن الواقع متناقض مع الاحصائيات المصرح بها، فالفقر ليس موجودًا فحسب، بل هو مُتفش بسبب الفجوة الواسعة بين طبقة العليا للمجتمع (الأغنياء) وباقي المواطنين البسطاء في السعودية، وتتحمل البطالة جزءا كبيرا من المسؤولية عن الفقر الذي يسود المجتمع السعودي.

في عام 2013 يُقدر كتاب "حقائق العالم" الذي تنشره وكالة الاستخبارات الأمريكية[2] سنويا أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغت 12.5% من إجمالي سكان السعودية. وتصاعدت في جهة أخرى دعاوى تحذر من هشاشة الاقتصاد السعودي المعتمد على النفط والذي لا يأخذ في اعتباره الفقراء.[3]

احتلت السعودية المرتبة رقم 10 عالمياً في معدل الفقر وتعتبر هذه الأخيرة الأولى عربياً من حيث معدل الفقر الأدنى في الشرق الأوسط، وهذا بحسب ما ورد في تقرير حديث صادر عن البنك الدولي لمعدلات الفقر، انه يصل معدل الفقر في السعودية إلى نسبة 12.7٪، وهذا حسب إحصائيات سنة 2017. قدرت

[1] https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/07/14/na070621-egypt-overcoming-the-covid-shock-and-maintaining-growth ، مرجع سبق ذكره.

[2] كتاب حقائق العالم **the world Factbook**

[3] ايمن طارق أبو العلا، **الفقر في السعودية: كيف يطفو الفقر عل سطح النفط؟** البيت الخليجي للدراسات والنش، https://gulfhouse.org/posts/1672/

نسبة الفقر في السعودية وفقاً لعدد المستفيدين من برنامج الضمان الاجتماعي إلى إجمالي عدد السعوديين. حيث بلغ إجمالي عدد المستفيدين من برامج وكالة الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية في عام 2017 نحو 2,57 مليون مواطن، يشكلون ما نسبته 12,7 % من إجمالي عدد السكان السعوديين[1].

تجدر الإشارة إلى أن نظام الضمان الاجتماعي يمنح المستفيد منه مبلغ 7,7 دولارات يومياً، أي ما يعادل ستة أضعاف المعيار الدولي لخط الفقر. ويمنح النظام المرافقين 75,7 دولاراً شهرياً (2,5 دولار يومياً)، أي ما يعادل ضعفي المعيار الدولي لخط الفقر. إلا أن مستويات المعيشة في السعودية تفوق المستويات السائدة في معظم دول العالم الفقيرة.

وكانت نسبة المستفيدين من برنامج الضمان الاجتماعي إلى إجمالي عدد السعوديين لا تتجاوز 6,5 % في عام 2006، إلا أنها ارتفعت نتيجة ارتفاع عدد المرافقين من 586,1 ألف مرافق إلى نحو 1,7 مليون مرافق بعد قرار الحكومة زيادة الحد الأعلى للمرافقين من 8 إلى 15 مرافق في 23 فبراير 2011. وتزامن مع هذا القرار زيادة مخصصات الإعانات التي تقدم للجمعيات الخيرية من الدولة بنسبة 50 %الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الرياض السعودية مركز المعلومات[2].

رابعا: مقارنة مؤشر الفقر

بالمقارنة بين مؤشر الفقر في الجزائر، مصر والسعودية، نلاحظ أن معدلات الفقر في مصر تأخذ منحنى تصاعدي دائم في الفترة ب ين2005 و2018، ويرجع أساسا الى السياسات لاقتصادية المعتمدة، وكذا أحداث الربيع العربي والإصلاحات الاقتصادية لمصر بعد سنة 2014 التي كانت نتائجها معاكسة على الشعب المصري ما أدى الى تفاقم الفقر. أما في الجزائر يمكن تمييز مرحلتين، مرحلة انخفضت فيها نسب الفقر بين سنوات 2005 الى 2013، بسبب ارتفاع أسعار النفط وتطبيق البرامج التنموية وسياسة رفع

[1]تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، **المملكة الأقل عربياً في نسبة الفقر والتاسعة عالمياً في تدنيه**، مركز المعلومات، الرياض، السعودية.
[2]تقرير **الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان**، الرياض، السعودية. مرجع سبق ذكره.

الأجور ودعم المنتجات الأساسية واصلاح لنظام الصحي والتعليمي، أما الفترة الممتدة بين 2014 و2017 فعرفت ارتفاع في نسب الفقر، وترجع أساسا لانخفاض أسعار البترول وكذا سياسة التقشف المعتمدة وتجميد التوظيف.

تظهر قوعد البيانات أن دولة السعودية لا تصرح بالأرقام الحقيقية لمعدل الفقر وفي بعض الأحيان تكون منعدمة.

المطلب الثاني: تحليل مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد خلال الفترة 2005 _2020 لدول محل الدراسة

يشير متوسط العمر المتوقع عند الميلاد إلى عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ما هي عليه طيلة حياته.

الشكل رقم (04): التمثيل البياني لتغيرات معدلات العمر المتوقع عند الميلاد خلال الفترة 2005_2020

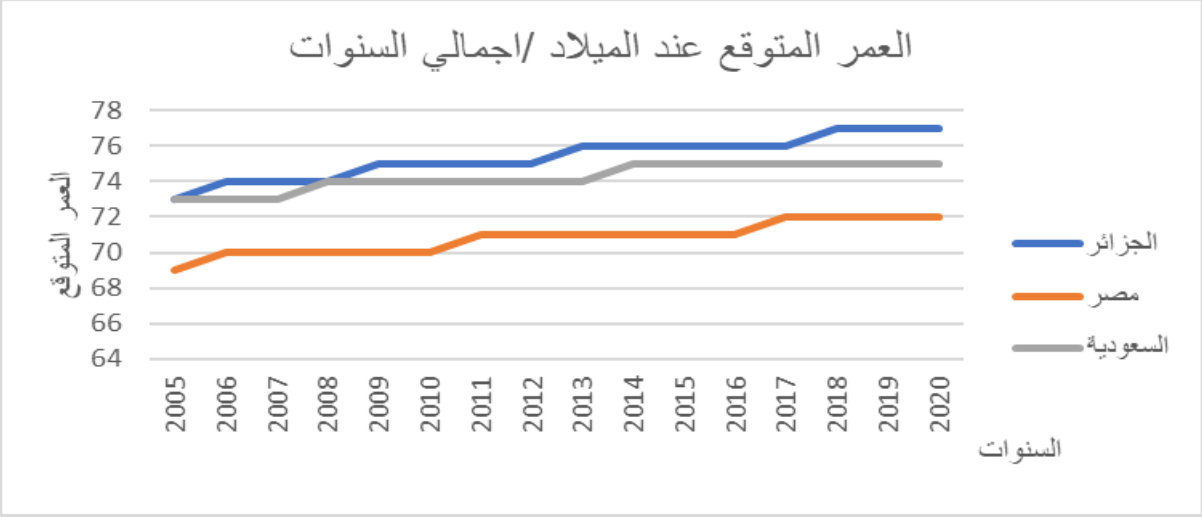

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

أولا: تحليل مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائر

ما تبينه الإحصائيات أن العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائر في تحسن تدريجي بطيء جدا خلال فترة 2005_2020، أين عرفت هذه المرحلة زيادة مقدرة بأربعة سنوات، بحيث انتقل من 73 سنة

في 2005 إلى 74 سنة عام 2006 ثم استقر في نفس الرقم إلى غاية 2008، و هذا راجع أساسا الى الاستقرار الأمني الذي عرفته الجزائر في هذه الفترة، و كذلك للنتائج الملموسة للبرامج التنموية التي بدأت الجزائر في تطبيقها، أين أعطت أهمية كبيرة لتطوير النظام الصحي والاجتماعي، حيث عرف التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي توجيه مبلغ 1908.5 مليار دج لتحسين ظروف معيشة السكان[1] . وما عرفه النظام الصحي من اصلاح، ففي2007 تم تنظيم القطاعات الصحية لتصبح المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجورية أي فصل الاستشفاء عن العلاج والفحص، وهي نوع من اللامركزية هدفها تسهيل الوصول إلى العلاج وتقريب المستشفى أو المؤسسة الصحية من المواطن[2]، وعرفت الجزائر في هذه المرحلة انخفاض معدل الوافيات بمعدل 4.41%، أما معدلات الولادات فهي مرتفعة في الأصل. انتقل معدل العمر في 2009 الى 75، ولم يتغير هذا الرقم إلى غاية 2012، لتعرف هذه الفترة تحسن طفيف في الظروف الاجتماعية لعامة الشعب نتيجة لزيادة في الأجور، وساهم برنامج التنمية الخماسي في تحسين الظروف لاجتماعية كذلك[3]، أين تم توجيه ما قيمته 10122 مليار دج لبرامج التنمية البشرية، ومن المكتسبات كذلك في هذه المرحلة، وضع برنامج المخطط التوجيهي للصحة في الجزائر 2009_2025 بتكلفة 2000 مليار دج[4]. في 2013 ارتفع معدل العمر المتوقع الى 76 سنة، ليعرف استقرار الى غاية سنة 2017، وعرف نفس الزيادة للفترة التي لحقته والمقدرة بعام واحد في المدة بين 2018_2020 لتصل 77 سنة، هذا التحسن الملحوظ جاء نتيجة لسياسة الدعم الاجتماعي الذي تنتهجه الجزائر رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، أين عرفت هذه الفترة انخفاض أسعار

[1] مونية بن بعطوش، سعاد دوبة، **ظاهرة الشيخوخة في الجزائر وعوامل تطورها**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 33، ديسمبر 2015، ص217 و218.

[2] بن الزاوي عبد الرزاق، بن فرحات عبد المنعم، **دراسة تقييمية لمؤشرات الخدمة الصحية في ظل التحولات التنظيمية لقطاع الصحة العمومي في الجزائر**، العدد 02، 2016، ص565 و572.

[3] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، ص48.

[4] بطاهر علي، زاوي شهرزاد، **واقع وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة التنظيم والعمل، العدد 03، 2017، ص56.

المحروقات، حيث جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي، للحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين ظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن والتربية والصحة العمومية[1]. وانخفض حجم وفيات الرضع 18 ألفا و700 حالة وفاة سنة 2020، مقابل 21 ألفا و30 حالة سنة 2019، بنفس معدل انخفاض لهذه الفترة الممتدة ين 2017 و2020. رغم الظروف الصحية التي عرفها العالم جراء فيروس كورونا، إلا أن الجزائر لم تتأثر من تبعاته في هذا الإطار.

ثانيا: تحليل مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد في مصر

ما نلاحظه في مصر حسب هذا المؤشر انه تغير خلال خمس عشر سنة المدروسة 2005_ كالتالي من 69 سنة في 2005 إلى 72 سنة في 2020، وهذا يبين لنا البطيء الشديد في تحسن مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد في مصر. تقم مصر بمجهودات كبير لتوفير الرعاية الصحية رغم عدم وجود تطور كبير في مستوى معدل العمر المتوقع حيث بدأت التعامل بصورة جدية مع التحديات التي كانت تواجه القطاع الطبي قبل عام 2014، حيث كان هناك 401 مستشفى غير مستغل من أصل 514 مستشفى تكاملياً لدى وزارة الصحة، وكانت نسبة انتشار الالتهاب الكبدي الفيروسي قد وصلت إلى 9,8 % طبقا[2] للمسح الشامل في 2008، إضافة لعدم توافر 154 نوعاً من الأدوية في السوق المحلي، والنقص في الاحتياطي الاستراتيجي من اللقاحات.فقد قامت الحكومة بوضع الاستراتيجية القومية للسكان وخطتها التنفيذية الخمسية 2015_2020، والتي ترتكز على مجموعة من المحاور المتعلقة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وإتاحة خدمات تنظيم الأسرة بالتأمين الصحي وجميع المستشفيات والمؤسسات العلاجية الحكومية، وتوفير رصيد كاف من وسائل تنظيم الأسرة، فضلاً عن العمل على دمج القضايا السكانية في عملية التعليم والتوعية.ويشهد قطاع الصحة العديد من المبادرات مثل مبادرة 100 مليون صحة، والكشف

[1] العالية مناد، مزريق عاشور، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقية، العدد 02، 2020، ص212.

[2] الحق في الرعاية الصحية https://hrightsstudies.sis.gov.eg/

المبكر عن الاعتلال الكلوي، والقضاء على فيروس سي، ومبادرة الرئيس لدعم صحة المرأة المصرية ومنظومة التأمين الصحي الشامل ونتحدى الوقت لتغطية الجمهورية في أسرع فترة ممكنة" أطلقت الدولة أكثر من 20 مبادرة تستهدف تحسين مستوى الصحة للمواطن المصري بكل فئاته، فالاستثمارات العامة في الصحة عام 2013 كانت 2.7 مليار جنيه، أما في 2020 فقاربت 50 مليار جنيه. رغم كل هذه المجهودات إلا انه لم تصل إلا النتائج المرجوة، وهذا راجع أساسا للارتفاع الكبير لمعدلات النمو السكاني في مصر، وكذلك التاركة القديمة للحالة الصحية للبلاد، والاهتمام بالدن وإهمال الريف فالعاصمة المصرية تستأثر بنصيب الأسد من أطباء مصر، مما يتسبب في حرمان المحافظات الأخرى، ولا سيما تلك الأبعد عن العاصمة. ونجد أيضا من أسباب التقدم الضعيف في العمر المتوقع عند الميلاد ضعف نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، واتشار البطالة، مما لا يسمح بعيش حياة كريمة[1].

ثالثا: تحليل مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد في السعودية

عرفت السعودية اعتمادا على معطيات البنك الدولي، تطورا شبه ثابتة أو بطيء جدا في مستوى العمر المتوقع عند الميلاد، حيث انه لم يتجاوز في الأقصى سنتين، إذ ارتفع من سنة 2005 أين كان معدل العمر 73 سنة، الى 74 سنة 2008، ليستقر في هذا العمر الى غاية سنة 2013، ليعرف زيادة قدرت بسنة واحدة في الفترة ما بين 2014_2020. قامت السعودية بمجهودات كبيرة خاصة في المجال الصحي، و نظرا إلى تزايد الطلب على الخدمات الصحية تبعاً لتزايد عدد السكان وارتفاع نسبة كبار السن، فكان لا بدّ من تقديم عدد أكبر من المنشآت الطبية بالإضافة إلى جودة خدمات صحية أعلى، حيث تلقّى القطاع الصحي نفقات مادية في عام 2019 نسبتها 15.6% من الميزانية السنوية، حسب تقرير الموازنة العامة السعودي، وهي ثالث أكبر نسبة من حيث النفقات من بين القطاعات الأخرى، إذ تقوم الحكومة

[1] الحق في الرعاية الصحية https://hrightsstudies.sis.gov.eg/، مرجع سبق ذكره.

بضخّ الأموال في القطاع الصحي بهدف إنشاء بنية تحتية قوية للقطاع الصحي، واستكمال تركيب المعدات اللازمة في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحيّة الأوليّة، في مختلف المناطق في جميع أنحاء المملكة[1]. وكذلك نجد دور برامج الصحة العلاجية والعامة وجهود تعزيزها المستمرة في السعودية، خاصة البرامج الوقائية ومكافحة الأمراض الوراثية غير المعدية والأمراض المعدية حفاظاً على صحة وسلامة المواطنين وأجيال المستقبل.

ركزت في خططها الاستراتيجية على برامج الرعاية الصحية الأولية في المملكة التي تعد الأساس في منظومة الخدمات الصحية، حيث تمكنت من إيصال الخدمات الصحية إلى المواطن أينما كان، والمتمثلة في وصول التطعيمات واللقاحات الأساسية الخاصة برعاية الأم والطفل، معتمدة في ذلك على العديد من المشروعات الوطنية، ومنها المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة.

وكذلك تمّ اعتماد التأمين الصحي الموحّد الإلزامي في المملكة، لذلك يقوم مجلس الضمان الصحي التعاوني باتخاذ الإجراءات اللازمة للإشراف على شركات القطاع الخاص وضمان تبنّي خدمات التأمين الصحي، ممّا سيؤدي إلى زيادة عدد المنتفعين من الخدمات الطبية واستخدام أوسع لمنشآت الرعاية الصحية الخاصة، حيث وصل عدد شركات التأمين الفعّالة في عام 2019 إلى 26 شركة، ووصل عدد المنتفعين من التأمين الصحي إلى 11 مليون شخص، وتقدم الرعاية الصحية في المرافق الطبية الحكومية للمواطنين بشكل مجاني[2]. وأكدت أن المؤشرات الصحية في السعودية تحسنت بشكل ملحوظ، حيث أظهرت انخفاض معدل وفيات الأطفال لأقل من خمس سنوات في المملكة من 17 حالة لكل ألف طفل عام 2005إلى 15 حالة لكل ألف طفل عام 2017، ثم تناقصت لتصل 10 سنة 2013، ثم 07 سنة 2020. وانخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من 14 حالة لكل ألف مولود حي عام 2005 لتصل إلى 13 حالة لكل ألف مولود

[1] تطور القطاع الصحي في السعودية، https://mawdoo3.com/.
[2] تطور القطاع الصحي في السعودية، https://mawdoo3.com/، مرجع سبق ذكره.

حي عام 2007، ثم 12 حالة سنة 2008، لتنخفض سنة 2013 الى 09 حالات، لتواصل التحسن حتى 2020 بمعدل 06 حالات لكا ألف طفل[1].

رابعا: مقارنة مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد

عند تحليل المعطيات ومقارنة الدول فيما بينها، نجد أن العمر المتوقع عند الميلاد في تحسن مستمر بين الدول الثلاثة، الجزائر ومصر والسعودية، وهذا راجع للمجهودات التي تقوم بها هذه الدول في تطوير هذا المؤشر، خاصة القطاع الصحي والذي كان له حصة ضخمة من برامج الإصلاح لهذه الدول. فالجزائر تحسنت كثيرا في الرفع من العمر المتوقع، أين ارتفع بين 2005 و2020 بأربعة سنوات، لتليها مصر بثلاثة سنوات ثم السعودية بسنتين. هذا الاختلاف الطفيف ساهمت فيه عدة ظروف، فتحسن الظروف الأمنية في الجزائر والميزانيات الموجهة للقطاع الصحي والتعليمي ورفع الأجور، وهذا ما ساهم في تحسين الظروف الاجتماعية خاصة في الأرياف. أما ما يلاحظ في مصر انه كان هناك تأخر كبير في بداية الإصلاحات خاصة ما يعني صحة المواطن، وتدهور الظروف الأمنية. أما في السعودية فلعبت الزيادة السكانية وارتفاع معدل الشيخوخة، دورا كبيرا في البطيء الذي يعرفه هذا المؤشر، ما دفع السعودية في السنوات الأخيرة لإطلاق العديد من المشاريع والإصلاحات لتطوير هذا المجال.

[1] https://www.moh.gov.sa/Ministry

المطلب الثالث: تحليل مؤشر الزيادة السكانية خلال الفترة 2005 _2020 لدول محل الدراسة

الشكل رقم (05): التمثيل البياني لتغيرات الزيادة السكانية خلال الفترة 2005_2020

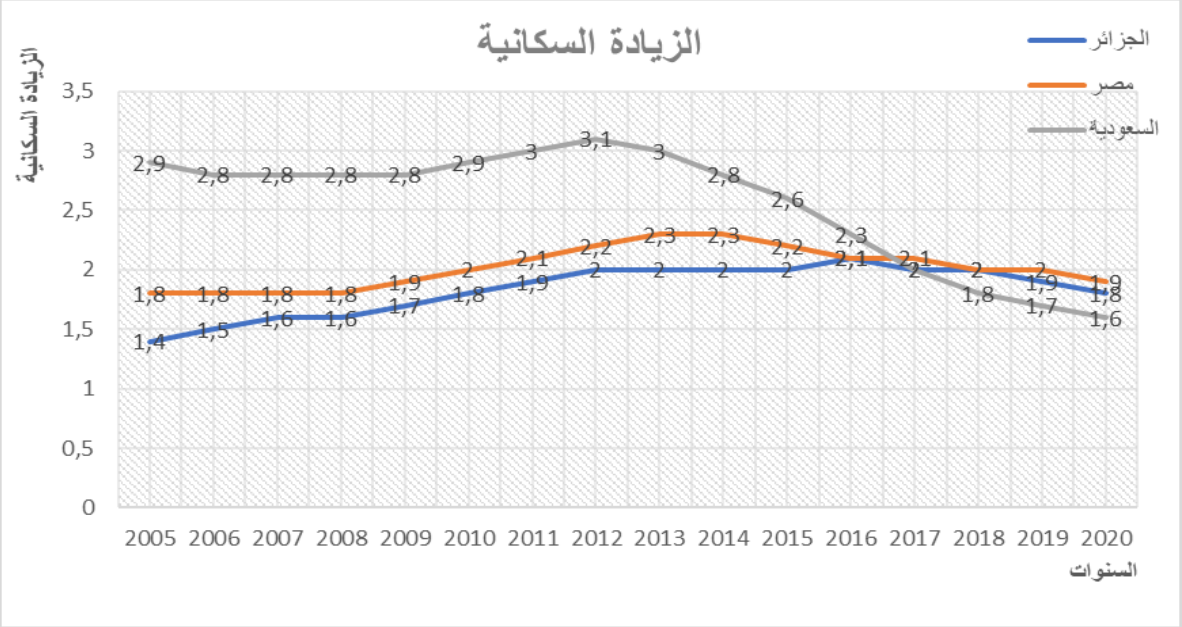

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

أولا: تحليل مؤشر الزيادة السكانية في الجزائر

حسب إحصائيات البنك الدولي الخاصة بالزيادة السكانية للجزائر سنة 2005 ، بلغت 1.40%، لتصلا 1.60% سنة 2008، وهي نفس النسبة المسجلة سنة 2007، لتعاود الارتفاع ابتداء من سنة2009 لتصل سنة 2012 حوالي 2 بالمائة، إن هذا الارتفاع راجع أساسا الى الزيادة المعتبرة في حجم الولادات الحية، و تراجع الوافيات، و زيادة نسب الزواج، نتيجة لتحسن الطفيف للظروف المعيشية بزيادة الأجور في هذه الفترة و ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، ما تنج عنه تحسن الظروف المادية و الاجتماعية خاصة الصحية، و زيادة لذلك سياسات الدعم الاجتماعي للدولة، استمرار الدولة في البرامج القطاعية. منذ 2012 الى غاية 2016 استقرت نسب الزيادة السكانية في حدود 2%، و هذا راجع أساسا لبداية بوادر الأزمة البترولية منذ 2013 و بداية سياسات التقشف للدولة في السنة التي بعدها، ما جعل

الكثير يعتمد على صرف تراكمات الأجور التي كانت قد تحصل عليها في السنوات التي قبلها، لتعاود الارتفاع سنة 2016 بنسبة 0.1%، عن السنة التي سبقتها و لكنها تعتبر زيادة عرضية، بما أنها عادت للانخفاض في السنوات التي بعده من 2% سنة 2017 الى 1.80% سنة 2020، وهذا راجع أساسا لتدهور الظروف المعيشية للجزائريين في هذه الفترة، منذ اعتماد السياسات التقشفية و كذا سياسات إصدار النقود ، ما نتج عنه زيادة الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للجزائريين، و انخفاض قيمة العملة، تراجع الدولة عن سياسات الدعم[1]، إضافة للمشاكل الاجتماعية الموروثة كالبطالة وأزمة السكن، ما ساهم في عزوف الشباب عن الزواج، حيث عرفت نسب الخصوبة تراجعا ملموسا نتيجة لاستعمال الأزواج لوسائل منع الحمل.

أثرت الأزمة الصحية كورونا كثيرا في تقلص نسب الزيادة السكانية نتيجة لزيادة نسب الوافيات، وتقلص في نفس الفترة نسب الولادات الحية[2].

ثانيا: تحليل مؤشر الزيادة السكانية في مصر

يعد الارتفاع النسبي في معدل النمو السكاني أبرز سمات هذه المرحلة بين 2005 و2020، حيث تقسيم الزياد السكانية في مصر الى ثلاث فترات، فترة الاستقرار في المعدلات 2005-2008: عرفت هذه المرحلة استقرار في النسب بمعدل 1.80%، وهذا راجع أساسا للاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك المرحلة.

مرحلة ارتفاع المعدلات 2009-2014: انتقل معدل الزيادة السكانية سنة 2009 الى 1.90%، مقارنة بالسنة التي سبقته، ليواصل الارتفاع الى 2% سنة 2010، لتصل سنة 2011، 2012، 2013 الى

[1] محمد هاني، ياسين مراح، **حدود سياسة الاصدارالنقدي كالية لتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر**، مجلة المنار للبحوث ة الدراسات القانونية، العدد04، ص131 و132

[2] https://orientxxi.info/magazine/article1791

2.10%، 2.20%، 2.30%، على الترتيب، لتستقر سنة 2013 عند معدل 2.30%. ترجع هذه الزيادة في هذه الفترة رغم المشاكل السياسية وعدم الاستقرار الذي عرفته مصر منذ يناير 2011 إلى التالي:

عرفت الفترة 2010_2014 تراجع كبير في معدلات الوفيات، لتصل لأدنى حد لها، مقدرة ب 6.1 وفيات لكل 100 شخص، مقارنة بالفترة 2005_2010 أين قدرت ب 6.4؛

سجلت الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 تراجع في وفيات المواليد الجدد ست مرات مقارنة بالسنوات التي سبقت هذه الفترة، حيث سجلت 22 حالة وفاة لكل 100 مولود حي، مقارنة بالفترة بين 2005_ 2010 حيث وصلت الى 30 حالة وفاة.

– معدل وفيات الأطفال دون الخمسة سنوات بلغت 27 حالة بين 2010_ 2014، و33 حالة في الفترة التي سبقتها.

– ارتفاع إجمالي الخصوبة سنة 2014 الى 3.5 طفل لكل امرأة.

–ارتفع نسب الزواج، إذ بلغت سنة 2011 اعلى معدلاتها ب 11.2 لكل 100 فرد[1]

– فترة الانخفاض في المعدلات 2015–2020:

عرفت المرحلة 2016_2020 انخفاض في معدلات الزيادة السكانية، أين بلغت سنة 2016 معدل 2.10%، تليها 2017 بنفس النسبة، ليتساوى المعدل في سنة 2018 و2019 بمعدل 2%، لتنخفض سنة 2020 الى 1.90%. يرجع هذا الانخفاض أساسا الى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشعب المصري جراء الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 2014، والتي فرضتها قوانين البنك الدولي، مما عادت بالعكس على الظروف المعيشية، بارتفاع نسب التضخم وارتفاع الأسعار ورفع الدعم على المنتجات الرئيسية

[1] ماجد عثمان وآخرون، **تحليل الوضع السكاني في مصر 2016**، المجلس القومي للسكان، ديسمبر 2016، ص4 و7.

وارتفاع أسعار الوقود[1]، وهذا ما ساهم كذلك فب عزوف المصريين عن الزواج، وإلزاميه تنظيم الأسرة. وعرفت هذه الفترة انخفاض نسب المواليد حيث بلغت سنة 2018 نسبة 24.5 بالألف [2]مقارنة مثلا بسنة 2017 أين بلغت 26.8 بالألف، وعرفت أيضا نسب الوافيات حيث بلغت اعلى نسبة لها سنة 2018 بارتفاع عن سابقاتها بنسبة 2.4%، وانخفضت معدلات الخصوبة في عام 2017، إلى 3.5 مقارنة بعام 2014، لكنها شهدت انخفاضًا حادًا في عام 2018، حيث وصلت إلى 3.1. وعلى مدار هذه الفترة طرحت الحكومة المصرية عدة مبادرات لتنظيم الأسرة والحد من الزيادات السكانية، وأطلقت وزارة التضامن الاجتماعي سنة 2016 مبادرة " كفاية 2" والتي تهدف لتوعية المواطنين بأهمية تنظيم الأسرة والاكتفاء ب 2 أطفال في الأسرة الواحدة فقط[3]. كان لفيروس كورونا 19 المستجد مساهمة في تخفيض معدلات الزيادة السكانية.

ثالثا: تحليل مؤشر الزيادة السكانية في السعودية

عرفت السعودية اعتمادا على معطيات البنك الدولي، سنة 2005 معدل زيادة سكنية وصل الى 2.90%، أين عرف استقرارا الى غاية 2009، وهذا راجع أساسا الى الاستقرار السياسي، الاقتصادي واجتماعي في هذه المرحلة. بداية من 2010 عرفت السعودية ارتفاعا قدره 2.90%، للتواصل على نفس النسق في السنوات 2011، 2012، بمعدل 3%و3.10%، وهو راجع الى ارتفاع الناتج المحلي الخام للسعودية، وارتفاع نصيب الفرد. كذلك نجد تحسن الظروف الصحية وتطوير التامين الاجتماعي. بعد ذلك عرفت الفترة بين 2013 و2020 انخفاض في معدلات الزيادة السكانية حيث انخفضت من 3% سنة 2013، الى 1.60% سنة 2020، وهذا ما يعبر عن ركود كبير في معدلات الزيادة السكانية. ولا شك أن النمو السكاني في السعودية يتأثر بالعوامل التنموية، خاصة أن السعودية تعتبر دولة نفطية بامتياز، فالأزمة النفطية لسنة 2014، و كذا حرب اليمن وسوريا كان لها تأثير كبير على ميزانية الدولة في السعودية، و

[1] **الاقتصاد المصري بعد 2013-قراءة تحليلية**، https://eipss-eg.org/، المعهد المصري للدراسات.

[2] **انخفاض قياسي في معدل الزيادة السكانية في مصر**، https://mubasher.aljazeera.net/.

كان لها تأثير كبير على السياسات التنموية هناك، ما انعكس على معدلات الإنجاب و الوفيات، و كذا ارتفاع سن الزواج الذي بلغ 26 سنة للذكور، و22 سنة للإناث، وارتفع معدلات التحاق النساء بالتعليم، كذلك مشاركة المرأة في سوق العمل[1]، إضافة الى تدفق الهجرة من الريف الى الحضر، وزيادة الوعي بأساليب تنظيم الأسرة، واستمرار الانخفاض التدريجي في معدلات الخصوبة. وساهمت سياسة توطين الوظائف والحد من معدلات البطالة التي ارتفعت سنة 2018 الى 12.8%، بعدما كانت سنة 2008 تبلغ معدل 10%[2]، يضاف اليها الأزمة الصحية كوفيد 19 التي كان لها تأثير سلبي كبير على العالم اجمع.

رابعا: مقارنة مؤشر الزيادة السكانية

ما نلاحظه عموما حسب مؤشر الزيادة السكانية، أن هذه الدول تكاد تكون متقاربة فيما بينها، حسب ما يظهره المتوسط الحسابي، أن السعودية هي الأفضل نسبيا بالمقارنة مع الجزائر ومصر، وهذا التباين بين الدول يرجع الى مجموعة من القضايا المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الأوضاع الصحية والتعليم، والأمن والعمل، وبعض المؤشرات الأخرى كنسب الوفيات والمواليد وأعداد الزيجات. من بين الأمور التي تميز السعودية حسب هذا المؤشر، مقارنة بالجزائر ومصر هو ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل بطالة اقل ما يسمح بتوفير متطلبات الحياة من مأوى صحة وتعليم، ما يساهم في إقبال الشباب على الزواج وزيادة نسب الولادات. وما تعاني منه الجزائر ومصر حاليا هو مشكل البطالة المرتفعة نسبيا، وتدني الأجور والسكن ما دفع الكثير من الشباب للعزوف عن الزواج، ودفع الأسر إلى تقليل الإنجاب، وكذلك دخول المرأة إلى سوق العمل له تأثير سلبي على الإنجاب.

[1] احمد فؤاد إبراهيم الغازي، **دراسة الهرم السكاني في الملكة العربية السعودية: دراسة في جغرافيا السكان والتنمية**، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مجلة الآداب، العدد2، 2019.

[2] https://www.alaraby.co.uk.

المبحث الثالث: مقارنة واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر، مصر والسعودية

المطلب الأول: تحليل مؤشر انبعاث أكسيد الكربون خلال الفترة 2005 _2020 لدول محل الدراسة

تصدر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أساسا من مصادر عديدة مثل حرق الوقود الأحفوري وصناعة الإسمنت والصناعات التحويلية البتروكيماوية ... وكل الصناعات الثقيلة، وهي تشمل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تنطلق أثناء استهلاك أصناف الوقود الصلبة والسائلة والغازية وحرق الغاز.

يمثل الشكل رقم (06) منحنى بياني يوضح تغيرات انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر، مصر والسعودية خلال الفترة الممتدة 2005 الى 2020

الشكل رقم (06): التمثيل البياني لتغيرات معدلات انبعاثات غاز أكسيد الكربون خلال الفترة 2005_2020

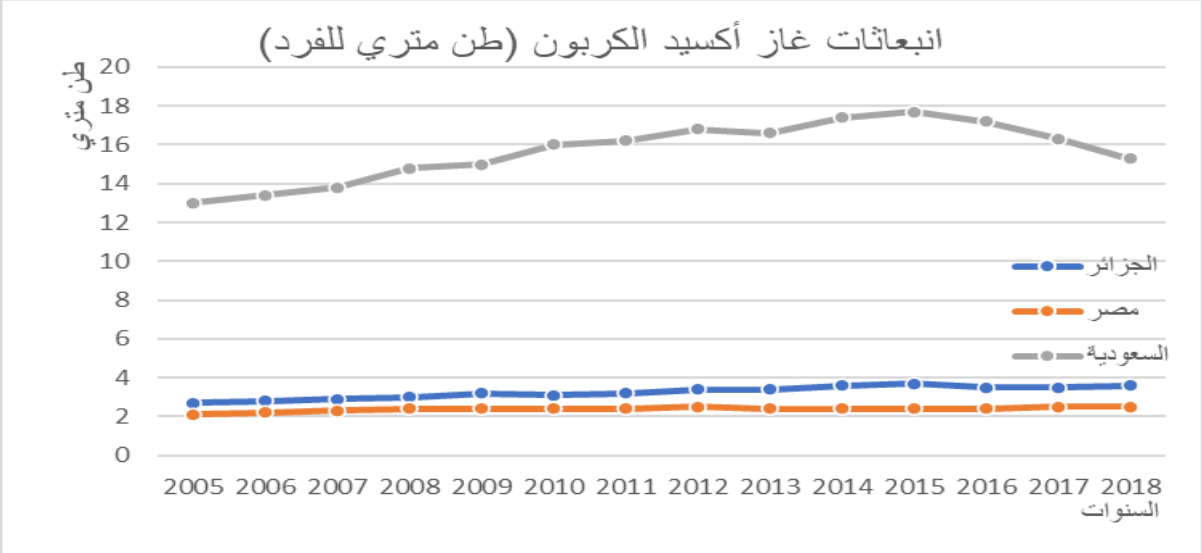

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

أولا: تحليل مؤشر انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر

يقدر متوسط انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر ب 3.2 طن متري سنويا للفرد وهذه القيمة ضعيفة بالنسبة للدول الصناعية، كما نلاحظ أن التغبر في هذه المعدلات ضعيف وبطيء وهذا يظهر بوضوح من خلال التباين فيما بين السنوات فهي تقريبا ثابتة.

وهذا البطيء في تغير المعدلات دليل على أن الاقتصاد الجزائري ليس اقتصاد باعث لهذا الغاز وهذا راجع الى هشاشة القطاع الصناعي باستثناء العمليات الاستخراجية والتحويلية للنفط والغاز وحركة النقل، ويمكن القول أن الجزائر لم تصل بعد الى مرحلة التلوث بهذا الغاز[1].

ثانيا: تحليل مؤشر انبعاث ثاني أكسيد الكربون في مصر

يشير متوسط انبعاث غاز أكسيد الكربون في مصر المقدر ب 2.3 طن متري خلال 2005 . 2020 وهو منخفض نسبيا بالنسبة لعدد سكانها، والمعدلات المسجلة خلال هذه السنوات تقريبا ثابتة، لان المسبب الرئيسي لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في مصر راجع الى قطاع الطاقة من خلال إنتاج الكهرباء والحرار بنسبة 45% مقارنة بالأنشطة الأخرى في قطاع الطاقة والتي تسهم بالنسب المتبقية وهي كالتالي: النقل 25%التصنيع والبناء 20% واحتراق أنواع الوقود الأخرى والانبعاثات المتسربة 9% ووقود السفن 1%.

أما بالنسبة لتغيرات الطفيفة في معدلات العامة لغاز CO_2 راجع لتغير كميات الاستهلاك النهائية للطاقة وما ينتج عنها من مخرجات مثل الناتجة عن الاستخدامات المنزلية والتنقل[2].

ثالثا: تحليل مؤشر انبعاث ثاني أكسيد الكربون في السعودية

[1] منصوري منى، يونس بوعصيدة رضا، **تقييم سياسة التنمية المستدامة في الجزائر باستعمال مؤشرات إحصائية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد01، 2018، ص258 و259.

[2] **انبعاث الكربون في مصر ومساهمة كل قطاع فيها** https://enterprise.press/

اعتمادا على بيانات البنك الدولي فيما يخص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لدولة السعودية، نلاحظ ارتفاع نسب الانبعاثات وما يقابلها من تلوث، فنجد أنها استمرت في الزيادة منذ 2005 أين كانت تتراوح نسب الكربون في حدود 13 طن متري، حتى سنة 2016 التي عرفت اعلى نسبة 17.2 طن متري، ويتفق مقدموا البيانات على أن انبعاث ثاني أكسيد الكربون في المملكة العربية السعودية قد استقر في 2017 مع بعض الانخفاض في 2018.

ويصف تقرير مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية[1] KAPSARC[2] أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من القطاعات الرئيسة المستهلكة للطاقة في الاقتصاد، مثل توليد الكهرباء والصناعة، بما في ذلك البتروكيماوية والفولاذ والأسمنت والنقل والمنازل.

ومن الملاحظ أن هذه المعدلات تتغير بتغير القطعات التالية:

- إنتاج الكهرباء والحرارة؛
- النقل البري[3]؛
- الصناعات التحويلية؛
- احتراق الوقود الأحفوري ويختلف حسب نوع الوقود (الخفيف والثقيل) الثقيل أكثر تلويث من الخفيف لاحتوائه على نسب اعلى من الكبريت والشوائب الأخرى. ومعظم المخرجات في هذا القطاع تساهم بشكل كبير في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون[4]؛
- الصناعة الاستخراجية لكميات كبيرة من البترول والغاز؛

[1] مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، **تطوير عمليات المراقبة والابلاغ لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المملكة العربية السعودية**، ص7

[2] **KAPSARC: king abdullah petroleum studies and research center**

[3] تقرير مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية kapsarc

[4] تقرير مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية kapsarc، مرجع سبق ذكره.

- الصناعات البتروكيماوية؛
- الرفاه الذي تعرفه المملكة مقارنة مع الجزائر ومصر. مثلا كل شخص يمتلك أكثر من سيارة (ذات الاستهلاك الواسع للطاقة...).

رابعا: مقارنة مؤشر انبعاث ثاني أكسيد الكربون

بمقارنة معطيات البنك الدولي الخاصة بانبعاثات غاز أكسيد الكربون بالنسبة للسعودية ومصر والجزائر، نلاحظ أن معدل هذه الانبعاثات في السعودية تقدر ب 15.7 طن/الفرد، وهي نسبة كبيرة مقارنة بالجزائر ومصر، التي تعتبر معدلاتها معقولة جدا. وهذا التباين راجع لاختلاف الاستثمار في قطاعات النفط (الصناعة البتروكيماوية والصناعة الاستخراجية التحويلية)، تعتبر السعودية من أكبر المساهمين في هذه الصناعات، بما أنها أكثر احتياطا وإنتاجا للنفط، ما يجعلها مصدر تلويث بغاز ثاني أوكسيد الكربون أكثر من الجزائر ومصر، أما الجزائر فهي اقل إنتاجا من السعودية وبذلك اقل منها تلويثا (الجزائر والسعودية اقتصادان ريعيان)، كما تلعب نوعية النفط دورا أساسيا في نسبة التلوث، وللنفط ثلاث أنواع مختلفة نفط خفيف متوسط ثقيل، حيث تملك الجزائر النفط الخفيف الذي يحتوي على نسبة كبريت وشوائب قليلة ما يجعله اقل تلويث على عكس النفط السعودي الثقيل الذي يحتوي على نسبة كبريت وشوائب اعلى ما يجعل السعودية اكثر عرضا لتلويث، لتأتي مصر كأفضل نسبة لانبعاث هذه الغازات لأنها دولة غير نفطية، تنتج اغلب انبعاثاتها من قطاع الكهرباء وقطاع البناء والتشييد.

المطلب الثاني: تحليل مؤشر مساحات الغابات خلال الفترة 2005 _2020 لدول محل الدراسة مؤشر

حسب تعريف البنك الدولي فإن مساحة الغابات هي مساحة الأراضي التي تغطيها أشجار طبيعية أو مزروعة بلغ ارتفاعها في موقعها خمسة أمتار سواء كانت مثمرة أم عقيمة مع استثناء أشجار أنظمة الإنتاج الزراعي (على سبيل المثال مزارع الفاكهة) والأشجار في المتنزهات الحضرية والحدائق.

يمثل الشكل التالي أعمدة بيانية توضح تغيرات نسب مساحات الغابات من سنة 2005 الى غاية 2020 لدول الجزائر مصر والسعودية

الشكل رقم (07): التمثيل البياني لتغيرات نسب مساحات الغابات خلال الفترة 2005_2020

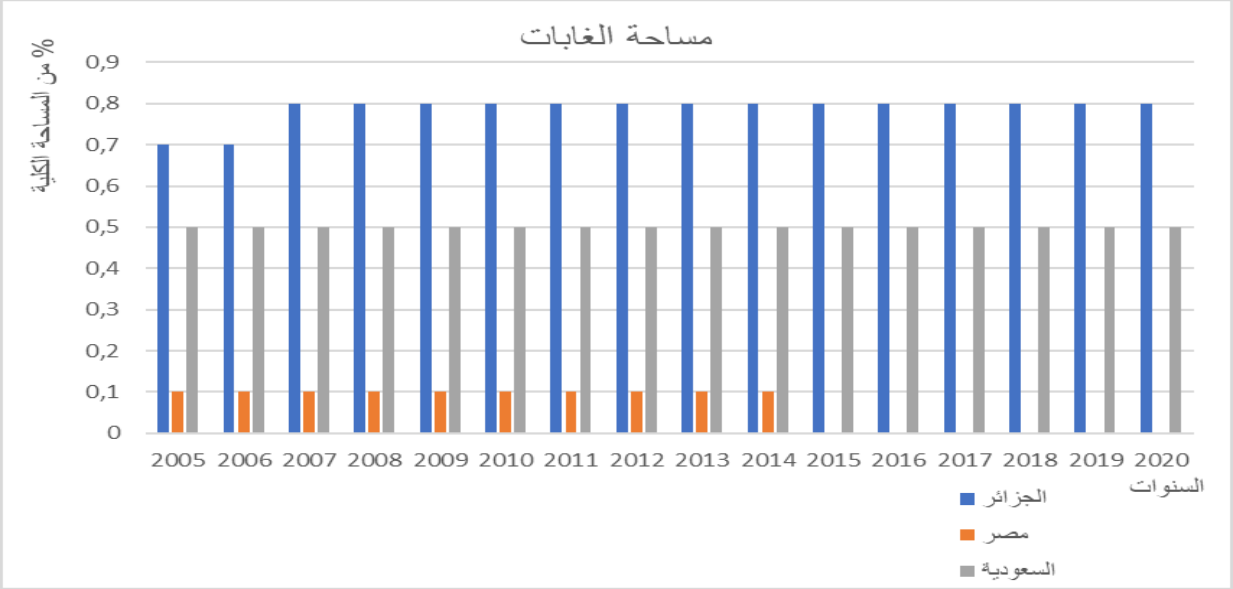

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

أولا: تحليل مؤشر مساحة الغابات في الجزائر

بلغت معدلات مساحة الغابات في الجزائر سنة 2005 حوالي0.70 %، مقارنة بالمساحة الكلية، لتستقر في نفس النسبة سنة 2006، لترتفع بمقدار 0.10% سنة 2007، مسجلة معدل قدره 0.8%، لتبقى على حالها دون تغير الى غاية سنة 2020، وذلك حسب بيانات البنك الدولي.

تبلغ مساحة الغابات في الجزائر 4.2 مليون هكتار، أو ما يقارب 0.7% من إجمالي مساحة البلد، في حين تبلغ مساحة المناطق الحلفائية تقريبا 2.5 مليون هكتار. أظهرت عديد التقارير عن عدم زيادة مساحتها، بل تشهد تراجعا كبيرا، وذلك لما تتعرض له من حوادث، وبسبب عدم تجديد التراث الغابي عبر التشجير وإعادة التشجير، والحرائق والتصحر، وفي هذا الصدد حسب المعطيات المتوفرة تشير أن مساحة الغابات تراجعت بين سنة 2006_2007 بنسبة قدرها 2%، مثلها مثل المساحة الحلفائية التي فقدت في الفترة الممتدة بين 2006 الى2010 ما يقارب 290 ألف هكتار، وهذا ما يتناقض مع بيانات البنك الدولي، التي تشير اغلبها الى استقرار المساحة الغابية في الفترة بين 2005 الى 2020[1].

تهدف إدارة الغابات في الجزائر، ضمن إطار حماية التراث الغابي، الى وضع سياسات للغابات تتضمن اهم محاورها، حماية وحفظ واستغلال وتعزيز التراث الغابي، وذلك بهدف تحقيق استدامتها من خلال ضمان الإنتاج المستدام للخدمات والسلع لتلبية احتياجات المواطنين والاقتصاد الوطني، ولكن ما نشاهده على ارض الوقع هو عكس الأهداف المنشودة[2].

[1] مخلوف عمر، **النظام القانوني لحماية التراث الغابي على ضوء مبدا الاستدامة وعلاقته بالتنوع البيولوجي**، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، جامعة الجلالي ليابس ،2019/2018، ص78 و79 و80.

2 مخلوف عمر، مرجع سبق ذكره.

ثانيا: تحليل معدل مساحة الغابات في مصر

يشير الجدول الى ثبات معدل مساحة الغابات في الفترة الممتدة بين 2005 الى غاية 2014 بنسبة قدرها 0.1%، أين تحتل الغابات نسبة ضئيلة جداً من مساحة مصر، حيث تصل مساحتها إلى 450 كيلومتراً مُربعاً. قامت مصر في إطار برنامج زراعة الغابات ببرنامج زراعة الغابات الشجرية في وسط الصحراء، يتم سقايتها بمياه الصرف الصحي المعالجة، أين حققت نجاحات كبيرة في هذا المجال، وأصبحت حقيقة واقعة مع تطلع مصر لمزيد من هذه المشاريع لدعم اقتصادها ومكافحة التغيرات البيئية والمناخية بجانب مكافحة ظاهرة التصحر، خاصة بعد نجاح مشروعها الأخير[1].

ثالثا: تحليل معدل مساحة الغابات في السعودية

بلغت المساحة الغابية حسب معطيات البنك الدولي في السعودية، معدل 0.5% من المساحة الكلية للبلد والمقدرة ب 2.5 مليون كيلو متر مربع، أين تمثل الغابات مساحة مقدرة فقط ب 221 ألف هكتار، وهي مسحة ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية للبلد.

تغير الغطاء النباتي في السعودية والغطاء الشجري تغيرا كبيرا، لان هناك عدة عوامل قد أخلت بالتوازن الحيوي داخل أراضي الغابات من أهمها:

- اختلال نظام التجديد الطبيعي للغابات بسبب تدخل العنصر البشري، مما أدى الى موت بعض الأشجار، بسبب تدهورها أو وصولها الى عمر الشيخوخة، ومن ناحية أخرى فالتجديد الاصطناعي للغابات وإن وجد ليس على المستوى المطلوب.

1 بمياه الصرف الصحي كيف تمكنت مصر بزراعة الغابات وسط الصحراء، https://www.elbalad.news/4544117.

- عدم انتظام توزيع المياه داخل الغابات خاصة بعد سقوط الأمطار، بسبب التغير في الممرات المائية الطبيعية داخل الغابات، نتيجة لشق الطرقات داخلها وبالتالي حرمان الأشجار من احتياجاتها المائية[1].
- فقدن التوازن البيئي في المنطقة نتيجة تحويل أفضل مواقع الغابات الى منتزهات،
- تدمير مساحات واسعة من أراضي الغابات نتيجة للتوسع العمراني أو توزيع للمواطنين لتصبح كممتلكات خاصة.
- تلف أعداد كبير من الشجار من جراء الحرائق داخل الغابات.
- اهتمت السعودية بزيادة مساحة القطاع النباتي وأراضي الغابات، ومن اهم المشاريع التي تم تنفيذها في مجال التشجير:
- زراعة أكثر من 15 مليون شجرة في 53 موقعا في مختلف أنحاء السعودية، ضمن مشاريع مستقلة أو خلال أسابيع الشجرة التي تقام سنويا، لزراعة الشجرة والتوعية البيئية للحفاظ على الغطاء النباتي، وتشارك في هذا الأسبوع جميع الدوائر الحكومية.
- إقامة مشروع حجز الرمال بالأحساء وهو اهم مشاريع تثبيت الكثبان الرملية، للتغلب على ظاهرة زحف الرمال التي كانت تهدد الحياة في واحة الأحساء.
- إنشاء المنتزهات الوطنية ومن أهمها منتزه عسير الوطني على مساحة 450 ألف هكتار ومتنزه سعد علي والذي به أكثر من 140 ألف شجرة.
- إقامة مشاتل الغابات والتي بلغ عددها 25 مشتلا، تنتج سنويا أكثر من مليون شتلة.

جاءت هذه المجهودات لتعكس معطيات البنك الدولي للفترة بين 2020/2005 التي اتسمت بالثبات هو عكس ما هو موجود على ارض الواقع بالسلب أو بالإجاب[2].

[1] إبراهيم محمد عارف، لطفي إبراهيم الجهني، **ماضي وحاضر الغابات الطبيعية والصناعية في السعودية**، مجلة الخليج العربي، ص67 و68.

[2] إبراهيم محمد عارف، لطفي إبراهيم الجهني، مرجع سبق ذكره.

رابعا: مقارنة مؤشر الغابات

الملاحظ من خلال معطيات الجدول أن هذا المؤشر ضعيف جدا من حيث المعدلات المسجلة في السنوات 2005 . 2020 رغم شساعة المساحات الى أن النسب المسجلة ضعيفة وثابتة وهذا راجع الى العديد من العوامل والأسباب، حسب تقرير المنظمة العالمية للأغذية، أن الغابات والمراعي يعانيان من الضغوط المتزايدة التي تسببها العوامل البشرية والطبيعية مثل تغير استخدام الأراضي والحرائق والجفاف وتغير المناخ، مما يؤدي إلى تدهور سريع لهما، حيث تشير البيانات الحديثة إلى أن المنطقة فقدت 2.8 مليون هكتار من الغابات بين عامي 1990 و 2020، بمتوسط انخفاض قدره 95000 هكتار سنويًا مع خسارة إضافية قدرها مليوني هكتار في الأراضي الحرجية الأخرى، و هذا ما يتناقض و الأرقام المعلنة من طرف الدول الثلاثة، و البنك الدولي، والتي تشير الى ثبات المساحة طول فترة الدراسة، ما يدل كذلك عن عدم الاهتمام من طرف قيادات هذه الدول في تطوير هذا المؤشر، رغم أن الغابة تعتبر رئة العالم. تقرير منظمة الأغذية والزراعة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا القاهرة، 19 أكتوبر 2021.

خلاصة الفصل الثاني:

تبين من خلال مقارنة ابعاد التنمية المستدامة وتحليل كل من المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية المعتمدة أن هناك تباين واضح في نسب ومعدلات هذه الأخيرة بين كل من الجزائر، مصر والسعودية. توضح لنا وفق المؤشرات الاقتصادية أنها متذبذبة وسريعة التقلب والتأثر بالصدمات الخارجية، وأن كل من الجزائر والسعودية يرتكز اقتصادهما على المحروقات، أما مصر تعتمد على قطاع السياحة. بينما المؤشرات الاجتماعية فهي ضعيفة وبطيئة في النمو والتطور وتختلف حسب اختلاف هذه الدول لعدم إعطاء هذه المجالات اهتماما كافيا أما البيئية فهي مؤشرات متفاوتة ومتباينة بين هذه الدول حيث يختلف باختلاف المناطق والموارد والمناخ.

وهذه المؤشرات تبين الوضع العام لهذه الدول تجاه التنمية المستدامة وتوضح ضعف وهشاشة الاقتصاد لكونها تعتمد على قطاع واحد دون التنويع في مصادر دخلها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن مفهوم التنمية المستدامة حديث النشأة نسبيا لكنه مر بمراحل عديدة استنزف الكثير من الجهد والوقت من الهيئات والمنظمات العالمية والمفكرين، حتى حضي بالقبول العام وتجسد في جميع القطاعات وشمل اغلب القضايا والمواضيع.

التنمية المستدامة هي تنمية تضمن استقرار واستمرار الموارد الطبيعية واستغلالها بعقلانية والعمل على حفظ التوازن البيئي واتخذها محورا أساسيا في رفع المستوى المعيشي من جميع الجوانب، تحقيق العدل بين الأجيال، والتغير في محتوى النمو وجعله أقل استخداما لطاقة وأكثر عدالة في توزيع الثروة الاقتصادية.

مفهوم التنمية المستدامة مفهوم واسع وشامل لجميع جونب الحياة تستهدف القضايا العامة من خلال المبادئ ثم تحددها من خلال الابعاد الاقتصادية الاجتماعية والبيئية ثم تجعل منها غايات وأهداف تتحدها في سبيل بلوغها، وتقيس درجة تحقيق هذه الأهداف بمؤشرات يتم تكوينها من خلال جمع الأرقام والإحصائية الخاصة بكل مؤشر، وتبين وضعية وتباين الدول من خلال معدلات المسجلة في كل مؤشر.

اما من خلال مقارنة وتحليل هذه الدول في دراستنا (الجزائر، مصر، السعودية) تبين انها تسعى إلى تحقيق هذه التنمية التي تمس كل مناحي الحياة بشقها الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، من خلال البرامج التنموية التي تبنتها هذه الدول نلاحظ أنها بعيدة عن مفهوم التنمية المستدامة، لا تزال في بداية الطريق.

هناك تباين واضح بين هذه الدول ويختلف من دولة الى أخرى باختلاف بعد ونوع المؤشر والفترة، من معدل هذه المؤشرات نلاحظ ان البعد الاقتصادي (ضعيف هاش يعتمد على قطاع واحد متأثر بالصدمات الخارجية) وهذ البعد متحكم رئيسي في الابعاد الاجتماعية والبيئية وهذا يرجع بالسلب على هذه الابعاد، ما يجعل تفعيل ابعاد التنمية المستدامة يلقى مشاكل وعقبات عديدة في هذه الدول.

نتائج الدراسة

- التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين احتياجات ومتطلبات الحاضر والمستقبل والاستغلال الأمثل للموارد.
- البعد البيئي للتنمية المستدامة هو الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية مما يؤدي الى رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية نتيجة البيئة النظيفة.
- حسب تعريف ومفهوم التنمية المستدامة الذي توصلت اليه مختلف المنظمات والهيئات الدولية هي الاستغلال الأمثل للموارد مع الحفاظ على موارد الأجيال القادمة وتختص التنمية المستدامة بتلبية احتياجات الأجيال وتعمل على تطوير الجوانب الثقافية والمحافظة على الحضارات الخاصة بكل مجتمع، وتشمل أبعادها الأساسية كل من البعد الاقتصادي الاجتماعي والبيئي بالإضافة الى ابعاد أخرى ثانوية مثل البعد المؤسساتي والبعد البشري، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.
- مقياس أبعاد التنمية المستدامة هي مجموعة من المؤشرات (مؤشرات اقتصادية، اجتماعية وبيئية) المعتدة في دراسة ومقارنة كل من وضعية الجزائر، مصر، السعودية ومنه نستنتج ان الفرضية الثانية صحيحة.
- تعتبر حالة التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة متواضعة جدا وهذا ما استنتجناه من خلال تحليل بعض مؤشراتها التي تبرز الضعف والمشاكل والتدهور في كل ابعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- وجود تباين نسبي بين الدول محل الدراسة إلى حد بعيد وهذا يتجلى من خلال مقارنة مؤشراتها الاقتصادية، والاجتماعي، البيئية تختلف كل الاختلاف عن بعضها البعض، وتعتبر السعودية هي أفضل من مصر والجزائر في تجسيد التنمية المستدامة حسب المؤشرات المدروسة وهذا دليل على صحة الفرضية الرابعة.

- رغم العقبات التي تواجه الدول النامية في تطبيق التنمية المستدامة الا انه توجد رغبة في تطبيق أبعاد التنمية المستدامة، فإن لهذه الدول جميع المقومات التي تمكنها من تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- هناك عدة عقبات ومشاكل يجب تجاوزها لتجسيد مفهوم التنمية المستدامة.

توصيات الدراسة

بناءا على النتائج المتوصل اليها في الجزء النضري والتطبيقي نقترح مايلي:

- وجوب التشجيع على تطبيق التنمية المستدامة لما توفره من مساهمة لدول ومؤسساتها الفاعلة؛
- ضرورة تكثيف الجهود لتحسين مناخ التنمية المستدامة والتشجيع على ضرورة العمل بمبادئها؛
- ضرورة الاهتمام بالجانب الاحصائي والحرص على شفافية المعلومات لإدراك وضعية الدولة؛
- العمل على ضبط معايير التنمية المستدامة ووجوب تدخل الدولة لمنح تحفيزات خاصة بها؛
- فتح المجال امام المنظمات الدولية للقيام بدورها في محاربة الفقر وحماية البيئة؛
- الحرص على ادخال الطرق الحديثة في تطوير استراتيجيات التنمية المستدامة.

افاق البحث:

يمكن الاعتماد على موضوع دراستنا واستخراج بعض المواضيع الأخرى التي يمكن التركيز عليها في اعداد بحوث أخرى نذكر منها:

- تحسين الاداء في قطاع المحروقات لتحقيق التنمية المستدامة؛
- تحسين السلوك البيئي ومدى تأثيره على التنمية المستدامة؛
- مساهمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة؛
- دور الاستثمار الفكري في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. عبدالله بن عبد الرحمان البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة و تطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، السعودية الطبعة الأولى 2015.
2. علي عبد الكريم الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2012.
3. نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2015.

ثانيا: المقالات العلمية

1. إبراهيم محمد عارف، لطفي إبراهيم الجهني، ماضي وحاضر الغابات الطبيعية والصناعية في السعودية، مجلة الخليج العربي.
2. احمد فؤاد إبراهيم الغازي، دراسة الهرم السكاني في الملكة العربية السعودية: دراسة في جغرافيا السكان والتنمية، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مجلة الآداب.
3. إلهام شيري، خالد قيرة، رابح بونمري، أبعاد مفهوم التنمية المستدامة واليات تطبيقها بالمؤسسات الاقتصادية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، عدد ديسمبر 2019
4. بطاهر علي، زاوي شهرزاد، واقع وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، العدد 03، 2017.
5. بن احمد لخضر، لباز الأمين، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عشور – الجلفة، العدد 20.
6. بن الزاوي عبد الرزاق، بن فرحات عبد المنعم، دراسة تقييمية لمؤشرات الخدمة الصحية في ظل التحولات التنظيمية لقطاع الصحة العمومي في الجزائر، العدد 02، 2016.

7. جيلالي بن حجاج، فتيحة مغراوة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، العدد الحادي عشر، 2015.
8. حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جوان 2014
9. رشيدة زاوية، أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 01، 11/01/ 2019.
10. زار عوني اللبدي، التنمية المستدامة–استغلال الموارد الطبيعة والطاقة المتجددة، دار دجلة، الأردن، 2015.
11. زرمان محمد، غردي محمد، السياسات المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية ونحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتسيير، العدد 01–2021.
12. سارة صالح الخمشي، واقع البطالة في المملكة العربية السعودية والمؤشرات التخطيطية لمواجهتهان، جامعة الامير نوره بنت عبد الرحمان، مجلة الخدمات الاجتماعية العدد 1،2015/10/55، 2017/10/31.
13. الساسي هلال وآخرون، مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة تيسمسيلت(الجزائر)، المجلد05/العدد01، 2021.
14. العالية مناد، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقية، العدد 02، 2020.
15. عبد القادر فرحاوي، واقع الأمن الاقتصادي الجزائري من منظور النظرية الاقتصادية المؤسساتية الجديدة 2000–2020، مجلة مدارات السياسة، العدد 02، 2021/12/27.
16. عبد الكامل عطية وصلاح الدين هدوش، التنمية المستدامة قراءة في الأسس والأبعاد والأهداف، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر العدد 08 ماي 2020.
17. عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، اسراء عبد الرحمان خيضر، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، جامعة ديالى العراق، العدد 67، 2015.
18. العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قرأة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة الشدلي بن جديد، جامعة بسكرة (الجزائر)، المجلد 06 /العدد2، ديسمبر 2019.

19. علي عبودي نعمة الجبوري، التنمية الصحية المستدامة: التحديات والاتجاهات المستقبلية مدخل بيئي اقتصادي اجتماعي، مجلة تنمية الموارد البشرية والأبحاث، المركز الديموقراطي العربي المانيا، العدد 06، أكتوبر 2019.
20. فتوح خالد، قراء تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000 . 2016، الافاق للدراسات الاقتصادية، 2017/12/20، 2018/03/01.

ثالثا: الندوات والملتقيات

1. أحمد تي، الأخضر بن عمر، سارة بن موهوب، التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية، أعمال الملتقى الوطني الأول: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر –الأبعاد والتحديات– 04 و05 فيفري 2020.
2. جيلالي بن حجاج، فتيحة مغراوة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، العدد الحادي عشر، 2015.
3. حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جوان 2014
4. رشيدة زاوية، أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، الجلد 20، العدد 01، 11/01/ 2019.
5. زار عوني اللبدي، التنمية المستدامة–استغلال الموارد الطبيعة والطاقة المتجددة، دار دجلة، الأردن، 2015.
6. سالمي راشيد، واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدمة، 24/23 أفريل 2018، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2018.
7. العالية مناد، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقية، العدد 02، 2020.
8. عبد الكامل عطية وصلاح الدين هدوش، التنمية المستدامة قراءة في الأسس والأبعاد والأهداف، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر العدد 08 ماي 2020.
9. عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، اسراء عبد الرحمان خيضر، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، جامعة ديالى العراق، العدد 67، 2015.

10. علي عبودي نعمة الجبوري، التنمية الصحية المستدامة: التحديات والاتجاهات المستقبلية مدخل بيئي اقتصادي اجتماعي، مجلة تنمية الموارد البشرية والأبحاث، المركز الديموقراطي العربي المانيا، العدد 06، أكتوبر 2019.
11. فتوح خالد، قراء تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000 . 2016، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، 2017/12/20، 2018/03/01.

رابعا: الاطاريح والدراسات الجامعية

1. بلقاسم رابح، متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015/2014.
2. سعاد خطوف، رأس المال البشري وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.2021/2020.
3. سمير سالمي، إدماج مبادئ التنمية المستدمة كأداة لتحسين تنافسية القطاع السياحي لدول حوض المتوسط، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020/2019.
4. عبد الله جامع، انعكاسات متطلبات التنمية المستدامة على الصناعة النفطية –دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيذر بسكرة 2020–2021.
5. كمال بايزيد، التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدامات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019 . 2020
6. منى منصوري، واقع وافاق التنمية المستدامة في الجزائر:دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية، أطروحة دوكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدا،الجزائر، 2020/2019.

7. هاجر بريطل، دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقة المتجددة في الجزائر، دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية، اقتصاديات النقود والبنوك، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2016/2015

خامسا: التقارير

1. أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية:2022./05/08
2. تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، المملكة الأقل عربياً في نسبة الفقر والتاسعة عالمياً في تدنيه، مركز المعلومات، الرياض، السعودية.
3. تقرير مجموعة البنك الدولي، إنهاء الفقر و تعزيز الرخاء المشترك، سيتمبر 2015.
4. تقرير مجموعة البنك الدولي، إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، سيتمبر 2015.
5. تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة –المنطقة العربية 2019 –أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة، مقدمة.

سادسا: المواقع

1. https://khair.ws/library/wp
2. الاقتصاد المصري بعد 2013–قراءة تحليلية، ./https://eipss-eg.orgالمعهد المصري للدراسات.
3. انخفاض قياسي في معدل الزيادة السكانية في مصر، ./https://mubasher.aljazeera.net
4. ايمن طارق أبو العلا، الفقر في السعودية: كيف يطفو الفقر عل سطح النفط؟ البيت الخليجي للدراسات والنشر، ./https://gulfhouse.org/posts/1672
5. البنك المركزي السعودي، تقرير التضخم 2019-http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/inflationreport.aspx?Paged=TRUE&p_SortBehavior=0&p_SAMAFilePublishDate=20181105+21:00:00&p_ID=67&PageFirstRow=16&View=64ce9c19-959c-4cbe-870c-90db2192e371
6. البنك المركزي المصري، التحليل الشهري للتضخم 2018
https://www.cbe.org.eg/ar/MonetaryPolicy/Pages/MonthlyInflationNote.aspx?p=3.
7. تطور القطاع الصحي في السعودية، ./https://mawdoo3.com
8. الحق في الرعاية الصحية ./https://hrightsstudies.sis.gov.eg

9. سمر مدحت، جريدة الدستور المصرية، كيف واجهة مصر الفقر وما هي معدلاته؟ جانفي 2022، https://www.dostor.org/3683576.

10. عمر حمزاوي، مصر بين 2000 و2010-المؤشرات الاقتصادية، https://www.shorouknews.com/ .2010/09/05

11. كيف تمكنت مصر من الزراعة بمياه الصرف الصحي وسط الصحراء، https://www.elbalad.news/4544117.

سادسا: المراجع باللغة الاجنبية

1. https://data.worldbank.org/country/algeria?view=char.
2. https://democraticac.de/?p=40237.
3. https://economyplusme.com/11052.
4. https://fanack.com/ar/environment-in-the-middle-east-and-north-africa/
5. https://khair.ws/library/wp-.
6. https://orientxxi.info/magazine/article1791.
7. https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&nr=127&typ=13&menu=35
8. https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1.
9. https://www.almrsal.com/post/1108508.
10. https://www.elbalad.news/4544117
11. https://www.fao.org/sustainable-development-goals/goals/goal-2/ar.
12. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/07/14/na070621-egypt-overcoming-the-covid-shock-and- maintaining-growth.
13. https://www.moh.gov.sa/Ministry